

القَوَاعِدُ الْمُبْتَلَى
فِي

صِفَاتِ اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى

لمؤلفه الشيخ

مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ عِثْمِينَ

حَقَّقَهُ ، وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ

أَشْرَفُ بْنُ عَبْدِ الْمُقْصُودِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ

مَكْتَبَةُ السَّنَةِ

جميع الحقوق محفوظة للناشر
مكتبة السنة لصاحبها شرف الدين محمد عبدالفتاح مجازي

الطبعة الثانية لمكتبة السنة
١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م



مكتبة السنة
الدار السنانية للنشر العام

القاهرة - ٨١ شارع البستان - ميدان عابدين (ناصية شارع الجمهورية) - الرمز البريدي ١١١١١
تليفون : ٣٩٠٠٣١٨ - فاكس : ٣٩٢٦٢٥٠ - تليكس : ٢١٧١٩ TLTHRB UN

تقریظ بقلم
الشیخ عبدالعزیز بن باز

الحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَمَنْ اهْتَدَى
بِهَذَاهُ أَمَّا بَعْدُ :

فَقَدْ أَطْلَعْتُ عَلَى الْمُؤَلَّفِ الْقِيمِ الَّذِي كَتَبَهُ صَاحِبُ الْفَضِيلَةِ الْعَلَامَةُ أَخُونَا الشَّيْخُ
مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِينَ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَسَمَّاهُ : « الْقَوَاعِدُ الْمُثَلِّى فِي صِفَاتِ
اللَّهِ وَأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى » .

وَسَمِعْتُهُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ فَأَلْفَيْتُهُ كِتَابًا جَلِيلًا قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى بَيَانِ عَقِيدَةِ السَّلَفِ
الصَّالِحِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ ، كَمَا اشْتَمَلَ عَلَى قَوَاعِدٍ عَظِيمَةٍ وَفَوَائِدٍ جَمَّةٍ فِي بَابِ الْأَسْمَاءِ
وَالصِّفَاتِ ، وَأَوْضَحَ مَعْنَى الْمَعْيَةِ الْوَارِدَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ عِنْدَ
أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ ، وَأَنَّهَا حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهَا لَا تَقْتَضِي امْتِزَاجًا وَاخْتِلَافًا بِالْمَخْلُوقِينَ
بَلْ هُوَ سُبْحَانَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ كَمَا أَخْبَرَ عَنْ نَفْسِهِ وَكَمَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ سُبْحَانَهُ وَإِنَّمَا تَقْتَضِي
عِلْمَهُ وَاطِّلَاعَهُ وَإِحَاطَتَهُ بِهِمْ وَسَمَاعَهُ لَأَقْوَامِهِمْ وَحَرَكَاتِهِمْ وَبَصَرَهُ بِأَحْوَالِهِمْ وَضُمَائِهِمْ
وَحِفْظَهُ وَكَلَامَتَهُ لِرُسُلِهِ وَأَوْلِيَائِهِ الْمُؤْمِنِينَ وَنَصْرَهُ لَهُمْ وَتَوْفِيقَهُ لَهُمْ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا تَقْتَضِيهِ
الْمَعْيَةُ الْعَامَّةُ وَالْخَاصَّةُ مِنَ الْمَعَانِي الْجَلِيلَةِ وَالْحَقَائِقِ الثَّابِتَةِ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ ، كَمَا اشْتَمَلَ عَلَى إِنْكَارِ
قَوْلِ أَهْلِ التَّعْطِيلِ وَالتَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ وَأَهْلِ الْحُلُولِ وَالِاتِّحَادِ فَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا وَضَاعَفَ
مَثُوبَتَهُ . وَزَادَنَا وَإِيَّاهُ عِلْمًا وَهُدًى وَتَوْفِيقًا ، وَنَفَعَ بِكِتَابِهِ الْقُرَّاءَ وَسَائِرَ الْمُسْلِمِينَ إِنَّهُ
وَلِيُّ ذَلِكَ وَالْقَادِرُ عَلَيْهِ .

قَالَ مَلِيهِ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَازٍ سَامِعُهُ اللَّهُ .

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ .

الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية

١١/ ١٤٠٤ هـ .

والإفتاء والدعوة والإرشاد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ ، وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يُضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .

أما بعد :

فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى ، وأحسن الهدى هدى محمد صَلَّى الله عليه وآله وسلم ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل مُحدثَةٍ بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

فهذا كتاب : « القواعد المثلّية في صفاتِ الله وأسمائه الحُسنى » للشيخ محمد الصّالح العثيمين أقدمه في ثوبه الجديد إلى جماهير المسلمين ليروا فيه صورة مُشرقة لأصل من أصول العقيدة الإسلامية الصّحيحة ، ألا وهو أصلُ الإيمان بصفات الله سبحانه وأسمائه الحسنى وإثباتها من غير تحريف ولا تأويل ولا تعطيل .

وليطَّلِعُوا فيه على طريقة السلف في هذا الباب الهام والتي تبيّن أنّهم أسلم الأمة اعتقاداً ، وأعلمها بالله ودينه وأحكمها منهجاً .

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية وهو يصفُ طريقتهم في باب الاعتقاد فيقول : « وَمَنْ تَدَبَّرَ كَلَامَ أئِمَّةِ السُّنَّةِ المشاهير في هذا الباب ، عَلِمَ أَنَّهم كانوا أدقَّ الناس نظراً ، وأعلم الناس في هذا الباب بصحيح المنقول وصريح المعقول ، وأن أقوالهم هي الموافقة للمنصوص والمعقول ، ولهذا تَأْتَلَفُ ولا تختلف ، وتتوافق ولا تتناقض ، والذين خالفوهم لم يفهموا حقيقة أقوال السلف والأئمة ، فلم يعرفوا حقيقة المنصوص والمعقول ، فتشعبت بهم الطُّرُق وصاروا مختلفين في الكتاب ، مخالفين للكتاب وقد قال

تعالى: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة : ١٧٦] أ .
هـ^(١)

إنَّ ثَمَرَةَ الْإِيمَانِ بِهَذَا الرُّكْنِ الرُّكْنِ وَالْأَصْلِ الْعَظِيمِ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ الْمُسْتَقِيمَةِ لِيَجِدَهَا الْمُؤْمِنُ فِي قَلْبِهِ حَلَاوَةً وَاطْمَئِنَانًا وَسَعَادَةً فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ .

ولما كان هذا الكتاب قد كُتِبَ بِأُسْلُوبٍ قَدْ خَلَا مِنَ التَّعْقِيدِ وَالْحَشْوِ وَتَمَيَّزَ بِتَقْسِيمَاتٍ بَدِيعَةٍ ، وَنَمَازِجٍ فَرِيدَةٍ مِنَ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي تَوْضَحُ الْمَقْصُودَ بِأَوْجَزِ عِبَارَةٍ مَعَ حَسَنِ الْبَيَانِ ، وَشُمُولِهِ لِمُعْظَمِ قَوَاعِدِ هَذَا الْبَابِ رَأَى كَثِيرٌ مِنْ إِخْوَانِنَا فِي جَمِيعِ الْأَقْطَارِ تَدْرِيسَهُ فِي الْمَسَاجِدِ وَحُلُقَاتِ الْعِلْمِ فَأَقْبَلُوا عَلَيْهِ قِرَاءَةً وَتَدْرِيسًا وَتَعَلُّمًا وَتَعْلِيمًا .

لِذَا رَأَيْنَا أَنْ نَقُومَ بِإِخْرَاجِ هَذَا السَّفَرِ الْعَظِيمِ فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ تَلِيقُ بِهِ سَائِلِينَ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يُلْهِمَنَا الْإِحْلَاصَ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ وَأَنْ يُحْفَظَنَا مِنَ الْفِتَنِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيُّ الْقَدِيرُ وَبِالْإِجَابَةِ جَدِيرٌ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّهِ الْأَمِينِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا .

أشرف بن عبد المقصود

مصر - مدينة الإسماعيلية . غرة المحرم ١٤١٠ هـ

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٣٠١/٢) .

منهج تحقيق الكتاب

وَيَتَلَخَّصُ عملنا في هذا الكتاب المبارك النَّافِع بِإِذْنِ اللَّهِ فِي الْآتِي :

- ١ - تَخْرِيجُ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ مَعَ وَضْعِ التَّخْرِيجِ بِجَوَارِ الْآيَةِ .
- ٢ - تَخْرِيجُ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ الْوَارِدَةِ فِي الْكِتَابِ وَبَيَانُ حَالِهَا مِنْ حَيْثُ الصَّحَّةُ أَوْ الضَّعْفُ .
- ٣ - إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ فِي الصَّحِيحِينَ أَوْ أَحَدَهُمَا اكْتَفَيْتَ بِعَزْوِهِ إِلَيْهِمَا فَقَطْ لِأَنَّ الْعَزْوَ إِلَيْهِمَا مُعْلَمٌ بِالصَّحَّةِ كَمَا هِيَ طَرِيقَةُ الْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ فِي تَخْرِيجِ الْإِحْيَاءِ .
- ٤ - تَصْحِيحُ الْأَخْطَاءِ الطَّبَاعِيَّةِ الَّتِي وَجَدْتَ فِي الْكِتَابِ وَالَّتِي ظَهَرَتْ لَنَا فِي الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ بِصُورَةٍ وَاضِحَةٍ .
- ٥ - ضَبْطُ وَشَكْلِ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ وَالْأَشْعَارِ وَمَا يَشْكَلُ مِنْ عِبَارَاتٍ وَأَلْفَاظٍ فِي الْكِتَابِ .
- ٦ - قَمْنَا بِتَنْسِيقِ الْكِتَابِ وَوَضَعْنَا بَعْضَ الْعُنَاوِينَ الْإِضَافِيَّةِ بِالِاسْتِفَادَةِ مِنَ الْفَهْرِسِ التَّفْصِيلِيِّ لِلْكِتَابِ وَالَّذِي وَضَعَهُ الشَّيْخُ فِي آخِرِ كِتَابِهِ .
- ٧ - عَمَلُ فَهَارِسٍ لِلآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ .
- ٨ - عَلَّقْنَا عَلَى الْكِتَابِ بِيَعُضِ الْفَوَائِدِ الْهَامَّةِ .
- ٩ - تَوَسَّعْنَا فِي الْكَلَامِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الَّتِي هِيَ بِمِثَابَةِ الْأَدِلَّةِ مِنَ السُّنَنِ الصَّحِيحَةِ عَلَى بَعْضِ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى ، وَكَذَا نَبَّهْنَا عَلَى ضَعْفِ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ الْمُبْتَشِّرَةِ فِي هَذَا الْبَابِ وَهِيَ ضَعِيفَةٌ مِثْلُ « حَدِيثِ الْأَوْعَالِ » وَبَيْنَا مَا فِيهِ مِنْ ضَعْفٍ .

مقدمة المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنُتُوبُ إِلَيْهِ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَسَلِّمْ تَسْلِيمًا .

وبعد :

فَإِنَّ الْإِيمَانَ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَهِيَ : الْإِيمَانُ بِوُجُودِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالْإِيمَانُ بِرُبُوبِيَّتِهِ ، وَالْإِيمَانُ بِالْوَهَيْتِهِ ، وَالْإِيمَانُ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ .

منزلة العلم بأسماء الله وصفاته من الدِّين :

وتوحيد الله به أحد أقسام التَّوْحِيدِ الثلاثة : توحيد الربوبية ، وتوحيد الألوهية ، وتوحيد الأسماء والصفات .

فمنزلته في الدِّين عالية وأهميته عظيمة ولا يمكن أحداً أَنْ يَعْبُدَ اللَّهَ عَلَى الْوَجْهِ الْأَكْمَلِ حَتَّى يَكُونَ عَلَى عِلْمٍ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ لِيَعْبُدَهُ عَلَى بَصِيرَةٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا ﴾ [الأعراف : ١٨٠] وهذا يشمل دعاء المسألة ودعاء العبادة .

- فدعاء المسألة : أَنْ تَقْدِمَ بَيْنَ يَدَيِ مَطْلُوبِكَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى مَا يَكُونُ مُنَاسِباً مَثَلِ أَنْ تَقُولَ : « يَاغْفِرُ غَفْرِي ، وَيَا رَحِيمَ رَحْمَنِي ، وَيَا حَفِيزَ احْفَظْنِي » ونحو ذلك .

- ودعاء العبادة : أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ تَعَالَى بِمُقْتَضَى هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فَتَقُومَ بِالتَّوْبَةِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ التَّوَابُ ، وَتَذْكُرَهُ بِلِسَانِكَ لِأَنَّهُ السَّمِيعُ ، وَتَعْبُدَ لَهُ بِجَوَارِحِكَ لِأَنَّهُ الْبَصِيرُ ، وَتَخْشَاهُ فِي السِّرِّ لِأَنَّهُ اللَّطِيفَ الْخَبِيرَ وَهَكَذَا .

سبب تأليف هذا الكتاب :

ومن أجل منزلته هذه ، ومن أجل كلام الناس فيه بالحق تارةً وبالباطل الناشيء عن الجهل أو التعصب تارةً أخرى ، أحببت أن أكتب فيه ما تيسر من القواعد راجياً من الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه موافقاً لمرضاته نافعاً لعباده .

وَسَمَّيْتُهُ « الْقَوَاعِدُ الْمُثَلَّى فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَأَسْمَائِهِ الْحُسْنَى » .

الفصل الأول

قَوَاعِدُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى

القاعدة الأولى :

أَسْمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى كُلُّهَا حُسْنَى :

أى : بالغة فى الحُسن غاية قال الله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [الأعراف : ١٨٠] وذلك لأنها مُتَضَمِّنَةٌ لصفات كاملة لا تُقْصَ فيها بوجه من الوجوه لا احتمالاً ولا تقديرًا .

مثال ذلك : « أَلْحَى » اسم من أسماء الله تعالى مُتَضَمِّنٌ للحياة الكاملة التى لم تُسْبَقْ بعدم ولا يَلْحَقُها زوال . الحياة المستلزمة لكمال الصفات من العلم والقدرة والسمع والبصر وغيرها .

ومثال آخر : « أَلْعَلِيمُ » اسم من أسماء الله مُتَضَمِّنٌ للعلم الكامل الذى لم يُسْبَقْ بجهل ولا يلحقه نسيان قال الله تعالى : ﴿ عَلِمُهَا عِنْدَ رَبِّى فِى كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنْسَى ﴾ [طه : ٥٢] العلم الواسع المحيط بكل شيء جملةً وتفصيلاً سواء ما يتعلق بأفعاله أو أفعال خلقه قال الله تعالى : ﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِى الْبُرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِى ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِى كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ [الأنعام : ٥٩] . ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِى الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِى كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ [هود : ٦] . ﴿ يَعْلَمُ مَا فِى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُسْرُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾ [التغابن : ٤] .

ومثال ثالث : « الرَّحْمَنُ » اسم من أسماء الله تعالى مُتَضَمِّنٌ للرحمة الكاملة التي قال عنها رسول الله ﷺ : « اللَّهُ أَرْحَمُ بَعَادِهِ مِنْ هَذِهِ يَوْلِدِهَا »^(١) يعني : أم صبي وجدته في السبى فأخذته وألصقته ببطنها وأرضعته . ومُتَضَمِّنٌ أيضاً للرحمة الواسعة التي قال الله عنها : ﴿ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الأعراف: ١٥٦] وقال عن دعاء الملائكة للمؤمنين : ﴿ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْماً ﴾ [غافر : ٧] .

❖ والحُسْنُ في أسماء الله تعالى يكون باعتبار كل اسم على انفراده ويكون باعتبار جمعه إلى غيره فيَحْصُلُ بجمع الاسم إلى الآخر كمال فوق كمال .

مثال ذلك : « الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ » فإن الله تعالى يجمع بينهما في القرآن كثيراً . فيكون كل منهما دالاً على الكمال الخاص الذي يَقْتَضِيهِ وهو العِزَّةُ في العزيز والحُكْمُ والحِكْمَةُ في الحكيم والجمع بينهما دال على كمال آخر وهو أن عِزَّتَهُ تعالى مَقْرُونَةٌ بالحكمة فَعِزَّتُهُ لا تَقْتَضِي ظُلْماً وجوراً وسوء فعل كما قد يكون من أَعْزَاءِ المَخْلُوقِينَ فَإِنَّ العزيز منهم قد تَأَخَذَهُ العِزَّةُ بالإِثْمِ فَيَظْلِمُ وَيَجُورُ وَيُسِيءُ التَّصَرُّفَ . وكذلك حُكْمُهُ تعالى وحِكْمَتُهُ مَقْرُونَانِ بِالْعِزِّ الكامل بخلاف حُكْمِ المَخْلُوقِ وحِكْمَتِهِ فَإِنَّهُمَا يَعْتَرِيهِمَا الدُّلُّ .

(١) البخاري : كتاب الأدب : باب رحمة الولد وثقليله ومُعَانَقَتِهِ . (٥٩٩٩) .

ومسلم : كتاب التَّوْبَةِ : باب في سعة رحمة الله وأنها سبقت غضبه . (٢٧٥٤) (٢٢) .
من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

القاعدة الثانية :

أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف :

أعلام باعتبار دلالتها على الذات ، وأوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعاني ، وهي بالاعتبار الأول مترادفة لدلالاتها على مُسَمَّى واحد وهو الله عزَّ وجلَّ ، وبالعَبار الثاني مُتباينة لدلالة كل واحد منهما على معناه الخاص ف « الحَيُّ العَلِيمُ القَدِيرُ السَّمِيعُ البَصِيرُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ العَزِيزُ الحَكِيمُ » كلها أسماء لمُسَمَّى واحد وهو الله سُبْحَانَهُ وتعالى لكن معنى الحَيُّ غير معنى العَلِيمُ ، ومعنى العَلِيمُ غير معنى القَدِيرُ ، وهكذا .

ولمَّا قلنا بأنها أعلام وأوصاف لِلدلالة القرآن عليه كما في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْعَفْوَورُ الرَّحِيمُ ﴾ [الأحقاف : ٨] وقوله : ﴿ وَرَبُّكَ الْعَفْوَورُ ذُو الرَّحْمَةِ ﴾ [الكهف : ٥٨] فَإِنَّ الآيَةَ الثانية دَلَّتْ عَلَى أَنَّ الرَّحِيمَ هُوَ الْمُتَّصِفُ بِالرَّحْمَةِ . وإلِجْماع أهل اللُّغة والعَرَفُ أَنَّهُ لَا يَقَالُ : عَلِيمٌ إِلَّا لِمَنْ لَهُ عِلْمٌ وَلَا سَمِيعٌ إِلَّا لِمَنْ لَهُ سَمْعٌ ، وَلَا بَصِيرٌ إِلَّا لِمَنْ لَهُ بَصَرٌ وَهَذَا أَمْرٌ أُبَيِّنُ مِنْ أَنَّ يُحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ .

— وبهذا عُلِمَ ضلال من سَلَبُوا أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى مَعَانِيهَا مِنْ أَهْلِ التَّعْطِيلِ وَقَالُوا : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَمِيعٌ بَلَا سَمْعٍ وَبَصِيرٌ بَلَا بَصَرٍ وَعَزِيزٌ بَلَا عِزَّةٍ وَهَكَذَا . » وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّ ثُبُوتَ الصِّفَاتِ يَسْتَلْزِمُ تَعَدُّدَ الْقُدَمَاءِ . وَهَذِهِ الْعِلَّةُ عَلِيلَةٌ بَلْ مِيتَةٌ لِدَلَالَةِ السَّمْعِ^(٥) وَالْعَقْلِ عَلَى بَطْلَانِهَا .

● أَمَّا السَّمْعُ : فَلَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَصَفَ نَفْسَهُ بِأَوْصَافٍ كَثِيرَةٍ مَعَ أَنَّهُ الْوَاحِدُ الْأَحَدُ فَقَالَ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ * إِنَّهُ هُوَ يُبْدِيهِ وَيُعِيدُهُ * وَهُوَ الْعَفْوَورُ الْوَدُودُ * ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [البروج : ١٢ - ١٦] وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى * الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى * وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى * فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى ﴾ [الأعلى : ١ - ٥] فَفِي هَذِهِ الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ أَوْصَافٌ كَثِيرَةٌ لِمَوْصُوفٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يَلْزِمْ مِنْ ثُبُوتِهَا تَعَدُّدُ الْقُدَمَاءِ .

(٥) السَّمْعُ : هُوَ الْقُرْآنُ وَالسَّنَةُ وَسِيمَرُ بَكَ هَذَا التَّعْبِيرُ كَثِيرًا فَانْتَبِهْ لَهُ .

● **وأما العقل :** فلأن الصفات ليست ذوات بائنة من الموصوف حتى يلزم من ثبوتها التعدد وإنما هي من صفات من اتصف بها فهي قائمة به وكل موجود فلا بد له من تعدد صفاته ففيه صفة الوجود وكونه واجب الوجود أو ممكن الوجود وكونه عيناً قائماً بنفسه أو وصفاً في غيره .

- وبهذا أيضاً عُلِمَ أَنَّ « الدَّهْرَ » ليس من أسماء الله تعالى لأنه اسم جامد لا يَتَضَمَّنُ معنى يُلْحِقُه بالأسماء الحسنى ولأنه اسم للوقت والزمن قال الله تعالى عن مُنْكَرِي الْبَغْتِ : ﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ ﴾ [الجاثية : ٢٤] يريدون مرور الليالي والأيام .

فأما قوله ﷺ : « قال الله عز وجل : يُؤْذِنِي ابْنُ آدَمَ يَسُبُّ الدَّهْرَ وَأَنَا الدَّهْرُ بِيَدِي الْأَمْرُ أَقْلُبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ »^(١) فلا يدل على أَنَّ الدَّهْرَ من أسماء الله تعالى وذلك أن الذين يَسُبُّونَ الدَّهْرَ إنما يريدون الزَّمان الذي هو محلُّ الحوادث لا يريدون الله تعالى فيكون معنى قوله : « وَأَنَا الدَّهْرُ » ما فسره بقوله : « بِيَدِي الْأَمْرُ أَقْلُبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ » فهو سبحانه خالق الدَّهْر وما فيه وقد بَيَّنَّ أَنَّهُ يُقْلِبُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وهما الدَّهْر ولا يمكن أن يكون المُقْلَبُ (بكسر اللام) هو المُقْلَبُ (بفتحها) وبهذا تَبَيَّنَ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الدَّهْرُ في هذا الحديث مُرَاداً به الله تعالى .

(١) البخاري : كتاب التوحيد : باب قوله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ ﴾ . (٧٤٩١) .

ومسلم : كتاب الألفاظ من الأدب : باب النهي عن سبِّ الدَّهْر . (٢٢٤٦) (٢) .

من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

فائدة : قال الحافظ ابن القيم في زاد المعاد (٢/ ٣٥٥) : « فسأبُّ الدَّهْرَ دائر بين أمرين لا بد له من أحدهما : إمَّا

سُبِّهَ لله ، أو الشُّرْكُ به ، فإنه اعتقد أنَّ الله وحده هو الذي فعل ذلك وهو يَسُبُّ مَنْ فعله فقد سَبَّ الله » أ . هـ .

أسماء الله تعالى إن دلت على وصف متعدد تضمنت ثلاثة أمور :

أحدها : ثبوت ذلك الاسم لله عز وجل .

الثاني : ثبوت الصفة التي تضمنها لله عز وجل .

الثالث : ثبوت حكمها ومقتضاها .

ولهذا استدل أهل العلم على سقوط الحد عن قطاع الطريق بالتوبة استدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [المائدة : ٣٤] لأن مقتضى هذين الاسمين أن يكون الله تعالى قد غفر لهم ذنوبهم ورحمهم بإسقاط الحد عنهم .

مثال ذلك : « السميع » يتضمن إثبات السميع اسماً لله تعالى وإثبات السمع صفة له وإثبات حكم ذلك ومقتضاه وهو أنه يسمع السر والنجوى كما قال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرُكُمْ إِنْ اللَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ [المجادلة : ١] وإن دلت على وصف غير متعد تضمنت أمرين :

أحدهما : ثبوت ذلك الاسم لله عز وجل .

الثاني : ثبوت الصفة التي تضمنها لله عز وجل .

مثال ذلك : « الحي » يتضمن إثبات الحي اسماً لله عز وجل وإثبات الحياة صفة له .

القاعدة الرابعة :

دلالة أسماء الله تعالى على ذاته وصفاته تكون بالمطابقة وبالتَّضَمُّن وبالالتزام :

مثال ذلك : « الْخَالِقُ » يدل على ذات الله وعلى صفة الخلق بالمطابقة ويدل على الذات وحدها وعلى صفة الخلق وحدها بالتَّضَمُّن ويدل على صفتي العلم والقدرة بالالتزام .

ولهذا لما ذكر الله خلق السَّمَوَات والأَرْض قال : ﴿ لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [الطلاق : ١٢] ودلالة الالتزام مفيدة جداً لطالب العلم إذا تدبر المعنى ووقفه الله تعالى فَهَمَّا للتلازم فإنه بذلك يحصل من الدَّلِيل الواحد على مسائل كثيرة .

واعلم أَنَّ اللّازم من قول الله تعالى وقول رسوله ﷺ إذا صحَّ أن يكون لازماً فهو حق وذلك لأنَّ كلام الله وَرَسُولُهُ حَقٌّ ولازم الحق حق ولأنَّ الله تعالى عالم بما يكون لازماً من كلامه وكلام رسوله فيكون مُراداً .

وأما اللّازم من قول أحد سيوى قول الله ورسوله فله ثلاث حالات :

الأولى : أن يذكر للقائل ويلتزم به مثل أن يقول من ينفي الصِّفَات الفعلية لمن يثبتها : يلزم من إثباتك الصِّفَات الفعلية لله عزَّ وجلَّ أن يكون من أفعاله ما هو حادث فيقول المُثَبِّت : نعم وأنا ألتزم بذلك فإن الله تعالى لم يزل ولا يزال فعلاً لما يريد ولا نَفَادَ لأقواله وأفعاله كما قال تعالى : ﴿ قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لَّكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَذَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾ [الكهف : ١٠٩] وقال : ﴿ وَلَوْ أَنَّ فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِذْتُ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [لقمان : ٢٧] وحديث آحاد فعله تعالى لا يَسْتَلْزِمُ نَقْصاً في حَقِّهِ .

الحال الثَّانِيَّة : أن يذكر له ويمنع التَّلازم بينه وبين قوله . مثل أن يقول الثَّانِي للصِّفَات لمن يثبتها : يلزم من إثباتك أن يكون الله تعالى مُشَابِهاً للخلق في صِفَاتِهِ ؟

فيقول المُثَبِّت : لا يلزم ذلك لأنَّ صفات الخالق مُضَافَةٌ إليه لم تذكر مطلقة حتى يمكن ما أُلزمت به وعلى هذا فتكون مختصة به لاثقة به كما أنك أيُّها النافي للصِّفات تُثَبِّت لله تعالى ذاتاً وتمنع أن يكون مُشَابِهاً للخلق في ذاته فأُثِّبُ فرق بين الذات والصِّفات ؟ وحكم اللازم في هاتين الحالتين ظاهر .

الحال الثالثة : أن يكون اللازم مَسْكُوتاً عنه فلا يذكر بالتزام ولا منع فَحُكْمُهُ في هذه الحال. أن لا يُنسَبَ إلى القائل لأنَّه يحتمل لو ذكر له أن يلتزم به أو يمنع التَّلازم ويحتمل لو ذكر له فَتَبَيَّنَ له لُزُومُهُ وبُطْلَانُهُ أن يَرْجِعَ عن قوله لأن فساد اللازم يَدُلُّ على فساد المَلْزُوم .

وَلَوْ رُودُ هَذَيْنِ الاحتمالين لا يمكن الحكم بأن لازم القول قول .

فإن قيل : إذا كان هذا اللازم لازماً من قوله ، لزم أن يكون قولاً له لأنَّ ذلك هو الأَصْلُ لا سيما مع قرب التلازم قلنا : هذا مدفوع بأن الإنسان بشر وله حالات نفسية وخارجية توجب الدُّهول عن اللازم فقد يَعْقِلُ أو يَسْهَوُ أو يَنْعَلِقُ فكره أو يقول القول في مَضَاقِقِ المناظرات من غير تَفْكير في لَوَازِمِهِ ونحو ذلك .

أسماء الله تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها :

وعلى هذا فيجب الوقوف فيها على ما جاء به الكتاب والسنة فلا يَزَاد فيها ولا يُنْقَص ؛ لأنَّ العقل لا يمكنه إدراك ما يَسْتَحِقُّه تعالى من الأسماء فوجب الوقوف في ذلك على النَّص لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ [الإسراء : ٣٦] . وقوله : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف : ٣٣] . ولأنَّ تَسْمِيَتَهُ تعالى بما لم يُسَمَّ به نفسه أو إنكار ما سَمِيَ به نفسه جناية في حقه تعالى فوجب سُلُوك الأدب في ذلك والاعتصار على ما جاء به النَّص .

القاعدة السادسة :

أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد معين :

لقوله ﷺ في الحديث المشهور : « أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمَّيْتَ بِهِ نَفْسَكَ أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ » .
الحديث رواه أحمد وابن حبان والحاكم وهو صحيح^(١) .

وما استأثر الله تعالى به في علم الغيب لا يمكن أحداً حصره ولا الإحاطة به .

فأما قوله ﷺ : « إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةَ وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا مَنْ أَحْصَاهَا^(٢) دَخَلَ الْجَنَّةَ »^(٣) فَلَا يَدُلُّ عَلَى حَصْرِ الْأَسْمَاءِ بِهَذَا الْعَدَدِ وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ الْحَصْرَ لَكَانَتِ الْعِبَارَةُ : إِنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ اسْمًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ .

إذاً فمعنى الحديث أن هذا العدد من شأنه أن من أحصاه دخل الجنة وعلى هذا فيكون قوله - من أحصاها دخل الجنة - جملة مُكْمَلَةٌ لما قبلها وَلَيْسَتْ مُسْتَقْلَةً ونظير هذا أن تقول : عِنْدِي مِئَةُ دِرْهَمٍ أَعَدْتُهَا لِلصَّدَقَةِ فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَكَ دَرَاهِمُ أُخْرَى لَمْ تَعُدَّهَا لِلصَّدَقَةِ .

ولم يصح عن النبي ﷺ تعيين هذه الأسماء . والحديث المروي عنه في تعيينها ضعیف^(٣) .

(١) حديث صحيح : جزء من حديث ابن مسعود رضي الله عنه الذي رواه أحمد (١/ ٣٩٤ ، ٤٥٢) وابن حبان (٢٣٧٢ - موارد) والحاكم في المستدرک (١/ ٥١٩) وغيرهم . وصححه الحافظ ابن القيم في شفاء العليل ص (٢٧٤) واستفاض في بيان أهميته والكلام على فوائده في كتابه الفوائد ص (٢٤ : ٢٩) وصححه الشيخ أحمد شاکر في تعليقه على المسند (٣٧١٢) والشيخ الألباني في الصحيحة (١٩٩) والأرنأؤوط في تخریج زاد المعاد (٤/ ١٩٨) .

(٢) البخاري : كتاب الدعوات : باب لله مائة اسم غير واحد (٦٤١٠) .

ومسلم : كتاب الذكر والدعاء : باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها . (٢٦٧٧) (٦) .
من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٥) إحصاؤها : حفظها لفظاً وفهمها معنى وتامه أن يتعبد لله تعالى بمقتضاها .

(٣) حديث ضعیف : يشير الشيخ العثيمين حفظه الله إلى الحديث الذي رواه الترمذي (٣٥٠٧) وابن حبان =

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى ص (٣٨٢) ج (٦) من مجموع ابن قاسم « تَعْيِينُهَا لَيْسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِحَدِيثِهِ » وقال قبل ذلك ص (٣٧٩) « إِنْ الْوَلِيدُ ذَكَرَهَا عَنْ بَعْضِ شُيُوخِهِ الشَّامِيِّينَ كَمَا جَاءَ مُفَسَّرًا فِي بَعْضِ طُرُقِ حَدِيثِهِ » أ. هـ. وقال ابن حجر في فتح الباري ص (٢١٥) ج (١١) ط السلفية : « لَيْسَتْ الْعِلَّةُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ (البخاري ومسلم) تَفَرُّدُ الْوَلِيدِ فَقَطْ بَلِ الْاِخْتِلَافُ فِيهِ وَالْاضْطِرَابُ وَتَدْلِيلُهُ وَاحْتِمَالُ الْإِدْرَاجِ » أ. هـ .

ولما لم يَصِحَّ تَعْيِينُهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ اِخْتَلَفَ السَّلَفُ فِيهِ وَرَوَى عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ أَنْوَاعٌ .
وقد جُمِعَتْ تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ اسْمًا مِمَّا ظَهَرَ لِي مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ .

= (٢٣٨٤) والحاكم (١/ ١٦) والبيهقي في شرح السنة (١٢٥٧) والخطابي في شأن الدعاء ص (٩٨) والرجاج في تفسير أسماء الله الحسنى ص (٢١) من طرق عن صفوان بن صالح الدمشقي عن الوليد بن مسلم ثنا شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةٌ إِلَّا وَاحِدًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ » ثم ذكر فيه الأسماء . وقال الترمذي : « غريب » . وقال الحاكم : « هذا حديث قد خرجناه في الصحيحين بأسانيد صحيحة دون ذكر الأسماء فيه ، والعلة فيه عندها أنَّ الوليد بن مسلم تفرد بسياقه بطوله وذكر الأسماء فيه ولم يذكرها غيره وليس هذا بعله ... » ثم ذكر له طريقاً آخر فيه سَرْدُ الأسماء من طريق عبد العزيز بن الحُصَيْن عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة . قال الحافظ في الفتح (١١ / ٢١٥) : « لَيْسَتْ الْعِلَّةُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ تَفَرُّدُ الْوَلِيدِ فَقَطْ ، بَلِ الْاِخْتِلَافُ فِيهِ ، وَالْاضْطِرَابُ ، وَتَدْلِيلُهُ وَاحْتِمَالُ الْإِدْرَاجِ » أ. هـ. وقد أخرجه ابن ماجه (٣٧٦١) من طريق أخرى عن موسى بن عقبة عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً بنحو ما تقدم بزيادة ونقصان . وقال البوصيري : « لم يخرج أحد من الأئمة السنة عدد أسماء الله الحسنى من هذا الوجه ولا غيره غير ابن ماجه والترمذي مع تقديم وتأخير ، وطريق الترمذي أصح شيء في الباب ، وفي إسناد طريق ابن ماجه ضعف لضعف عبد الملك بن محمد الصَّغَانِي » أ. هـ. وقول البوصيري : « طريق الترمذي أصح شيء في الباب » لا يعني أنه صحيح بل هو أحسن حالاً من غيره فقط . وقال الحافظ في تخریج الأذكار : « وهذان الطَّرِيقَانِ يَرْجِعَانِ إِلَى رِوَايَةِ الْأَعْرَجِ وَفِيهِمَا اِخْتِلَافٌ شَدِيدٌ فِي سَرْدِ الْأَسْمَاءِ وَزِيَادَةٌ وَنَقْصٌ » أ. هـ. وقد ضَعَّفَ ابْنُ حَزْمٍ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي سَرْدِ الْأَسْمَاءِ كَمَا فِي الْفَتْحِ (١١ / ٢١٧) والحق أن الحديث ثابت دون ذكر الأسماء ، وأن ذكر الأسماء فيه مدرج .

قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٢ / ٢٦٩) : « وَالَّذِي عَوَّلَ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْخَفَاطِ أَنْ سَرَّدَ الْأَسْمَاءَ فِي هَذَا مَدْرَجٍ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ كَمَا رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّغَانِي عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ قَالُوا ذَلِكَ ، أَيْ أَنَّهُمْ جَمَعُوهَا مِنَ الْقُرْآنِ كَمَا رَوَى عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَسَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ وَأَبُو زَيْدٍ اللَّغَوِيِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ » أ. هـ. وراجع كلام البيهقي في شرح السنة (٥ / ٣٥) . والحديث أشار إلى تضعيفه الألباني في تعليقه على مشكاة المصابيح (٢ / ٧٠٨) وعبد القادر الأرناؤوط في تحريجه لجامع الأصول (٤ / ١٧٤) ، (١٧٥) .

● فمن كتاب الله تعالى :

- ١ - الله ٢ - الأحد ٣ - الأعلى ٤ - الأكرم ٥ - الإله ٦ - الأول
٧ - والآخر ٨ - والظاهر ٩ - والباطن ١٠ - الباري ١١ - البر ١٢ - البصير
١٣ - التواب ١٤ - الجبار ١٥ - الحافظ ١٦ - الحسيب ١٧ - الحفيظ ١٨ - الحفي
١٩ - الحق ٢٠ - المبين ٢١ - الحكيم ٢٢ - الحليم ٢٣ - الحميد ٢٤ - الحي
٢٥ - القيوم ٢٦ - الخبير ٢٧ - الخالق ٢٨ - الخلاق ٢٩ - الرؤف ٣٠ - الرحمن
٣١ - الرحيم ٣٢ - الرزاق ٣٣ - الرقيب ٣٤ - السلام ٣٥ - السميع ٣٦ - الشاكر
٣٧ - الشكور ٣٨ - الشهيد ٣٩ - الصمد ٤٠ - العالم ٤١ - العزيز ٤٢ - العظيم
٤٣ - العفو ٣٤ - العليم ٤٥ - العلي ٤٦ - الغفار ٤٧ - الغفور ٤٨ - الغني
٤٩ - الفتاح ٥٠ - القادر ٥١ - القاهر ٥٢ - القدوس ٥٣ - القدير ٥٤ - القريب
٥٥ - القوي ٥٦ - القهار ٥٧ - الكبير ٥٨ - الكريم ٥٩ - اللطيف ٦٠ - المؤمن
٦١ - المتعالي ٦٢ - المتكبر ٦٣ - المتين ٦٤ - المجيب ٦٥ - المجيد ٦٦ - المحيط
٦٧ - المصور ٦٨ - المقندر ٦٩ - المقيت ٧٠ - الملك ٧١ - المليك ٧٢ - المولى
٧٣ - المهيمن ٧٤ - النصير ٧٥ - الواحد ٧٦ - الوارث ٧٧ - الواسع ٧٨ - الودود
٧٩ - الوكيل ٨٠ - الولي ٨١ - الوهاب

● ومن سنة رسول الله ﷺ (١) :

- ٨٢ - الجليل ٨٣ - الجواد ٨٤ - الحكم ٨٥ - الحي ٨٦ - الرب
٨٧ - الرفيق ٨٨ - السبوح ٨٩ - السيد ٩٠ - الشافي ٩١ - الطيب
٩٢ - القابض ٩٣ - الباسط ٩٤ - المقدم ٩٥ - المؤخر ٩٦ - المحسن
٩٧ - المعطي ٩٨ - المنان ٩٩ - الوتر

(١) وإذا تقرر رجحان أن سرد الأسماء ليس مرفوعاً فقد اعتنى جماعة بتبعتها من القرآن من غير تقييد بعدد كما قال الحافظ (١١ / ٢١٧) وذكر هناك طرفاً من أهل العلم وطريقة كل منهم في ذلك ثم قال (١١ / ٢٢١) : « والحوالة على الكتاب العزيز أقرب وقد حصل بحمد الله تتبعها كما قدمته وبقي أن يعمد إلى ما تكرر لفظاً ومعنى من القرآن فيقتصر عليه ويتبع من الأحاديث الصحيحة تكملة العدة المذكورة فهو نط آخر من التتبع عسى الله أن يعين عليه بحوله وقوته آمين » أ. هـ . وراجع الفتح حيث ذكر الحافظ الأسماء التي تتبعها أهل العلم =

= وكذا من رجع إلى كتاب الأسماء والصفات للبيهقي ص (١٣ : ١٢٠) وجد فيه بغيته من الأدلة القرآنية والأخبار الصحيحة على أسماء الله بطريقة فريدة في التقسيم .

وقد رأيت أن أقوم بتخريج الأحاديث التي أشار إليها الشيخ العظيم حفظه الله لآنية عشر اسماً التي قام بتبويبها من السنة لثم الفائدة ومن أراد شرح أسماء الله الحُسنى فليرجع إلى شأن الدعاء للخطأبي وكذا تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج وغير ذلك مما صُنف في شرح أسماء الله الحسنى .
وأستعين بالله العظيم فأقول :

● أمّا اسم الجبيل :

فقد ورد ضمن حديث ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً : « ... إنَّ الله جَبِيلٌ يُحِبُّ الْجَمَالَ » .

أخرجه مسلم : كتاب الإيمان : باب تحريم الكبر وبيان (١٤٧) (٩١) .

وفي الباب عن أبي أمامة وابن عمر وجابر وأبي سعيد رضي الله عنهم .

● وأمّا اسم الجود :

فيشير الشيخ حفظه الله إلى حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه مرفوعاً : « إنَّ الله طيب يحب الطيب ، نظيف يحب النظافة ، كريم يحب الكرم ، جواد يحب الجود ، فتتظفوا .. » الحديث . أخرجه الترمذي (٢٧٩٩) وابن حبان في المجروحين (١ / ٢٧٩) ومن طريقه ابن الجوزي في اللعل (٢ / ٢٢٣ - ٢٢٤) . وضعفه الترمذي بقوله : « حديث غريب وخالد بن إلياس يضعف » وإسناده ضعيف جداً . فخالد بن إلياس متروك الحديث كما في التقريب (١ / ٢١١) .

وقال ابن حبان : « يروى الموضوعات عن الثقات حتى يسبق إلى القلب أنه الواضع لها لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب » . وقال ابن الجوزي : « لا يصح » وأعله بخالد بن إلياس ومع هذا فقد رمز السيوطي لحسنه في الجامع الصغير وتبعه المناوي (٢ / ٢٣١) وهذا تساهل منهما . وأورده الألباني في ضعيف الجامع الصغير (٢ / ٩٢) إلا أن هذا الجزء من الحديث : « إنَّ الله جَوَادٌ يُحِبُّ الْجُودَ » ثابتٌ من طرق أخرى وله شواهد يتقوى بها فمن ذلك :

١ - ما رواه ابن عساكر والضياء كما في الجامع الصغير عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً ولفظه : « إنَّ الله كريم يحبُّ الكرماء ، جَوَادٌ يحبُّ الجودة ، يحبُّ معالي الأمور ويكره سفاسفها » وقد صحَّحه الألباني في صحيح الجامع (١٧٩٦) .

٢ - ومارواه اللؤلؤ في الكنى (٢ / ١٣٧) من طريق عامر بن سعد عن سعد قال : قال رسول الله ﷺ : « إنَّ الله نظيف يحبُّ النظافة ، جواد يحبُّ الجود ، كريم يحبُّ الكرم ، طيب يحبُّ الطيب ... » الحديث . ورجاله ثقات غير أبي الطيب هارون بن محمد وهو ضعيف جداً وراجع حجاب المرأة المسلمة للألباني ص (١٠١) .
٣ - وأخرج الخرائطي من طريق الحجاج بن أرطاة عن سليمان بن سحيم عن طلحة بن عبيد الله بن كريب قال : قال رسول الله ﷺ : « إنَّ الله جَوَادٌ يحبُّ الجود يحبُّ معالي الأمور ... » هكذا مرسلًا ؛ فإن عبيد الله بن كريب تابعي ثقة ، وأيضاً الحجاج بن أرطاة مدلس وقد عنعنه .

وقد رواه عنه نوح بن أبي مريم موصولاً فقال : عنه عن طلحة بن مصرف عن كريب عن ابن عباس مرفوعاً =

= به . أخرجه أبو نعيم في الحلية (٥ / ٢٩) .

وقال الألباني في الصحيحة (٤ / ١٧٠) : « وهذا من أوهام نوح أو وضعه فإنه كذاب »

● وَأَمَّا اسْمُ الْحَكَم :

فيشير الشيخ حفظه الله إلى حديث المقدم بن شريح عن أبيه عن جده هاني أنه لما وفد على النبي ﷺ مع قومه سمعهم يُكثِرُونَهُ بِأَنَّى الْحَكَمُ فَدَعَاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : « إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَكَمُ وَالِيهِ الْحُكْمُ ... » الحديث .

رواه أبو داود (٤٩٥٥) والنسائي (٨ / ٢٢٦ ، ٢٢٧) والبخاري في الأدب (٨١١) وفي التاريخ الكبير (٨ / ٢٢٧ ،

٢٢٨) . وإسناده جيد رجاله ثقات رجال مسلم غير يزيد بن المقدم صدوق كما في التقريب . وقد صحَّحه الألباني

في الإرواء (٢٦١٥) والأرناؤوط في تحريجه لشرح السنة للبغوي (١٢ / ٣٤٤) .

● وَأَمَّا اسْمُ الْحَيِّ :

فورد ذلك ضمن حديث سلمان مرفوعاً : « إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ كَرِيمٌ ، إِذَا رَفَعَ الْعَبْدُ إِلَيْهِ يَدَيْهِ يَسْتَحْيُ أَنْ يَرُدَّهَا

صَفْرًا » . الحديث . أخرجه أبو داود (١٤٨٨) والترمذي (٣٥٥١) وابن ماجه (٣٨٦٥) وصحَّحه ابن حبان

(٢٣٩٩ ، ٢٤٠٠) والحاكم (١ / ٤٩٧) وحسنه الخافظ ابن حجر في الفتح (١ / ٤٩٧) والبغوي في شرح السنة

(٥ / ١٨٦) والأرناؤوط في تحريجه لشرح السنة والألباني في صحيح الجامع (١٧٥٣) . وفي الباب عن يعلى بن

أمية مرفوعاً بلفظ : « إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ سَتِيرٌ يُحِبُّ الْحَيَاءَ وَالسِّرَّ ... » الحديث . أخرجه أحمد (٤ / ٢٢٤) وأبو داود

(٤٠١٢ ، ٤٠١٣) والنسائي (١ / ٢٠٠) وصحَّحه الألباني في الإرواء (٢٧٩٣) . وفي الباب أيضاً عن أنس

بلفظ : « إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ كَرِيمٌ ... » أخرجه الحاكم (١ / ٤٩٧ ، ٤٩٨) والبغوي في شرح السنة (٥ / ١٨٦) وفي

إسناده أبان ابن أبي عياش وهو ضعيف .

● وَأَمَّا اسْمُ الرَّبِّ :

فورد ذلك ضمن أحاديث كثيرة ، والشيخ حفظه الله يشير إلى حديث عمرو بن عبسة أنه سمع النبي ﷺ

يقول : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الرَّبُّ مِنَ الْعَبْدِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ الْآخِرِ ... » الحديث . رواه الترمذي (٣٥٧٩)

وقال : « حديث حسن صحيح » ، والحاكم (١ / ٣٠٩) وصحَّحه على شرط مسلم ووافقه الذهبي وهو كما قالا . وقد

صحَّحه الألباني في تحريج الكلم الطيب ص (٤٨)

وفي الباب عن ابن عباس مرفوعاً : « أَلَا وَإِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعاً وَسَاجِداً ، فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعُظُمُوا

فِيهِ الرَّبُّ عَزَّ وَجَلَّ ... » الحديث . رواه مسلم (٤٧٩) (٢٠٧) .

● وَأَمَّا اسْمُ الرَّفِيقِ :

فورد ضمن حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً : « إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرَّفْقَ ... » الحديث . أخرجه

مسلم : كتاب البر والصلة : باب فضل الرفق (٢٥٩٣) (٧٧) .

وفي الباب عن خالد بن معدان وعبدالله بن مغفل وأبي هريرة وأبي أمامة وأنس رضي الله عنهم .

وليس حديث عائشة عند البخاري في الصحيح كما خرَّجه الشيخ إنما حديث خالد بن معدان هو الذي عند

البخاري في الأدب المفرد وليس الصحيح أيضاً .

● وَأَمَّا اسْمُ السَّبُوح :

= فورد ذلك ضمن حديث عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه وسجوده : « سُبُّوحٌ قُدُّوسٌ رَبُّ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ » . أخرجه مسلم : كتاب الصلاة : باب ما يقال في الركوع والسجود (٤٨٧) (٢٢٣) .

• قال الخطائى فى شأنِ الدُّعاء ص (١٥٤) : « السُّبُّوح : المنزه عن كل عيب ، جاء بلفظ فعول من قولك : سبحت الله ، أى : نزهته » ، وقال ص (٤٠) : والقدوس : هو الطاهر من العيوب المنزه عن الأنداد . أ. هـ .

● وَأَمَّا اسْمُ السَّيِّدِ :

يشير الشيخ حفظه الله إلى حديث عبدالله بن الشَّخِير رضى الله عنه قال : انطلقت فى وفد بنى عامر إلى رسول الله ﷺ فقلنا : أنت سيدنا فقال : « السَّيِّدُ الله تبارك وتعالى » رواه أحمد (٤ / ٢٤) وأبو داود (٤٨٠٦) وصحَّحه الألبانى فى صحيح الجامع (٣٥٩٤) .

● وَأَمَّا اسْمُ الشَّافِى :

فورد ذلك ضمن حديث أبى هريرة وعائشة رضى الله عنهما أن النبى ﷺ كان يُعوِّذُ بعض أهله بمسح يده اليمنى ويقول : « اللَّهُمَّ رَبَّ النَّاسِ أَذْهَبِ الْبَاسَ ، واشف أنت الشافى لاشفاء إلا شفاؤك ، شفاءً لا يُفَادِرُ سَقَمًا » أخرجه البخارى : كتاب الطب : باب رقية النبى ﷺ (٥٧٤٢) . ومسلم : كتاب السلام : باب استحباب رقية المريض (٢١٩١) (٤٦) .

● وَأَمَّا اسْمُ الطَّيِّبِ :

فورد ذلك ضمن حديث أبى هريرة رضى الله عنه الطويل قال : قال رسول الله ﷺ : « أَيُّهَا النَّاسُ ! إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا ... » الحديث .

رواه مسلم : كتاب الزكاة : باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها (١٠١٥) (٦٥) .

● وَأَمَّا اسْمَا الْقَابِضِ وَالْبَاسِطِ :

فقد ورد ضمن حديث أنس رضى الله عنه قال : قال النَّاسُ : يا رسول الله ! غلا السَّعْرُ ، فَسَعَّرَ لَنَا ، فقال رسول الله ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ ، وَإِنِّى لأَرْجُو اللَّهَ أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يُطَالِبُنِى بِمُظْلَمَةٍ فِى دَمٍ وَلَا مَالٍ » . أخرجه أبو داود (٣٤٥١) والترمذى (١٣١٤) وابن ماجه (٢٢٠٠) والدارمى (٢٤٩ / ٢) وأحمد (١٥٦ / ٣ ، ٢٨٦) والبيهقى (٢٩ / ٦) والطبرانى فى الكبير (١٢٥ / ٢٢) من حديث أبى جحيفة رضى الله عنه . وقال الترمذى : « حديث حسنٌ صحيح » . وقال الحافظ فى التلخيص (١٤ / ٣) : « إسناداه صحيح على شرط مسلم » . وقد صحَّحه الألبانى فى غاية المرام (٣٢٣) .

فائدة : قال الزجاج فى تفسير أسماء الله الحسنى ص (٤٠) : « الأدب فى هذين الإسمين ، أن يذكرهما معاً ، لأن تمام القدرة بذكرهما معاً ؛ ألا ترى أنك إذا قُلْتَ : إلى فلان قَبْضُ أَمْرِى وَبَسْطُهُ ، دَلَّاهُ بِمَجْمُوعِهِمَا أَنَّكَ تَرِيدُ جَمِيعَ أَمْرِكَ إِلَيْهِ .

وتقول : ليس إليك من أَمْرِى بَسْطٌ وَلَا قَبْضٌ ، وَلَا جِلٌّ وَلَا عَقْدٌ . أراد ليس إليك منه شيء ، وقال الشاعر :

مَتَى لَا مَتَى أَدْرِكُكُمْ لَا أَبَالِكُمْ بِأَيْدِيكُمْ اللَّذَاتِ بَسْطُنِى أَوْ قَبْضُنِى =

● وَأَمَّا اسْمُ الْمُقَدِّمِ وَالْمُؤَخَّرِ :

فقد وردا في حديث على بن أبي طالب رضى الله عنه في صفة صلاة رسول الله ﷺ أنه كان يقول من آخر مايقول بين التشهد والتسليم : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَاقَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ وَمَا أَسْرَفْتُ ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ، أَنْتَ الْمَقْدَمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخَّرُ لِإِلَهِ إِلَّا أَنْتَ » . رواه مسلم : كتاب المسافرين : باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه . (٧٧١) (٢٠١) .

وفي الباب عن ابن عباس رضى الله عنهما : أخرجه البخارى (١١٢٠) .

● وَأَمَّا اسْمُ الْمُحْسِنِ :

فقد عزاه الشيخ للطبراني في الأوسط وتردد فيه لأنه لم يطلع على رواته في الطبراني كذا قال . والحق أن الحديث ثابت وقد ورد عن - ع من الصحابة منهم شدداد بن أوس وأنس وسمرة .

١ - أما حديث شدداد بن أوس : فأخرجه عبد الرزاق في المصنف (٨٦٠٣) وعنه الطبراني في الكبير (٧١٢١) قال : حدثنا إسحاق بن إبراهيم الديري أخبرنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الأشعث الصغانى عن شدداد بن أوس قال : حفظت من رسول الله ﷺ اثنتين أنه قال : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مُحْسِنٌ يُحِبُّ الْإِحْسَانَ فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ ... » الحديث .

وإسناده صحيح . رجاله ثقات كما قال الهيثمى في المجمع .

وشاخ الطبراني إسحاق بن إبراهيم الديري وثقه الذهبي في الميزان (١ / ١٨١) وأشار إليه بعلامة (صح) التى تعنى أن العمل جرى على توثيقه .

وقد أخرجه مسلم (١٩٩٥) وأبو داود (٢٧٩٧) والنسائي (٢٢٧ / ٧) وابن ماجه (٣١٧٠) وأحمد (٤ / ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥) والذَّارمى (١٩٧٩) والطيالسى (١٧٤٠) والبيهقى (٦ / ١٢٨٠) وابن الجارود (٨٩٩) والطحاوى (٢ / ١٠٥) وعبد الرزاق (٨٦٠٤) والبقوى في شرح السنة (٢٨٧٣) والطبراني في الكبير (٧١١٤) ، ٧١١٥ ، ٧١١٦ ، ٧١١٧ ، ٧١١٨ ، ٧١١٩ ، ٧١٢٠ ، ٧١٢٢ ، ٧١٢٣) وليس فيه عندهم جملة : « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مُحْسِنٌ ... » .

٢ - أما حديث أنس : فأخرجه ابن أبى عاصم في الدِّيَات ص (٥٦) وابن عدى في الكامل (٢ / ٣٢٨) وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢ / ١١٣) من طرق عن محمد بن بلال ثنا عمران عن قتادة عن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إِذَا حَكَمْتُمْ فَاغْدِلُوا وَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا ، فَإِنَّ اللَّهَ مُحْسِنٌ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ » .

قال الألبانى في الصحيحة (٤٦٩) : « وهذا إسناد جيد رجاله ثقات معروفون غير محمد بن بلال وهو البصرى الكندى قال ابن عدى : أرجو أنه لا بأس به ، وقال الحافظ : صدوق يغب » أ.هـ .

٣ - أما حديث سمرة : فأخرجه ابن عدى في الكامل بلفظ : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُحْسِنٌ فَأَحْسِنُوا » وصححه الألبانى في صحيح الجامع الصغير (١٨١٩) .

وبالجملة فالحديث صحيح ثابت بهذه الروايات والله أعلم . وبهذا يزول التردد الذى عناه الشيخ بقوله : « وإن كان عندنا تردد فى إدخال ... (المحسن) لأننا لم نطلع على رواته فى الطبرانى » .

● وَأَمَّا اسْمُ الْمُغْطَى :

يشير الشيخ حفظه الله إلى حديث معاوية رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من يُرد الله به خيراً يفقه في الدين ، والله المُعْطَى وأنا القاسم ... » الحديث أخرجه البخارى : كتاب فرض الخمس : باب قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ ﴾ (٣١١٦) واللفظ له .

وليس عند مسلم في رواياته كلمة « والله المُعْطَى » وإنما الرواية التى اتفق عليها الشيخان بلفظ « ويعطى الله » البخارى (٧٣١٢) ومسلم (١٠٣٧) (١٠٠) وفى روايه للبخارى : « والله يعطى » فى كتاب العلم : باب من يرد الله به خيراً (٧١) فالحديث ليس عند مسلم بلفظ « المُعْطَى » وهى محل الشاهد فتنبه لذلك فقد عزاه الشيخ إلى البخارى ومسلم وقد رأيت أن محل الشاهد فى رواية البخارى فقط .
● وَأَمَّا اسْمُ الْمَتَّانِ :

فيشير الشيخ حفظه الله إلى حديث أنس رضى الله عنه أنه كان مع رسول الله ﷺ جالساً ورجل يصلى ثم دعا : « اللهم إني أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت المتَّان بديع السموات والأرض يا ذا الجلال والإكرام يا حي يا قيوم ، فقال النبي ﷺ : لقد دعا الله باسمه العظيم الذى إذا دعى به أجاب وإذا سُئِلَ به أعطى » رواه أبو داود (١٤٩٥) والترمذى (٢٥٤٤) والنسائى (٣ / ٥٢) وابن ماجه (٣٨٥٨) وصحَّحه ابن حبان (٢٣٨٢ - موارد) والحاكم (١ / ٥٠٣ ، ٥٠٤) ووافقه الذهبى . وإسناده صحيح كما قال الأرنؤوط فى تخريج شرح السنة للبخارى (٣٧/ ٥) .

فائدة : قال ابن الأثير فى النهاية (٤ / ٣٦٥) : « المتَّان هو المعطى من المنِّ : العطاء ، لامن المنه ، وكثيراً ما يرد المن فى كلامهم بمعنى الإحسان إلى من لا يستثيه ولا يطلب الجزاء عليه ، فالمتَّان من أبنية المبالغة كالسفك والوهاب » أ. هـ .

● وَأَمَّا اسْمُ الْوَتْرِ :

يشير الشيخ حفظه الله إلى حديث أنس رضى الله عنه قال : قال النبي ﷺ : « لله تسعة وتسعون اسماً من حفظها دخل الجنة ، وإن الله وتر يحب الوتر » .

أخرجه البخارى : كتاب الدعوات : باب لله مائة اسم غير واحد (٦٤١٠) .

ومسلم : كتاب الذكر والدعاء .. : باب فى أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها (٢٦٧٧) (٥) .

وفى الباب عن على وابن مسعود وابن عمر رضى الله عنهم .

(تنبيه) حذفت من الهامش تخريج الشيخ محمد الصالح العثيمين للأحاديث وأشرت إليه ضمناً فى التَّخْرِيجَاتِ السَّابِقَةِ .

هذا ما اخترناه بالتَّبَعِ واحد وثمانون اسماً في كتاب الله تعالى وثمانية عشر اسماً في
سُنَّةِ رسول الله ﷺ وإن كان عندنا تَرَدُّدٌ في إدخال (الحفي) لأنه إنما ورد مقيداً في
قوله تعالى عن إبراهيم : ﴿ إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا ﴾ [مريم : ٤٧] وكذلك (المُحْسِنُ)
لأننا لم نطلع على رواته في الطَّبْراني وقد ذكره شيخ الإسلام من الأسماء .
ومن أسماء الله تعالى ما يكون مضافاً مثل : « مَالِكُ الْمَلِكِ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ » .

الإلحاد في أسماء الله تعالى هو الميل بها عما يجب فيها : وهو أنواع :

الأول : أن يُنكر شيئاً منها أو مِمَّا دَلَّت عليه الصفات والأحكام كما فعل أهل التَّعطيل من الجهمية وغيرهم . وإنَّما كان ذلك إلحاداً لوجوب الإيمان بها وبما دَلَّت عليه من الأحكام والصفات اللَّائقة بالله فإنكار شيء من ذلك مِثْلُهَا عَمَّا يجب فيها .

الثاني : أن يجعلها دالَّةً على صفات تُشابه صفات المخلوقين كما فعل أهل التشبيه وذلك لأن التشبيه معنى باطل لا يمكن أن تدلُّ عليه التَّصوص بل هي دالة على بطلانه فجعلها دالة عليه ميل بها عما يجب فيها .

الثالث : أن يسمَّى الله تعالى بما لم يُسمَّ به نفسه كتسمية النَّصارى له : (الأب) وتسمية الفلاسفة إياه : (العِلَّةُ الفاعلة) وذلك لأن أسماء الله تعالى توقيفية فتسمية الله تعالى بما لم يُسمَّ به نفسه مِثْلُهَا عَمَّا يجب فيها كما أنَّ هذه الأسماء التي سَمَّوه بها نفسها باطلة يُنزَّه الله تعالى عنها .

الرابع : أن يشتق من أسمائه أسماء للأصنام كما فعل المشركون في اشتقاق العزى من العزيز واشتقاق اللات من الإله على أحد القولين فَسَمُّوا بها أصنامهم وذلك لأن أسماء الله تعالى مُخْتَصَّةٌ به لقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا ﴾ [الأعراف : ١٨٠] وقوله : ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ [طه : ٨] وقوله : ﴿ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [الحشر : ٢٤١] فكما اختصَّ بالعبادة وبالألوهية الحق وبأنه يُسَبِّحُ لَهُ ما في السَّمَوَاتِ والأرض فهو مُخْتَصَّ بالأسماء الحُسْنَى فتسمية غيره بها على الوجه الذي يختصُّ بالله عزَّ وجلَّ مِثْلُهَا عَمَّا يجب فيها .

ومنه ما يكون شركاً أو كفرًا حَسْبُهَا تَقْتَضِيهِ الأدلة الشرعية .

الفصل الثاني

قواعد في صفات الله تعالى

القاعدة الأولى :

صفات الله تعالى كلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه :

كالْحَيَاة وَالْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ وَالسَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالرَّحْمَةَ وَالْعِزَّةَ وَالْحِكْمَةَ وَالْعُلُوَّ وَالْعِظَمَةَ وغير ذلك . وقد دلَّ على هذا السَّمْع والعقل والفطرة .

● **أَمَّا السَّمْع :** فمنه قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوِّ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [النحل : ٦٠] والمثل الأعلى هو الوصف الأعلى .

● **وَأَمَّا العقل :** فوجهه أن كل موجود حقيقة فلا بد أن تكون له صفة إما صفة كمال وإما صفة نقص والثاني باطل بالنسبة إلى الرَّبِّ الكامل المُسْتَحَقَّ للعبادة ولهذا أظهر الله تعالى بُطْلان ألوهية الأصنام بآصافها بالنقص والعجز فقال تعالى : ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ ﴾ [الأحقاف : ٥] وقال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ . أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [النحل : ٢٠] ، ٢١ [وقال عن إبراهيم وهو يحتج على أبيه : ﴿ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئًا ﴾ [مريم : ٤٢] وعلى قومه : ﴿ أَفَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ أَفْ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [الأنبياء : ٦٦ ، ٦٧]

ثمَّ إِنَّهُ قَدْ ثَبَّتَ بِالْحَسِّ وَالْمُشَاهَدَةِ أَنَّ لِلْمَخْلُوقِ صِفَاتَ كَمَالٍ وَهِيَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى مُعْطَايِ الْكَمَالِ أَوْلَى بِهِ .

● **وَأَمَّا الفطرة :** فلأنَّ النَّفْسَ السَّالِمَةَ بِمَجْوَلَةِ مَفْطُورَةٍ عَلَى حُبِّهِ اللَّهِ وَتَعْظِيمِهِ وَعِبَادَتِهِ

وهل تُحِبُّ وتُعْظُم وتُعْبُدُ إِلَّا من عَلِمَتْ أَنَّهُ مُتَّصِفٌ بصفات الكمال اللَّائِقَةِ بربوبيته
والوحيته ؟ .

وإذا كانت الصِّفَةُ نَقْصاً لا كمال فيها فهي مُمتَنَعَةٌ في حق الله تعالى كالموت والجهل
و النسيان والعجز والعمى والصَّمَم ونحوها لقوله تعالى : ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي
لَا يَمُوتُ ﴾ [الفرقان : ٥٨] وقوله عن موسى : ﴿ فِي كِتَابٍ لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا
يَنْسَى ﴾ [فاطر : ٤٤] وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا
فِي الْأَرْضِ ﴾ [طه : ٥٢] وقوله : ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ
بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾ [الزخرف : ٨٠] وقال النبي ﷺ في الدِّجَال : « إِنَّهُ
أَعْوَرٌ وَإِنْ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرٍ »^(١) وقال : « أَيُّهَا النَّاسُ ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَإِنَّكُمْ لَا
تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا »^(٢) .

وقد عاقب الله تعالى الوَاصِفِينَ له بالنقص كما في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ
اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾
[المائدة : ٦٤] وقوله : ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ
سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَتَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴾ [آل
عمران : ١٨١] .

ونزه نفسه عما يَصِفُونَه به من النَّقَائِص فقال سبحانه : ﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ
عَمَّا يَصِفُونَ . وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ . وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾
[الصافات : ١٨٠ - ١٨٢] وقال تعالى : ﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ
إِلَهِ إِذَا لُذْهَبَ كُلُّ إِلَهِ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾
[المؤمنون : ٩١] .

(١) البخارى : كتاب الفتن : باب ذكر الدِّجَال (٧١٣١) .

ومسلم : كتاب الفتن وأَشْرَاطُ السَّاعَةِ : باب ذكر الدِّجَال وصفة مامعه (٢٩٣٣) (١٠١) من حديث أنس
رضى الله عنه .

(٢) البخارى : كتاب المغازى : باب غزوة خيبر (٤٢٠٥) .

ومسلم : كتاب الذكر والدُّعَاء : باب استحباب خفض الصوت بالذكر (٢٧٠٤) (٤٤) من حديث أبى موسى =

وإذا كانت الصِّفة كمالاً في حال ونقصاً في حال لم تكن جائزة في حق الله ولا مُمتنعة على سبيل الإطلاق فلا تُثبَّت له إثباتاً مُطلقاً ولا تُنفي عنه نفياً مُطلقاً بل لا بد من التفصيل فتجوز في الحال التي تكون كمالاً وتمتنع في الحال التي تكون نقصاً وذلك كالمكر والكَيْد والخداع ونحوها فهذه الصفات تكون كمالاً إذا كانت في مقابلة من يعاملون الفاعل بمثلها لأنها حينئذ تدل على أَنَّ فاعلها قادر على مقابلة عدوه بِمِثْلِ فعله أو أَشَدَّ وتكون نقصاً في غير هذه الحال ولهذا لم يذكرها الله تعالى من صفاته على سبيل الإطلاق وإنما ذكرها في مقابلة من يُعاملونه ورُسِله بمثلها كقوله تعالى : ﴿ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ ﴾ [الأنفال : ٣٠] وقوله : ﴿ إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴾ [الطارق : ١٥ ، ١٦] وقوله : ﴿ وَالَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ . وَأُمْلِي لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ ﴾ [الأعراف : ١٨٢ ، ١٨٣] وقوله : ﴿ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ ﴾ [النساء : ١٤٢] وقوله : ﴿ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ . اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [البقرة : ١٤ ، ١٥] .

ولهذا لم يذكر الله أَنَّهُ خَان من خَانُوهُ فقال تعالى : ﴿ وَإِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [الأنفال : ٧١] فقال : ﴿ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ ﴾ ولم يقل : فَخَانَهُمْ لأن الخيانة تُدْعَى في مقام الائتمان وهي صفة ذم مطلقاً . وبذا عُرِفَ أن قول بعض العوام : « خَانَ اللَّهُ من يَخُون » منكر فاحش يجب التَّهْيِي عنه .

القاعدة الثانية :

باب الصفات أوسع من باب الأسماء :

وذلك لأن كل اسم مُتَضَمِّن لصفة كما سبق في القاعدة الثالثة من قواعد الأسماء ولأن من الصفات ما يتعلق بأفعال الله تعالى وأفعاله لا منتهى لها كما أن أقواله لا مُنْتَهَى لها قال الله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [لقمان : ٢٧]

ومن أمثلة ذلك أن من صفات الله تعالى المَجِيء والإتيان والأخذ والإمساك والبَطْش إلى غير ذلك من الصفات التي لا تُحْصَى كما قال تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر : ٢٢] وقال : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ ﴾ [البقرة : ٢١٠] وقال : ﴿ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ﴾ [آل عمران : ١١] وقال : ﴿ وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ ﴾ [الحج : ٦٥] وقال : ﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴾ [البروج : ١٢] وقال : ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ [البقرة : ١٨٥] وقال النبي ﷺ : « يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا » (١).

فَنَصِفُ اللَّهَ تَعَالَى بِهذه الصفات على الوجه الوارد ولا نُسَمِّيْهَا بها فلا نقول إن من أسمائه : الجَائِي والآتِي والأخْذ والمُمْسِك والبَاطْش والمُرِيد والتَّازِل ونحو ذلك وإن كنا نُخْبِر بذلك عنه ونَصِفُهُ به .

(١) جزء من حديث أبي هريرة رضى الله عنه الذى أخرجه :

البخارى : كتاب التهجيد : باب الدعاء والصلاة فى آخر الليل (١١٤٥) .

ومسلم : كتاب صلاة المسافرين : باب الترغيب فى الدعاء والذكر فى آخر الليل والإجابة فيه (٧٥٨) (١٦٨)

وفى الباب : عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه أخرجه مسلم (٧٥٨) (١٧٢) .

وراجع لشرح هذا الحديث والكلام عليه باستفاضة « شرح حديث النزول » ، لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

القاعدة الثالثة :

صفات الله تعالى تنقسم إلى قسمين : ثبوتية وسلبية :

□ **فالثبوتية :** ما أثبتته الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ وكلها صفات كمال لا نقص فيها بوجه من الوجوه كالحياة والعلم والقدرة والاستواء على العرش والنزول إلى السماء الدنيا والوجه واليدين ونحو ذلك .

فيجب إثباتها لله تعالى حقيقة على الوجه اللائق به بدليل السمع والعقل .

● **أما السمع :** فمنه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ [النساء : ١٣٦] فالإيمان بالله يتضمن الإيمان بصفاته والإيمان بالكتاب الذي نزل على رسوله يتضمن الإيمان بكل ما جاء فيه من صفات الله وكون محمد ﷺ رسوله يتضمن الإيمان بكل ما أخبر به عن مرسله وهو الله عز وجل .

● **وأما العقل :** فلأن الله تعالى أخبر بها عن نفسه وهو أعلم بها من غيره وأصدق قیلاً وأحسن حديثاً من غيره فوجب إثباتها له كما أخبر بها من غير تردد فإن التردد في الخبر إنما يتأتى حين يكون الخبر صادراً ممن يجوز عليه الجهل أو الكذب أو العي بحيث لا يفصح بما يريد وكل هذه العيوب الثلاثة ممتنعة في حق الله عز وجل فوجب قبول خبره على ما أخبر به .

وهكذا نقول فيما أخبر به النبي ﷺ عن الله تعالى فإن النبي ﷺ أعلم الناس بربه وأصدقهم خبراً وأنصحهم إرادةً وأفصحهم بياناً فوجب قبول ما أخبر به على ما هو عليه .

□ **والصفات السلبية :** ما نفاها الله سبحانه عن نفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ وكلها صفات نقص في حقه كالموت والنوم والجهل والنسيان والعجز والتعب .

فيجب نفيها عن الله تعالى لما سبق مع إثبات ضدها على الوجه الأكمل وذلك لأنَّ ما نفاه الله تعالى عن نفسه فالمراد به بيان انتفائه لثبوت كمال ضده لا لمجرد نفيه لأنَّ النَّفى ليس بكمال إلا أن يتضمَّن ما يدل على الكمال وذلك لأنَّ النَّفى عدم والعدم ليس بشيء فضلاً عن أن يكون كلاً ولأنَّ النَّفى قد يكون لعدم قابلية المحل له فلا يكون كلاً كما لو قلت : الجدار لا يظلم . وقد يكون للعجز عن القيام به فيكون نقصاً كما في قول الشاعر :

قَبِيلَةٌ لَا يَغْدُرُونَ بِذِمَّةٍ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ
وقول الآخر :

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي حَسَبٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا
مثال ذلك : قوله تعالى : ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ ﴾ [الفرقان : ٥٨] نفى الموت عنه يتضمَّن كمال حياته .

مثال آخر : قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾ [الكهف : ٤٩] نفى الظلم عنه يتضمَّن كمال عدله .

مثال ثالث : قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ [فاطر : ٤٤] فنفي العجز عنه يتضمَّن كمال علمه وقدرته ولهذا قال بعده : ﴿ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴾ [فاطر : ٤٤] لأنَّ العجز سببه إما الجهل بأسباب الإيجاد وإمَّا قُصور القدرة عنه فلكمال علم الله تعالى وقُدرته لم يكن لِيُعْجِزَهُ شيء في السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ .

وبهذا المثال علمنا أن الصِّفة السُّلبية قد تتضمَّن أكثر من كمال .

الصفات الثبوتية صفات مدح وكال فكلما كثرت وتنوعت دلالاتها ظهر من كال الموصوف بها ما هو أكثر :

ولهذا كانت الصفات الثبوتية التي أخبر الله بها عن نفسه أكثر بكثير من الصفات السلبية كما هو معلوم .

أما الصفات السلبية فلم تذكر غالبا إلا في الأحوال التالية :

الأولى : بيان عموم كاله كما في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ٤] .

الثانية : نفى ما ادّعاه في حقه الكاذبون كما في قوله : ﴿ أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ﴾ [مريم : ٩١ ، ٩٢] .

الثالثة : دفع توهم نقص من كاله فيما يتعلق بهذا الأمر المعين كما في قوله : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ ﴾ [الدخان : ٣٨] وقوله : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ ﴾ [ق : ٣٨] .

القاعدة الخامسة :

الصفات الثبوتية تنقسم إلى قسمين :

ذاتية وفعلية :

□ فالذاتية : هي التي لم يزل ولا يزال مُتَّصِفًا بها كالعلم والقدرة والسمع والبصر والعزة والحكمة والعلو والعظمة ومنها الصفات الخيرية كالوجه واليدين والعينين .

□ والفعلية : هي التي تتعلق بمشيئته إن شاء فَعَلَهَا وإن شاء لم يفعلها كالاستواء على العرش والنزول إلى السماء الدنيا .

وقد تكون الصِّفة ذاتية فعلية باعتبارين كالكلام فإنه باعتبار أصله صفة ذاتية لأن الله تعالى لم يزل ولا يزال مُتَكَلِّمًا . وباعتبار آحاد الكلام صفة فعلية لأن الكلام يتعلق بمشيئته يتكلم متى شاء بما شاء كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [يس : ٨٢] . وكل صفة تعلق بمشيئته تعالى فإنها تابعة لحكمته . وقد تكون الحكمة معلومة لنا وقد نَعَجَزُ عن إدراكها لكننا نعلم علم اليقين أنه سبحانه لا يشاء شيئاً إلا وهو موافق للحكمة كما يشير إليه قوله تعالى : ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [الإنسان : ٣٠] .

يلزم في إثبات الصفات التخلي عن محذورين عظيمين :

أحدهما : التمثيل . والثاني : التكيف .

□ فأما التمثيل : فهو اعتقاد المُثَبَّت أن ما أثبتته من صفات الله تعالى مماثل لصفات المخلوقين وهذا اعتقاد باطل بدليل السَّمْع والعقل .

● أَمَّا السَّمْع : فمنه قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] وقوله : ﴿ أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [النحل : ١٧] وقوله : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ [مريم : ٦٥] وقوله : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ٤] .

● وأما العقل : فمن وجوه :

الأول : أنه قد عُلِمَ بالضرورة أَنَّ بَيْنَ الخالق والمخلوق تَبَاطُؤًا في الذات وهذا يَسْتَلْزِمُ أن يكون بينهما تَبَاطُؤٌ في الصفات لأنَّ صفة كل موصوف تليق به كما هو ظاهر في صفات المخلوقات المُتَبَايِنَةِ في الذوات فقوة البعير مثلاً غير قوة الذرة فإذا ظهر التَّبَاطُؤُ بين المخلوقات مع اشتراكها في الإمكان والحُدُوث فظهور التَّبَاطُؤِ بينها وبين الخالق أَجْلَى وَأَقْوَى .

الثاني : أن يُقَالَ كيف يكون الرَّبُّ الخالق الكامل من جميع الوجوه مُشَابِهًا في صفاته للمخلوق في المَرْبُوب النَّاقِص المُنْقَطِعُ إِلَى من يكمله وهل اعتقاد ذلك إِلَّا تنقص لحق الخالق ؟ فَإِنْ تَشَبَّهَ الكامل بالنَّاقِص يجعله نَاقِصًا .

الثالث : أَنَّا نشاهد في المخلوقات ما يَتَّفَقُ في الأَسْمَاءِ ويختلف في الحقيقة والكيفية فَنُشَاهِدُ أَنَّ لِلإنسان يَدًا ليست كيد الفيل وله قوة ليست كقوة الجمل مع الاتفاق في الاسم فهذه يَدٌ وهذه قُوَّةٌ وهذه قُوَّةٌ وبينهما تَبَاطُؤٌ في الكيفية والوصف فَعُلِمَ بذلك أَنَّ الاتفاق في الاسم لا يلزم منه الاتفاق في الحقيقة .

والتشبيه كالتمثيل وقد يفرق بينهما بأن التمثيل التَّسْوِيَةُ في كل الصِّفَات والتَّشْبِيهِ التَّسْوِيَةُ في أكثر الصِّفَات لكن التعبير بنفى التمثيل أولى لموافقة القرآن ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى : ١١] .

□ وأما التَّكْيِيف : فهو أن يعتقد المُثَبِّتُ أنَّ كيفية صفات الله تعالى كذا وكذا من غير أن يُقَيِّدها بِمِثَالٍ . وهذا اعتقاد باطل بدليل السَّمْع والعقل :

● أَمَّا السَّمْع : فمنه قوله تعالى : ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه : ١١٠] وقوله : ﴿وَلَا تَقُفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء : ٣٦] ومن المعلوم أنه لا علم لنا بكيفية صفات ربنا لأنه تعالى أخبرنا عنها ولم يخبرنا عن كيفيةها فيكون تَكْيِيفُنَا قَفْوَاً لما ليس لنا به عِلْمٌ وقولاً بما لا يُمكننا الإحاطة به .

● وأما العقل : فلأن الشَّيْءَ لا تعرف كيفية صفاته إلا بعد العلم بكيفية ذاته أو العلم بنظيره المُسَاوِي له أو بالخبر الصَّادِق عنه وكل هذه الطُّرُق مُنتَفِيَةٌ في كيفية صفات الله عزَّ وجلَّ فوجب بُطْلَانُ تَكْيِيفِهَا .

وأيضا فإننا نقول : أى كيفية تقدرها لصفات الله تعالى ؟

إن أى كيفية تُقَدَّرُهَا في ذِهْنِكَ فالله أَعْظَمُ وَأَجَلُّ من ذلك .

وأى كيفية تُقَدَّرُهَا لصفات الله تعالى فَإِنَّكَ ستكون كاذباً فيها لأنه لا عِلْمُ لك بذلك .

وحينئذ يجب الكَفُّ عن التَّكْيِيفِ تَقْدِيرًا بِالْجَنَانِ أو تَقْرِيرًا بِاللِّسَانِ أو تَحْرِيراً بِالْبَيِّنَانِ .

ولهذا لما سئل مالك رحمه الله تعالى عن قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه : ٥] كيف اسْتَوَى ؟ أَطَرَّقَ رَحِمَهُ اللهُ بِرَأْسِهِ حَتَّى غَلَاةَ الرَّحْضَاءِ (العرق) ثم قال : « الاستواءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ والكيفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ والإيمانُ به واجبٌ

والسؤال عنه بدعة^(١) وروى عن شيخه ربيعة أيضاً : « الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول »^(٢) وقد مَشَى أهل العلم بَعْدَهُمَا على هذا الميزان . وإذا كان الكيف غير معقول ولم يرد به الشرع فقد انتفى عنه الدليلان العقلي والشرعي فوجب الكف عنه .

فالحذر الحذر من التَّكْيِيفِ أو محاولته فَإِنَّكَ إِنْ فعلت وقعت في مَفَاوِزَ لَا تَسْتَطِيعُ الخلاصَ مِنْهَا وَإِنْ أَلْقَاهُ الشَّيْطَانُ فِي قَلْبِكَ فاعلم أَنَّهُ مِنْ نَزْعَاتِهِ فَالْجَأُ إِلَى رَبِّكَ فَإِنَّهُ مَعَاذُكَ وَافْعَلْ مَا أَمَرَكَ بِهِ فَإِنَّهُ طَبِيبُكَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنَّمَا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نِزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [فصلت : ٣٦] .

(١) أُنْثِرَ صَحِيحٌ : أخرجه الذهبي في العلو ص (١٤١ ، ١٤٢) وأبو نعيم في الحلية (٦ / ٣٢٥ ، ٣٢٦) وعثمان بن سعيد الدارمي في الرد على الجهمية ص (٥٥) ، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٦٦٤) وأبو عثمان الصابوني في عقيدة السلف (٢٤ - ٢٦) والبيهقي في الأسماء والصفات ص (٤٠٨) من طرق يقوى بعضها بعضاً وصححه الذهبي في العلو وكذا قواه الألباني في مختصره للعلو . وقال الحافظ في الفتح (١٣ / ٤٠٦ ، ٤٠٧) : « وأخرج البيهقي بسند جيد عن عبد الله بن وهب ... فذكره .

(٢) أُنْثِرَ صَحِيحٌ : أخرجه الذهبي في العلو ص (٩٨) بإسناد صحيح عن ربيعة ، وأخرجه من طريق آخر اللالكائي (٦٦٥) وابن قدامة في إثبات صفة العلو (٩٠) والبيهقي في الأسماء والصفات ص (٤٠٨ ، ٤٠٩) .
وعزاه شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى الحموية ص (٢٧) إلى الخلال وقال : « بإسناد كلهم أئمة ثقات » أ. هـ. وقال في مجموع الفتاوى (٥ / ٣٦٥) بعد أن ذكر قول مالك : « ومثل هذا الجواب ثابت عن ربيعة شيخ مالك » أ. هـ.

صفات الله تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها :

فلا تُثبت لله تعالى من الصفات إلا ما دَلَّ الكتاب والسُّنة على ثبوته قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى : « لا يُوصَفُ الله إلا بما وَصَفَ به نَفْسُهُ أو وَصَفَهُ به رَسُولُهُ لا يَتَجَاوَزُ الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ » (انظر القاعدة الخامسة في الأسماء) .

ولدلالة الكتاب والسُّنة على ثبوت الصِّفة ثلاثة أوجه :

الأول : التَّصْرِيحُ بِالصِّفَةِ كَالْعِزَّةِ وَالْقُوَّةِ وَالرَّحْمَةِ وَالْبَطْشِ وَالْوَجْهَ وَالْيَدَيْنِ وَنَحْوَهُمَا .

الثاني : تَضَمُّنُ الْاسْمِ لَهَا مِثْلُ : الْعَفُورُ مُتَضَمِّنٌ لِلْمَغْفِرَةِ وَالسَّمِيعُ مُتَضَمِّنٌ لِلسَّمْعِ وَنَحْوَ ذَلِكَ . (انظر القاعدة الثالثة في الأسماء) .

الثالث : التَّصْرِيحُ بِفِعْلٍ أو وَصْفٍ دَالٍّ عَلَيْهَا كَالِاسْتِوَاءِ عَلَى الْعَرْشِ وَالتَّزْوُلِ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا وَالْمَجِيءِ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْعِبَادِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالْإِنْتِقَامِ مِنَ الْمُجْرِمِينَ . الدَّالُّ عَلَيْهَا - عَلَى التَّرْتِيبِ - قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [طه : ٥] وقول النَّبِيِّ ﷺ : « يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا » الحديث (١) . وقول الله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر : ٢٢] وقوله : ﴿ إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ ﴾ [السجدة : ٢٢] .

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ : تقدم تخريجه .

الفصل الثالث

قَوَاعِدُ فِي دَلِيلِ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ

القاعدة الأولى :

الأدلة التي تُثَبِّتُ بها أَسْمَاءُ اللَّهِ تعالى وصفاته هي كتاب الله تعالى وَسُنَّةُ رَسُولِهِ ﷺ :

فلا تُثَبِّتُ أَسْمَاءُ اللَّهِ وصفاته بغيرهما .

وعلى هذا فما ورد إثباته لله تعالى من ذلك في الكتاب والسُّنَّةِ وَجِبَ إثباته .

وما ورد نفيه فيهما وَجِبَ نفيه مع إثبات كمال ضيده .

ومالَمَ يَرِدْ إثباته ولا نفيه فيهما وجب التَّوَقُّفُ في لفظه فلا يُثَبِّتُ ولا يُنْفَى لعدم وُرُودِ الإثبات والنفي فيه .

وَأَمَّا معناه فيفصل فيه فإن أُريدَ به حق يليق بالله تعالى فهو مَقْبُولٌ . وإن أُريدَ به معنى لا يليق بالله عَزَّ وَجَلَّ وَجِبَ رَدُّهُ .

* فَمِمَّا ورد إثباته لله تعالى : كُلُّ صِفَةٍ دَلَّ عليها اسم من أَسْمَاءِ اللَّهِ تعالى دِلَالَةٌ مُطَابِقَةٌ أو تَضَمُّنٌ أو التزَامُ .

- ومنه : كل صفة دَلَّ عليها فعل من أفعاله كالاستواء على العرش والتَّزْوِلُ إلى السَّمَاءِ الدُّنْيَا والمجيء للفصل بين عبادته يوم القيامة ونحو ذلك من أفعاله التي لا تحصى أنواعها فضلا عن أَفْرَادِهَا ﴿ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ﴾ [إبراهيم : ٢٧] .

- ومنه : الوجه والعينان واليدان ونحوها .

- ومنه : الكلام والمشيئة والإرادة بِقِسْمَيْهَا الكوني والشرعي . فالكونية بمعنى المَشِيئَةِ والشرعية بمعنى المحبَّة .

- ومنه : الرضا والمَحَبَّة والغضب والكراهة ونحوها^(٥) .

* وممَّا ورد نفيه عن الله سبحانه لانتفائه وثبوت كمال ضده : الموت والنوم والسَّنة والعجز والإعياء والظُّلم والغفلة عن أعمال العباد وأن يكون له مثيل أو كُفُو ونحو ذلك^(٥) .

* وممَّا لم يرد إثباته ولا نفيه لفظ (الجهة) فلو سأل سائل هل تُثبت لله تعالى جهة ؟ قلنا له : لفظ الجهة لم يرد في الكتاب والسُّنة إثباتاً ولا نفيّاً ويُعنى عنه ما تُبت فيهما من أن الله تعالى في السَّماء . وأما معناه فإمَّا أن يُرادُ به جهة سفلى أو جهة علوى تحيط بالله أو جهة علوى لا تحيط به .

فالأوّل : باطل ؛ لمنافاته لعلو الله تعالى الثَّابت بالكتاب والسُّنة والعقل والفطرة والإجماع .

والثَّانى : باطل أيضاً ؛ لأن الله تعالى أعظم من أن يُحيط به شيء من مخلوقاته .

والثَّالث : حق ؛ لأن الله تعالى العلى فوق خَلقه ولا يُحيط به شيء من مخلوقاته .

ودليل هذه القاعدة السَّمع والعقل :

● فأما السمع : فمنه قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [الأنعام : ١٥٥] وقوله : ﴿ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبَىِّ الْأُمِّى الَّذِى يَوْمُنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف : ١٥٨] وقوله : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ [الحشر : ٧] وقوله : ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِظًا ﴾ [النساء : ٨٠] وقوله : ﴿ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء : ٥٩] وقوله : ﴿ وَإِنْ أَحْكَمْتُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ [المائدة : ٤٩] .

إلى غير ذلك من النصوص الدَّالة على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن والسُّنة .

(٥) أدلة هذه المذكورة في مواضعها من كتب العقائد .

وكل نص يدُل على وجوب الإيمان بما جاء في القرآن فهو دالٌّ على وجوب الإيمان بما جاء في السنة لأنَّ مما جاء في القرآن الأمر باتِّباع النَّبي ﷺ والردُّ إليه عند التَّنَازُع . والردُّ إليه يكون إليه نفسه في حياته وإلى سُنَّته بعد وفاته .

فأَيُّ الإيمان بالقرآن لمن استكبر عن اتِّباع الرَّسول ﷺ المأمور به في القرآن ؟

وأَيُّ الإيمان بالقرآن لمن لم يُردِّ النَّزاع إلى النَّبي ﷺ وقد أَمَرَ الله به في القرآن ؟

وأَيُّ الإيمان بالرَّسول الذي أَمَرَ به القرآن لمن لم يَقبل ما جاء في سُنَّته ؟

ولقد قال الله تعالى : ﴿ وَزَلَّنا عَلَيْكَ الْكِتابَ تَبَيَّاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النحل : ٨٩] ومن المعلوم أنَّ كثيراً من أمور الشَّريعة العِلْمِيَّة والعَمَلِيَّة جاء بيانها بالسُّنة فيكون بيانها بالسُّنة من تَبَيان القرآن .

● وأما العقل : فنقول إنَّ تفصيل القول فيما يجب أو يمتنع أو يجوز في حق الله تعالى من أمور الغيب التي لا يمكن إدراكها بالعقل فوجب الرُّجوع فيه إلى ما جاء في الكتاب والسُّنة .

الواجب في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها دون تحريف لا سيما
نصوص الصفات حيث لا مجال للرأى فيها :

ودليل ذلك السمع والعقل .

● أمّا السمع : فقوله تعالى : ﴿ تَنَزَّلُ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ
بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ [الشعراء : ١٩٣ - ١٩٥] وقوله : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا
لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف : ٢] وقوله : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾
[الزخرف : ٣] وهذا يدل على وجوب فهمه على ما يقتضيه ظاهره باللسان العربى
إلا أن يمنع منه دليل شرعى .

وقد ذمَّ الله تعالى اليهود على تحريفهم وبيّن أنهم بتحريفهم من أبعد الناس عن الإيمان
فقال : ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ
مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٧٥] وقال تعالى : ﴿ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا
يَحْرَفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا ﴾ الآية [النساء : ٤٦] .

● وأمّا العقل : فلأن المتكلم بهذه النصوص أعلم بمُراده من غيره وقد خاطبنا
باللسان العربى المبين فوجب قبوله على ظاهره وإلا لاختلفت الآراء وتفرقت الأمة .

ظواهر نصوص الصفات معلومة لنا باعتبار ومجهولة لنا باعتبار آخر :

فباعتبار المعنى هي معلومة وباعتبار الكيفية التي هي عليها مجهولة .

وقد دلَّ على ذلك السَّمْع والعقل .

● **أَمَّا السَّمْع :** فمنه قوله تعالى : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [ص : ٢٩] وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [الزخرف : ٣] وقوله جلَّ ذكره : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل : ٤٤] .

والتدبُّر لا يكون إلا فيما يمكن الوصول إلى فهمه ليتذكر الإنسان بما فهمه منه .

وكون القرآن عَرَبِيًّا لِيَعْقِلَهُ من يفهم العربية يدُلُّ على أن معناه معلوم وإلا لما كان فرق بين أن يكون باللغة العربية أو غيرها .

وَيَبَيِّنُ النَّبِيُّ ﷺ الْقُرْآنَ لِلنَّاسِ شَامِلٍ لِبَيَانِ لَفْظِهِ وَبَيَانِ مَعْنَاهُ .

● **وأما العقل :** فلأنَّ من المُحَال أن يُنَزَّلَ اللهُ تعالى كِتَابًا أَوْ يَتَكَلَّمَ رَسُولُهُ ﷺ بِكَلَامٍ يَقْصِدُ بِهِذَا الْكِتَابَ وَهَذَا الْكَلَامَ أن يكون هِدَايَةً لِلخَلْقِ وَيَبْقَى فِي أَعْظَمِ الْأُمُورِ وَأَشَدِّهَا ضَرُورَةً مَجْهُولُ الْمَعْنَى بِمَنْزِلَةِ الْحُرُوفِ الْمَحْجَاثَةِ الَّتِي لَا يُفْهَمُ مِنْهَا شَيْءٌ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ السَّفَهِ الَّذِي تَأْبَاهُ حِكْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ كِتَابِهِ : ﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ [هود : ١] .

هذه دلالة السَّمْع والعقل على عِلْمِنَا بِمَعَانِي نُصُوصِ الصِّفَاتِ .

وَأَمَّا دِلَالَتُهُمَا عَلَى جَهْلِنَا لَهَا بِاعْتِبَارِ الْكَيْفِيَّةِ فَقَدْ سَبَقَتْ فِي الْقَاعِدَةِ السَّادِسَةِ مِنْ قَوَاعِدِ الصِّفَاتِ .

وبهذا عُلِمَ بطلان مذهب الْمُفَوِّضَةِ الَّذِينَ يُفَوِّضُونَ عِلْمَ مَعَانِي نُصُوصِ الصِّفَاتِ وَيَدَّعُونَ أَنَّ هَذَا مَذْهَبَ السَّلَفِ . وَالسَّلَفُ بَرِثُوا مِنْ هَذَا الْمَذْهَبِ وَقَدْ تَوَاتَرَتْ

الأقوال عنهم بإثبات المعاني لهذه النصوص إجمالاً أحياناً وتفصيلاً أحياناً وتفويضهم
الكيفية إلى علم الله عز وجل .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية في كتابه المعروف بـ (العقل والنقل) ص (١١٦)
جـ (١) المطبوع على هامش (منهاج السنة) : « وأما التفويض فمن المعلوم أن الله أمرنا
بِتَدْبُرِ الْقُرْآنِ وَحَضَّنَا عَلَى عَقْلِهِ وَفَهَّمَهُ فَكَيْفَ يَجُوزُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَرَادَ مِنَّا الْإِعْرَاضُ عَنْ
فَهْمِهِ وَمَعْرِفَتِهِ وَعَقْلِهِ ؟ » إلى أن قال ص (١١٨) : « وَحَيْثُذَ فَيَكُونُ مَا وَصَفَ اللَّهُ
بِهِ نَفْسَهُ فِي الْقُرْآنِ أَوْ كَثِيرٍ مِمَّا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ لَا يَعْلَمُ الْأَنْبِيَاءُ مَعْنَاهُ بَلْ يَقُولُونَ
كَلَاماً لَا يَعْقِلُونَ مَعْنَاهُ »

قال : « ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء إذ كان الله أنزل القرآن
وأخبر أنه جعله هُدىً وَبَيَاناً لِلنَّاسِ وَأَمَرَ الرَّسُولَ أَنْ يُبَلِّغَ الْبَلَاغَ الْمُبِينِ وَأَنْ يُبَيِّنَ لِلنَّاسِ
مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ وَأَمَرَ بِتَدْبِيرِ الْقُرْآنِ وَعَقْلِهِ وَمَعَ هَذَا فَأَشْرَفَ مَا فِيهِ وَهُوَ مَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّبُّ
عَنْ صِفَاتِهِ ... لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَعْنَاهُ فَلَا يَعْقِلُ وَلَا يَتَدَبَّرُ وَلَا يَكُونُ الرَّسُولُ بَيْنَ النَّاسِ
مَا نَزَلَ إِلَيْهِمْ وَلَا بَلَّغَ الْبَلَاغَ الْمُبِينِ وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَيَقُولُ كُلُّ مُلْحَدٍ وَمُبْتَدِعٍ الْحَقُّ
فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مَا عَلِمْتَهُ بِرَأْيِي وَعَقْلِي وَلَيْسَ فِي النَّصُوصِ مَا يُنَاقِضُ ذَلِكَ لِأَنَّ تِلْكَ
النَّصُوصَ مُشْكَلَةٌ مُتَشَابِهَةٌ وَلَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَعْنَاهَا وَمَا لَا يَعْلَمُ أَحَدٌ مَعْنَاهُ لَا يَجُوزُ أَنْ
يُسْتَدَلَّ بِهِ فَيَقَى هَذَا الْكَلَامَ سَدّاً لِبَابِ الْهُدَى وَالْبَيَانِ مِنْ جِهَةِ الْأَنْبِيَاءِ وَفَتْحاً لِبَابِ
مَنْ يُعَارِضُهُمْ وَيَقُولُ : إِنَّ الْهُدَى وَالْبَيَانِ فِي طَرِيقِنَا لَا فِي طَرِيقِ الْأَنْبِيَاءِ لِأَنَّا نَحْنُ نَعْلَمُ
مَا نَقُولُ وَنُبَيِّنُهُ بِالْأَدَلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْأَنْبِيَاءُ لَمْ يَعْلَمُوا مَا يَقُولُونَ فَضْلاً عَنْ أَنْ يُبَيِّنُوا مُرَادَهُمْ
فَتَبَيَّنَ أَنَّ قَوْلَ أَهْلِ التَّفْوِيضِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ مُتَّبِعُونَ لِلسُّنَّةِ وَالسَّلَفِ مِنْ شَرِّ أَقْوَالِ
أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْإِلْحَادِ « أ . هـ كَلَامُ الشَّيْخِ وَهُوَ كَلَامٌ سَدِيدٌ مِنْ ذِي رَأْيٍ رَشِيدٍ وَمَا
عَلَيْهِ مَزِيدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى رَحْمَةً وَاسِعَةً وَجَمَعْنَا بِهِ فِي جَنَاتِ النِّعَمِ .

القاعدة الرابعة :

ظاهر النُصوص ما يَتَبَادَرُ منها إلى الذَّهن من المعاني وهو يختلف بحسب السِّياق
وما يُضَاف إليه الكلام :

فالكلمة الواحدة يكون لها مَعْنَى في سياق ومعنى آخر في سياق . وتركيب الكلام
يُفِيد مَعْنَى على وجه ومعنى آخر على وجه .

فلفظ (القرية) مثلاً يُرادُ به القَوْمُ ثَارَةً وَمَسَاكِينِ القوم ثَارَةً أُخْرَى .

فمن الأوَّل قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَوْ
مُعَذِّبُوهَا عَذَابًا شَدِيدًا ﴾ [الإسراء : ٥٨] .

ومن الثَّانِي قوله تعالى عن الملائكة ضيف إبراهيم : ﴿ إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ ﴾
[العنكبوت : ٣١] .

وتقول : صنعت هذا بيدي فلا تكون اليد كاليد في قوله تعالى : ﴿ لَمَّا خَلَقْتُ
بِيَدَيَّ ﴾ [ص : ٧٥] لأن اليد في المثال أُضِيفَتْ إلى المَخْلُوق فتكون مُنَاسِبَةٌ له وفي
الآية أُضِيفَتْ إلى الخَالِق فتكون لاثِقَةٌ به فلا أَحَدٌ سَلِمَ الفطرة صَرِيحَ العقل يَعْتَقِدُ أن
يد الخالق كيد المخلوق أو بالعكس .

وتقول : ما عندك إِلَّا زَيْدٌ ، وما زيد إِلَّا عندك فتفيد الجملة الثانية مَعْنَى غير ما
تفيده الأولى مع اتِّحَادِ الكلمات لكن اختلف التَّركيب فتغيَّر المَعْنَى به .

إذا تَقَرَّرَ هذا فظاهر نُصوص الصِّفَات ما يَتَبَادَرُ منها إلى الذَّهن من المعاني .

وقد انقسم النَّاسُ فيه إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأوَّل : من جعلوا الظَّاهر المُتَبَادِرَ منها معنى حقاً يَلِيْقُ بالله عزَّ وجلَّ وأبقوا
دَلَالَتَهَا على ذلك وهؤلاء هم السَّلَفُ الَّذِينَ اجتمعوا على ما كان عليه النَّبِيُّ ﷺ وأصحابه
وَالَّذِينَ لَا يَصْدُقُ لَقَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ والجماعة إِلَّا عليهم .

وقد أَجْمَعُوا على ذلك كما نقله ابن عبد البر فقال : « أَهْلُ السُّنَّةِ مُجْمِعُونَ على الإقرار

بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يَكْفُون شيئاً من ذلك ولا يحدون فيه صفة مَحْصُورَة » أه وقال القاضي أبو يعلى في كتاب إبطال التأويل : « لا يَجُوزُ رَدُّ هذه الأخبار ولا التَّشَاغُلُ بِتَأْوِيلِهَا والواجب حَمْلُهَا على ظَاهِرِهَا وَأَنَّهَا صفات الله لا تُشَبِّه صفات سائر المَوْصُوفِينَ بها من الخلق ولا يعتقد التَّشْبِيه فيها لكن عَلَى ما روى عن الإمام أحمد وسائر الأئمة » أه نقل ذلك عن ابن عبد البر والقاضي شَيْخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية ص (٨٧ - ٨٩) ج (٥) من مجموع الفتاوى لابن القاسم .

وهذا هو المذهب الصحيح والطريق القويم الحكيم وذلك لوجهين :

الأول : أَنَّهُ تطبيق تام لما دل عليه الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ من وجوب الأخذ بما جاء فيهما من أسماء الله وصفاته كما يُعْلَم ذلك من تَبِعِهِ بِعِلْمٍ وَإِنْصَافٍ .

الثاني : أَنَّ يُقَالَ إِنَّ الْحَقَّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فيما قاله السَّلَفُ أو فيما قاله غيرهم والثاني باطل لأنَّهُ يلزم منه أن يكون السَّلَفُ من الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لهم بإحسان تكلموا بالباطل تَصْرِيحًا أو ظاهراً ولم يتكلموا مرة واحدة لاتصريحاً ولا ظاهراً بالحق الذي يجب اعتقاده . وهذا يَسْتَلْزِمُ أن يكونوا إما جاهلين بالحق وإمَّا عَالِمِينَ به لكن كتموه وكلاهما باطل وبُطْلَانُ الْأَلْزَمِ يَدُلُّ على بُطْلَانِ الْمَلْزُومِ فَتَعَيَّنَ أن يكون الْحَقُّ فيما قاله السَّلَفُ دون غيرهم .

القسم الثاني : من جعلوا الظاهر المُتَبَادِرَ من نُصُوصِ الصِّفَاتِ معنى باطلا لا يليق بالله وهو التَّشْبِيه وأبقوا دلالتها على ذلك . وهؤلاء هم الْمُشَبِّهَةُ وَمَذْهَبُهُمْ باطل مُحَرَّم من عدة أوجه .

الأول : أَنَّهُ جنابة على التَّصْوِصِ وَتَعْطِيلِهَا عن الْمُرَادِ بها فكيف يكون المراد بها التَّشْبِيه وقد قال الله تَعَالَى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] .

الثاني : أَنَّ الْعَقْلَ دَلَّ على مُبَايَنَةِ الْخَالِقِ لِلْمَخْلُوقِ فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ فكيف يُحْكَمُ بِدِلَالَةِ التَّصْوِصِ على التَّشَابَهِ بينهما ؟

الثالث : أن هذا المفهوم الذى فهمه المُشَبِّه من النُّصوص مُخَالَف لما فهمه السَّلَف منها فيكون باطلا .

فإن قال المُشَبِّه أنا لا أعقل من نزول الله ويده إلا مثل مالمخلوق من ذلك والله تعالى لم يُخَاطَبنا إلا بما نعرفه ونعقله فجوابه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الذى خاطبنا بذلك هو الذى قال عن نفسه : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] ونهى عباده أن يضربوا له الأمثال أو يجعلوا له أندادا فقال : ﴿ فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : ٧٤] وقال : ﴿ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة : ٢٢] . وكلامه تعالى كله حق يُصَدَّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا ولا يتناقض .

ثانيها : أن يُقال له أَلَسْتُ تفعل لله ذاتا لا تُشَبِّه الذَّوات فسيقول بلى فيقال له فلتعقل له صفات لا تُشَبِّه الصفات فإن القول فى الصفات كالقول فى الذات ومن فَرَّقَ بينهما فقد تَنَاقَضَ .

ثالثها : أن يُقال أَلَسْتُ تُشَاهِد فى المخلوقات ما يَتَّفَق فى الأَسْمَاء ويختلف فى الحقيقة والكيفية فسيقول بلى فيقال له إذا عقلت التَّباين بين المخلوقات فى هذا فلماذا لا تُعقله بين الخالق والمخلوق مع أن التَّباين بين الخالق والمخلوق أَظْهَرُ وَأَعْظَمُ بل التَّمَاثُلُ مُسْتَحِيل بين الخالق والمخلوق كما سبق فى القاعدة السَّادسة من قواعد الصفات .

القسم الثالث : من جعلوا المعنى المُتبادر من نصوص الصفات معنى باطلا لا يليق بالله وهو التَّشْبِيه ثُمَّ إِنَّهُمْ من أَجْلِ ذلك أَكْرَوا ما دَلَّت عليه من المعنى اللَّائِق بالله وهم أهل التَّعْطِيل سواء كان تعطيلهم عاما فى الأَسْمَاء والصفات أم خاصا فيهما أو فى أحدهما فهؤلاء صرفوا النُّصوص عن ظاهرها إلى معانى عَيْنُهَا بعقولهم واضطربوا فى تَعْيِينِهَا اضطراباً كثيراً وَسَمَّوْا ذلك تَأْوِيلًا وهو فى الحقيقة تحريف .

ومَذْهَبُهم باطل من وجوه :

أحدها : أنه جناية على النُّصوص حيث جعلوها دالة على معنى باطل غير لائق بالله

ولا مُراد له .

الوجه الثاني : أَنَّهُ صَرَّفَ لكلام الله تَعَالَى وكلام رسوله ﷺ عن ظاهره . والله تعالى خَاطَبَ النَّاسَ بِلسانِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ لِيَعْقِلُوا الكَلامَ ويفهموه على ما يَقْتَضِيهِ هذا اللِّسانُ العَرَبِيّ والنَّبِيُّ ﷺ خَاطَبَهُمْ بِأَفْصَحَ لِسَانٍ الْبَشَرِ فَوَجَبَ حَمْلُ كَلامِ الله ورسوله على ظاهره المفهوم بذلك اللِّسانِ العَرَبِيّ غير أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُصَانَ عَنِ التَّكْيِيفِ وَالتَّمْثِيلِ فِي حَقِّ الله عَزَّ وَجَلَّ .

الوجه الثالث : أَنَّ صَرَفَ كَلامِ الله ورسوله عن ظاهره إلى معنى يُخَالِفُه قول على الله بَلَا عِلْمٍ وَهُوَ مُحَرَّمٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف : ٣٣] ولقوله . سبحانه : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ [الإسراء : ٣٦] .

فَالصَّارِفُ لكلام الله تَعَالَى وَرَسُولِهِ عن ظاهره إلى معنى يُخَالِفُه قد قفا ما ليس له به علم وقال على الله ما لَا يَعْلَمُ من وجهين :

الأول : أَنَّهُ زَعَمَ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بكلام الله تعالى ورسوله كَذَا مع أَنَّهُ ظَاهِرُ الْكَلَامِ .

الثاني : أَنَّهُ زَعَمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ كَذَا لِمَعْنَى آخَرَ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ الْكَلَامِ .

وَإِذَا كَانَ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ تَعْيِينَ أَحَدِ الْمَعْنَيْنِ الْمُتَسَاوَيْنِ فِي الْإِحْتِمَالِ قَوْلًا بَلَا عِلْمٍ فَمَا ظَنُّكَ بِتَعْيِينِ الْمَعْنَى الْمَرْجُوحِ الْمُخَالَفِ لظَاهِرِ الْكَلَامِ ؟

مثال ذلك : قوله تعالى لإبليس : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيدِي ﴾ [ص : ٧٥] فَإِذَا صَرَفَ الْكَلَامَ عن ظاهره وقال : لم يرد باليدين الحقيقيتين وإنما أَرَادَ كَذَا وَكَذَا قُلْنَا لَهُ : مَا دَلِيلُكَ عَلَى مَا نَفَيْتَ وَمَا دَلِيلُكَ عَلَى مَا أَثْبَتْنَا فَإِنْ أَتَى بِدَلِيلٍ - وَأَتَى لَهُ ذَلِكَ - وَإِلَّا كَانَ قَائِلًا عَلَى اللَّهِ بَلَا عِلْمٍ فِي نَفْيِهِ وَإِثْبَاتِهِ .

الوجه الرابع : في إبطال مذهب أهل التعطيل أنَّ صرف نصوص الصفات عن
ظاهرها مُخَالَف لما كان عليه النَّبِيُّ ﷺ وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها فيكون باطلاً
لأنَّ الحق بلا ريب فيما كان عليه النَّبِيُّ ﷺ وأصحابه وسلف الأمة وأئمتها .

الوجه الخامس : أن يُقال للمُعْطَل :

هل أنت أعلم بالله من نفسه ؟ فيقول : لا .

ثم يُقال له : هل ما أخبر الله به عن نفسه صِدْقٌ وَحَقٌّ ؟ فيقول : نعم .

ثم يُقال له : هل تعلم كلاماً أفصح وأبين من كلام الله تعالى ؟ فيقول : لا .

ثم يُقال له : هل تظنُّ أن الله سبحانه وتعالى أراد أن يعنى الحق على الخلق في هذه
النصوص لِيَسْتَخْرِجُوهُ بعقولهم ؟ فيقول : لا .

هذا ما يُقال له باعتبار ما جاء في القرآن

أما باعتبار ما جاء في السنة فيقال له :

هل أنت أعلم بالله من رَسُوله ﷺ ؟ فيقول : لا .

ثم يُقال له : هل ما أُخْبِرَ به رسول الله ﷺ عن الله صِدْقٌ وَحَقٌّ ؟ فيقول : نعم .

ثم يُقال له : هل تعلم أنَّ أحداً من النَّاسِ أفصح كلاماً وأبين من رَسُولِ الله ﷺ ؟
فيقول : لا .

ثم يُقال له : هل تعلم أن أحداً من النَّاسِ أنصح لعباد الله من رَسُولِ الله ﷺ ؟
فيقول : لا .

فَيُقال له : إذا كنت تُقرُّ بذلك فلماذا لا يكون عندك الإقدام والشَّجاعة في إثبات
ما أثبتهُ الله تعالى لنفسه وأثبتهُ له رَسُوله ﷺ على حَقِيقته وظاهره اللَّائِقُ بالله ؟ وكيف
يكون عندك الإقدام والشَّجاعة في نفى حَقِيقته تلك وصرفه إلى معنى يُخَالَف ظاهره
بغير علم ؟

وماذا يضريك إذا أثبت الله تعالى ما أثبتته لنفسه في كتابه أو سنة نبيه ﷺ على الوجه اللائق به فأخذت بما جاء في الكتاب والسنة إثباتاً ونفيّاً ؟ .

أفليس هذا أسلم لك وأقوم لجوابك إذا سُئِلت يوم القيامة : ﴿ مَاذَا أُجِبْتُمْ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [القصص : ٦٥] .

أَوْ لَيْسَ صَرْفُكَ لِهَذِهِ النُّصُوصِ عَنْ ظَاهِرِهَا وَتَعْيِينِ مَعْنَى آخِرِ مُخَاطَرَةِ مِنْكَ فَلَعَلَّ الْمُرَادَ يَكُونُ - عَلَى تَقْدِيرِ جَوَازِ صَرْفِهَا - غَيْرَ مَا صَرْفْتَهَا إِلَيْهِ .

الوجه السادس : في إبطال مذهب أهل التَّعطيل : أَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ لَوَازِمُ بَاطِلَةٌ وَبُطْلَانُ الْإِلْزَامِ يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ الْمَزْمُومِ .

فمن هذه اللوازم :

أولاً : أَنَّ أَهْلَ التَّعْطِيلِ لَمْ يَصْرِفُوا نُصُوصَ الصِّفَاتِ عَنْ ظَاهِرِهَا إِلَّا حَيْثُ اعْتَقَدُوا أَنَّهُ مُسْتَلْزِمٌ أَوْ مُوْهَمٌ لِتَشْبِيهِ اللَّهِ تَعَالَى بِخَلْقِهِ وَتَشْبِيهِ اللَّهِ تَعَالَى بِخَلْقِهِ كُفْرٌ لِأَنَّهُ تَكْذِيبٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى : ١١] قَالَ نَعِيمُ بْنُ حَمَادٍ الْخَزَاعِيُّ أَحَدُ مَشَايِخِ الْبُخَارَى رَحِمَهُمَا اللَّهُ : « وَمَنْ شَبَّهَ اللَّهَ بِخَلْقِهِ فَقَدْ كَفَرَ وَمَنْ جَحَدَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فَقَدْ كَفَرَ وَلَيْسَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا رَسُولُهُ تَشْبِيهاً » أ.هـ^(١) .

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَنْ أَبْطَلَ الْبَاطِلَ أَنْ يَجْعَلَ ظَاهِرَ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَلَامِ رَسُولِهِ ﷺ تَشْبِيهاً وَكُفْراً أَوْ مُوْهَماً لِذَلِكَ .

ثانياً : أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي أَنْزَلَهُ تَبَيَّنًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهَدًى لِلنَّاسِ وَشِفَاءً لِمَا فِي الصُّدُورِ وَنُوراً مُبِيناً وَفُرْقَاناً بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ لَمْ يَبَيِّنِ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ مَا يَجِبُ عَلَى الْعِبَادِ اعْتِقَادُهُ فِي أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَإِنَّمَا جَعَلَ ذَلِكَ مَوْكُولاً إِلَى عَقُولِهِمْ يُثْبِتُونَ لِلَّهِ مَا يَشَاءُونَ وَيَنْكُرُونَ مَا لَا يُرِيدُونَ . وَهَذَا ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ .

ثالثاً : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَخُلَفَاءَهُ الرَّاشِدِينَ وَأَصْحَابَهُ وَسَلَفَ الْأُمَّةِ وَأَثَمَتِهَا كَانُوا قَاصِرِينَ

(١) أَثَرُ صَحِيحٍ : أَخْرَجَهُ الذَّهَبِيُّ فِي الْعُلُوِّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ وَصَحَّحَهُ الْأَبْيَانُ فِي مَخْتَصَرِهِ لِلْعُلُوِّ ص (١٨٤) .

أو مُقْصِرِينَ في معرفة وتبيين ما يجب لله تعالى من الصِّفَات أو يَمْتَنِع عليه أو يجوز إذ لم يرد عنهم حرف واحد فيما ذهب إليه أهل التَّعْطِيل في صفات الله تعالى وسموه تأويلاً .

وحينئذ إما أن يكون النَّبِيُّ ﷺ وخلفاؤه الرَّاشِدُونَ وسلف الأُمَّة وأئمتها قاصرين لجهلهم بذلك وعجزهم عن معرفته أو مُقْصِرِينَ لعدم بيانهم للأُمَّة وكِلَا الأمرين باطل .
رابعاً : أنَّ كلام الله وَرَسُوله ليس مَرْجِعاً لِلنَّاسِ فيما يعتقدونه في ربهم وإلههم الذي معرفتهم به من أهم ما جاءت به الشَّرَائِع بل هو زُبْدَةُ الرِّسَالَات وإِنَّمَا المَرْجِعُ تلك العقول المضطربة المتناقضة وما خالفها فسيبيله التَّكْذِيبُ إن وجدوا إلى ذلك سبيلاً أو التَّحْرِيفُ الذي يسمونه تأويلاً إن لم يَتِمَّ كُنُوتُهَا من تَكْذِيبِهِ .

خامساً : أنه يلزم منه جواز نفى ما أثبتته الله ورسوله ﷺ في قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر : ٢٢] إنه لا يجيء وفي قوله ﷺ : « يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا » إنه لا ينزل لأنَّ إِسْنَادَ المَجِيءِ وَالتَّنَزُّلِ إلى الله مجاز عندهم ، وأظهر علامات المجاز عند القائلين به صِحَّةُ نَفْيِهِ ونفى ما أثبتته الله ورسوله من أبطل الباطل ولا يمكن الانفكاك عنه بتأويله إلى أمره لأنه ليس في السِّيَاق ما يَدُلُّ عليه .

ثُمَّ إِنَّ من أهل التَّعْطِيلِ من طرد قاعدته في جميع الصِّفَات أو تَعَدَّى إلى الأَسْمَاءِ أيضاً ومنهم من تناقض فَاثْبَتَ بعض الصِّفَات دون بعض كالْأَشْعَرِيَّةَ وَالْمَاتَرِيْدِيَّةَ . أثبتوا ما أثبتوه بحجة أن العقل يدل عليه ونفوا ما نفوه بحجة أن العقل يَنْفِيهِ أو لا يدل عليه . فنقول لهم نفيكم لما نفيتموه بحجة أنَّ العقل لا يدل عليه يمكن إثباته بالطَّرِيقِ الْعَقْلِيِّ الذي أثبتتم به ما أثبتموه كما هو ثابت بالدَّلِيلِ السَّمْعِيِّ .

مثال ذلك : أنهم أثبتوا صفة الإرادة ونفوا صفة الرَّحْمَةِ .

أثبتوا صفة الإرادة لدلالة السَّمْعِ والعقل عليها .

● أما السَّمْعُ : فمنه قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ [البقرة : ٢٥٣] .

● وأما العقل : فإن اختلاف المخلوقات وتخصيص بعضها بما يختص به من ذات أو

وصف دليل على الإرادة .

ونفوا الرَّحمة قالوا : لأنها تَسْتَلْزِمُ لِنِ الرَّاحِمِ ورقته للمرحوم وهذا مُحال في حق الله تعالى .

وأولوا الأدلة السَّمعية المثبتة للرَّحمة إلى الفعل أو إرادة الفعل فَسَرُّوا الرَّحِيمَ بِالْمُنْعِمِ أو مُريد الإنعام .

فنقول لهم : الرَّحمة ثابتة لله تعالى بالأدلة السَّمعية وأدلة ثبوتها أكثر عدداً وَتَنوعاً من أدلة الإرادة . فقد وردت بالاسم مثل : ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الفاتحة : ١] والصفة مثل : ﴿وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ﴾ [الكهف : ٥٨] والفعل مثل : ﴿وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [العنكبوت : ٢١] .

وَيُمْكِنُ إثباتها بالعقل فَإِنَّ النِّعَمَ الَّتِي تَنْتَزِي عَلَى الْعِبَادِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَالتَّقَمُّ الَّتِي تَدْفَعُ عَنْهُمْ فِي كُلِّ حِينٍ دَالَّةٌ عَلَى ثُبُوتِ الرَّحمةِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ودالاتها على ذلك أُبَيِّنُ وَأُجَلِّي من دِلالة التَّخْصِيسِ على الإرادة لظهور ذلك لِلْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ بِخِلَافِ دِلالة التَّخْصِيسِ على الإرادة فَإِنَّهُ لَا يَظْهَرُ إِلَّا لِأَفْرَادٍ مِنَ النَّاسِ .

وَأَمَّا نَفْيُهَا بِحُجَّةٍ أَنَّهَا تَسْتَلْزِمُ اللَّيْنَ وَالرِّقَّةَ فَجوابه أَنَّ هَذِهِ الْحُجَّةَ لَوْ كَانَتْ مُسْتَقِيمَةً لَأَمْكَنَ نَفْيَ الْإِرَادَةِ بِمَثَلِهَا فَيُقَالُ : الْإِرَادَةُ مِيلُ الْمُرِيدِ إِلَى مَا يَرْجُو بِهِ حَصُولَ مَنَفْعَةٍ أَوْ دَفْعَ مُضَرَّةٍ وَهَذَا يَسْتَلْزِمُ الْحَاجَةَ وَاللَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِكَ .

فإن أُجِيبَ بِأَنَّ هَذِهِ إِرَادَةُ الْمَخْلُوقِ أَمْكَنَ الْجَوَابُ بِمَثَلِهِ فِي الرَّحمةِ بِأَنَّ الرَّحمةَ الْمُسْتَلْزِمَةَ لِلنَّقْصِ هِيَ رَحمةُ الْمَخْلُوقِ .

وبهذا تَبَيَّنَ بَطْلَانُ مَذْهَبِ أَهْلِ التَّعْطِيلِ سِوَاءِ كَانِ تَعْطِيلًا عَامًّا أَمْ خَاصًّا .

وبه عُلِمَ أَنَّ طَرِيقَ الْأَشَاعِرَةِ وَالْمَاتَرِيْدِيَةِ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَمَا احْتَجُّوا بِهِ لِذَلِكَ لَا تَنْدَفِعُ بِهِ شُبْهَةُ الْمُعْتَزَلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ طَرِيقٌ مُبْتَدَعٌ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا سَلَفُ الْأُمَّةِ وَأَثْمَتُهَا وَابِدْعَةُ لَا تُدْفَعُ بِالْبِدْعَةِ وَإِنَّمَا تَدْفَعُ بِالسُّنَّةِ .

الثاني : أن المعتزلة والجهمية يمكنهم أن يحتجوا لما نفوه على الأشاعرة والماتريدية بمثل ما احتج به الأشاعرة والماتريدية لما نفوه على أهل السنة فيقولون : لقد أبختم لأنفسكم نفى ما نفيتم من الصفات بما زعمتموه دليلاً عقلياً وأولتم دليله السمعى فلماذا تحرمون علينا نفى ما نفيناه بما نراه دليلاً عقلياً ونؤل دليله السمعى فلنا عقول كما أن لكم عقولاً فإن كانت عقولنا خاطئة فكيف كانت عقولكم صائبة وإن كانت عقولكم صائبة فكيف كانت عقولنا خاطئة وليس لكم حجة في الإنكار علينا سوى مجرد التحكم واتباع الهوى .

وهذه حجة دامغة والزائم صحيح من الجهمية والمعتزلة للأشعرية والماتريدية ولا مدفع لذلك ولا مَحِيص عنه إلا بالرجوع لمذهب السلف الذين يطردون هذا الباب ويثبتون لله تعالى من الأسماء والصفات ما أثبتته لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ إثباتاً لا تمثيل فيه ولا تكيف وتنزيهاً لا تعطيل فيه ولا تحريف ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور .

(تنبيه) علم مما سبق أن كل مُعْطَل مُمَثَّل وكل مُمَثَّل مُعْطَل .

أمّا تعطيل المُعْطَل فظاهر وأمّا تمثيله فلأنه إنمّا عَطَّل لاعتقاده أن إثبات الصفات يَسْتَلْزِم التشبيه فمَثَل أولاً وعَطَّل ثانياً كما أنه بتعطيله مثله بالنقص .

وأمّا تمثيل المُمَثَّل فظاهر وأمّا تعطيله فمن ثلاثة أوجه :

الأول : أنه عَطَّل نفس النص الذي أثبت به الصفة حيث جعله دالا على التمثيل مع أنه لا دلالة فيه عليه وإنمّا يدل على صفة تليق بالله عز وجل .

الثاني : أنه عَطَّل كل نص يدل على نفى مُمَثَّلَة الله لِخَلْقِهِ .

الثالث : أنه عَطَّل الله تعالى عن كماله الواجب حيث مثله بالخلق الناقص .

الفصل الرابع شبهات والجواب عنها

اعلم أن بعض أهل التأويل أورد على أهل السنة شبهة في نصوص من الكتاب والسنة في الصفات ادعى أن أهل السنة صرفوها عن ظاهرها ليلزم أهل السنة بالموافقة على التأويل أو المداهنة فيه وقال : كيف تُنكرون علينا تأويل ما أولناه مع ارتكابكم لمثله فيما أولتموه ؟ .

ونحن نجيب - بعون الله تعالى - عن هذه الشبهة بجوابين مُجمل ومُفصل .

أما المُجمل فيتلخص في شيئين :

أحدهما : أن لا نُسلم أن تفسير السلف لها صرّف عن ظاهرها فإن ظاهر الكلام ما يتبادر منه من المعنى وهو يختلف بحسب السياق وما يُضاف إليه الكلام فإن الكلمات تختلف معناها بحسب تركيب الكلام والكلام مركّب من كلمات وجُمْل يظهر معناها ويتعيّن بضم بعضها إلى بعض .

ثانيهما : أننا لو سلمنا أن تفسيرهم صرّف عن ظاهرها فإن لهم في ذلك دليلاً من الكتاب والسنة إما مُتصلاً وإما مُنفصلاً وليس لمجرد شبهات يزعمها الصّارف براهين وقطعيات يتوصل بها إلى نفى ما أثبتته الله لنفسه في كتابه أو على لسان رُسوله ﷺ .
وأما المُفصل فعلى كُلّ نص ادعى أن السلف صرّفوه عن ظاهره .

ولنمثّل بالأمثلة التالية فنبدأ بما حكاه أبو حامد الغزالي عن بعض الحنبلية أنه قال : إن أحمد لم يتأول إلّا في ثلاثة أشياء : « الحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ » « وَقُلُوبُ الْعِبَادَ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنَ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ » « وَإِنِّي أَجِدُ نَفْسَ الرَّحْمَنِ مِنْ قَبْلِ الْيَمَنِ » .

نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية ص (٣٩٨) ج (٥) : من مجموع الفتاوى وقال : « هذه الحكاية كَذِبٌ عَلَى أَحْمَد » .

□ المثال الأول :

« الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ » ^(١)

والجواب عنه: أنه حديث باطل لا بُدَّ من النَّبِيِّ ﷺ قال ابن الجوزي في العلل المتناهية: « هذا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ » وقال ابن العربي: « حَدِيثٌ باطلٌ فلا يُلتَمَعُ إِلَيْهِ » وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: « رَوَى عن النَّبِيِّ ﷺ بِإِسْنَادٍ لَا يُثْبِتُ أ. هـ. وعلى هذا فلا حاجة للخوض في معناه ».

لكن قال شيخ الإسلام ابن تيمية: « والمشهور يعنى في هذا الأثر إنما هو عن ابن عباس قال: « الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ فَمَنْ صَافَحَهُ وَقَبَّلَهُ فَكَأَنَّمَا صَافَحَ اللَّهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ » ^(٢) ومن تدبر اللفظ المنقول تبين له أنه لا إشكال فيه فإنه قال: « يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ » ولم يطلق فيقول: « يَمِينُ اللَّهِ » وَحُكْمُ اللفظ المقيّد يُخَالِفُ حكم المطلق ثم قال: « فَمَنْ صَافَحَهُ وَقَبَّلَهُ فَكَأَنَّمَا صَافَحَ اللَّهَ وَقَبَّلَ يَمِينَهُ » وهذا صريح في أَنَّ الْمُصَافِحَ لم يُصَافِحْ يَمِينَ اللَّهِ أَصْلًا وَلَكِنْ شَبِهَ بَمَنْ يُصَافِحُ اللَّهَ فَأَوَّلُ

(١) حَدِيثٌ ضَعِيفٌ: أخرجه الخطيب في تاريخه (٦ / ٣٢٨) وابن عدى في الكامل (٢ / ١٧) وعزاه الألبانى في الضعيفة (١ / ٢٥٧) لأبي بكر بن خلاد في الفوائد (١ / ٢٢٤ / ٢) وابن بشران في الأمالي (٢ / ٣ / ١). وفي إسناده إسحاق بن بشر الكاهلي كذبه أبو بكر بن أبي شيبة وموسى بن هارون وأبو زرعه. وقال الخطيب في ترجمته: « يروى عن مالك وغيره من الرُفَعَاءِ أَحَادِيثُ مُنْكَرَةٌ ». ثم ساق له هذا الحديث. وقال ابن عدى عقب الحديث: « هو في عداد من يضع الحديث » وكذا قال الدُّرَاقُطِيُّ كما في الميزان (١ / ١٨٦). والحديث ضعفه المناوى في فيض القدير (٣ / ٤١٠) ونقل هناك تضعيف ابن الجوزي وابن العرى له، وكذا ضعفه الألبانى في الضعيفة (٢٢٣).

(٢) ضَعِيفٌ جَدًّا: الأثر عن ابن عباس أخرجه ابن قتيبة في غريب الحديث كما في الضعيفة للألبانى (١ / ٢٥٧) عن إبراهيم بن يزيد عن عطاء عن ابن عباس موقوفاً عليه. وإسناده ضعيف جداً فإن إبراهيم هذا وهو الخوزي متروك كما قال أحمد والنسائي وراجع ترجمته في الميزان (١ / ٧٥).

تنبيه: قال الألبانى في الضعيفة (١ / ٢٥٧، ٢٥٨): « إذا عرفت ذلك فمن العجائب أن يسكت عن الحديث الحافظ ابن رجب في ذيل الطبقات (٧ / ١٧٤، ١٧٥) ويتأول ما روى عن ابن الفاعوس الحنبلي أنه كان يقول: « الحجر الأسود يَمِينُ اللَّهِ حَقِيقَةٌ » بأن المراد يمينه أنه محل الاستسلام والتقبيل وأن هذا المعنى هو حقيقة في هذه الصورة وليس مجازاً، وليس فيه ما يوهم الصفة الذاتية أصلاً، وكان يغنيه عن ذلك كله التنبيه على ضعف الحديث وأنه لا داعى لتفسيره أو تأويله لأن التفسير فرع التصحيح كما لا يخفى » أ. هـ.

الحديث وآخره يبين أنَّ الحجر ليس من صفات الله تعالى كما هو معلوم عند كل عاقل « أ. هـ ص (٣٩٨) مجلد (٦) مجموع الفتاوى .



□ المثال الثاني :

« قُلُوبُ الْعِبَاد بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ^(١) مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ » .

والجواب : أن هذا الحديث صحيح رواه مسلم في الباب الثاني من كتاب القدر^(٢) عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سمع النبي ﷺ يقول : « إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلُّهَا بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ كَقَلْبٍ وَاحِدٍ يَصْرِفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ » ثم قال رسول الله ﷺ : « اللَّهُمَّ مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ » .

وقد أخذ السلف أهل السنة بظاهر الحديث وقالوا إنَّ الله تعالى أصابع حقيقة نشبها له كما أثبتنا له رسوله ﷺ ولا يلزم من كون قلوب بني آدم بين أصبعين منها أن تكون مماسة لها حتى يُقال إن الحديث مُوهم للحلول فيجب صرْفُه عن ظاهره . فهذا السحاب مُسَخَّرٌ بين السماء والأرض وهو لا يمس السماء ولا الأرض ويقال : بدر بين مكة والمدينة مع تَبَاعُدٍ ما بينها وبينها فقلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن حقيقة ولا يلزم من ذلك مُمَاسَّةٌ ولا حُلُولٌ .



□ المثال الثالث :

(١) باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء برقم (٢٦٥٤) (١٧) .

(٥) أصبع مثلث الهزمة والباء ففيه تسع لغات والعاشره أصبوع كما قيل :

وهمز أَصْبَعٌ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثَةٌ التَّسْعُ فِي أَصْبَعٍ وَاحِدٍ بِأَصْبُوعٍ
أَصْبُوعٍ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ .

« إِنِّي أَجِدُ نَفْسَ الرَّحْمَنِ مِنْ قَبْلِ الْيَمَنِ »

والجواب : أن هذا الحديث رواه الإمام أحمد في المسند من حديث أبي هريرة رضي الله عنه . قال قال النبي ﷺ : « أَلَا إِنَّ الْإِيمَانَ يَمَانٌ وَالْحِكْمَةَ يَمَانِيَّةٌ وَأَجِدُ نَفْسَ رَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ الْيَمَنِ » ^(١) قال في مجمع الزوائد : رجاله رجال الصَّحيح غير شبيب وهو ثقة قلت : وكذا قال في التَّقريب عن شبيب : ثقة من الثالثة وقد روى البخارى نحوه في التاريخ الكبير .

وهذا الحديث على ظاهره . والنَّفْس فيه اسم مصدر نَفَسَ يُنْفَسُ تَنْفِيسًا مثل قَرَجَ يُقَرِّجُ تَقْرِيجًا وقَرَجَا هكذا قال أهل اللغة كما في النهاية والقاموس ومقاييس اللغة قال في مقاييس اللغة : « النَّفْس كل شيء يفرج به عن مَكْرُوب » فيكون معنى الحديث أَنَّ تَنْفِيسَ اللَّهِ تعالى عن المؤمنين يكون من أهل اليمن قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « وهؤلاء هم الَّذِينَ قَاتَلُوا أَهْلَ الرَّدَّةِ وفتحوا الأُمصار فبهم نَفَسَ الرَّحْمَنُ عن المؤمنين الْكُرْبَاتِ » . أ. هـ ص (٣٩٨) ج (٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام لابن قاسم .



□ المثل الرابع :

قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ ﴾ [البقرة : ٢٩]

والجواب : أن لأهل السُّنة في تفسيرها قولين :

أحدهما : أَنَّها بمعنى ارتفع إلى السماء وهو الذى رَجَّحه ابن جرير قال في تفسيره بعد أن ذكر الخلاف : « وأولى المعاني بقول الله جَلَّ ثَنَاؤُهُ : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ ﴾ [البقرة : ٢٩] علا عليهن وارتفع فدبَّرهن بقدرته وخلقهن سبع

(١) رواه أحمد (٢ / ٥٤١) وقال الحافظ في تخریج الكشاف ص (١٨٩) : « رواه الطبرانی في الأوسط ومسند الشاميين من طريق جرير بن عثمان عن شبيب بن روح عن أبي هريرة به في حديث أوله « الْإِيمَانُ يَمَانٌ » ولا بأس بإسناده وله شاهد من حديث سلمة بن نفيل السكوني في مسند البزار والطبرانی في الكبير والبيهقي في الأسماء وفي إسناده إبراهيم بن سليمان الأقطس قال البزار : إنه غير مشهور » أ. هـ .

سَمَوَاتِ » أ هـ . وذكره البغوى فى تفسيره قول ابن عباس وأكثر مفسرى السلف .
وذلك تمسكاً بظاهر لفظ ﴿ استوى ﴾ وتفويضاً لعلم كيفية هذا الارتفاع إلى الله عزَّ
وجلَّ .

القول الثانى : أنَّ الاستواء هنا بمعنى القصد التَّام وإلى هذا القول ذهب ابن كثير
فى تفسير سورة البقرة والبغوى فى تفسير سورة فصلت قال ابن كثير : « أى قصد
إلى السَّماء والاستواء ههنا ضمن معنى القصد والإقبال لأنه عُدِّي بإلى » . وقال
البغوى : « أى عمَد إلى خلق السَّماء » .

وهذا القول ليس صَرَفاً للكلام عن ظاهره وذلك لأنَّ الفعل « استوى » اقترن بحرف
يدلُّ على الغاية والانتفاء فانتقل إلى معنى يُناسب الحرف المُقترن به ألا ترى إلى قوله
تعالى : ﴿ عَيْنَا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ [الإنسان : ٦] . حيث كان معناها يروى بها
عباد الله لأنَّ الفعل « يَشْرَبُ » اقترن بالباء فانتقل إلى معنى يُناسبها وهو يروى فالفعل
يضمن معنى يُناسب معنى الحرف المتعلق به ليلتئم الكلام .



□ المثال الخامس والسادس :

قوله تعالى فى سورة الحديد : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾ [الحديد : ٤] وقوله
فى سورة المجادلة : ﴿ وَلَا أَذْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا
كَانُوا ﴾ [المجادلة : ٧]

والجواب : أن الكلام فى هاتين الآيتين حقٌّ على حقيقته وظاهره . ولكن ما حقيقته
وظاهره ؟

هل يُقال : إنَّ ظاهره وحقيقته أنَّ الله تعالى مع خلقه معية تقتضى أن يكون مختلطاً
بهم أو حالاً فى أمكنتهم ؟

أو يُقال : إنَّ ظاهره وحقيقته أنَّ الله تعالى مع خلقه معية تقتضى أن يكون مُحيطاً
بهم علماً وقدرةً وسَمْعاً وَبَصَراً وَتُدْبِيراً وَسُلْطَاناً وغير ذلك من معانى ربوبيته مع علوه

على عرشه فوق جميع خلقه ؟

ولا ريب أن القول الأوّل لا يَقْتَضِيهِ السِّيَاق ولا يدلُّ عليه بوجه من الوجوه وذلك لأنَّ المعية هنا أُضِيفَتْ إلى الله عزَّ وجلَّ وهو أعظم وأجلُّ من أن يُحِيطَ به شيء من مخلوقاته ولأنَّ المعية في اللغة العربية التي نزل بها القرآن لا تستلزم الاختلاط أو المُصَاحبة في المكان وإنَّما تَدُلُّ على مُطلق مُصَاحبة ثم تفسر في كل موضع بِحَسْبِهِ .

وتفسير معية الله تعالى لِخَلْقِهِ بما يَقْتَضِيهِ الحُلُول والاختلاط باطل من وجوه :

الأول : أنَّه مُخَالِف لِإِجماع السَّلَفِ فما فَسَّرَها أحد منهم بذلك بل كانوا مجمعين على إنكاره .

الثاني : أنَّه مُنَافٍ لعلو الله تعالى الثَّابِت بالكتاب والسُّنة والعقل والفطرة وإجماع السَّلَف وما كان مُنَافِياً لما ثبت بدليل كان باطلاً بما ثبت به ذلك المُنَافِي وعلى هذا فيكون تفسير معية الله لخلقه بالحُلُول والاختلاط باطلاً بالكتاب والسُّنة والعقل والفطرة وإجماع السَّلَف

الثالث : أنَّه مُستلزم للوازم باطلة لا تَلِيْقُ بالله سبحانه وتعالى .

ولا يمكن لمن عرف الله تعالى وقَدْرَهُ حقَّ قَدْرِهِ وعرف مَدْلُولَ المعية في اللغة العربية التي نَزَلَ بها القرآن أن يقول إن حقيقة معية الله لخلقه تَقْتَضِي أن يكون مختلطاً بهم أو حالاً في أمكنتهم فضلاً عن أن تستلزم ذلك ولا يقول ذلك إلا جاهلٌ باللغة جاهل بعظمة الرَّبِّ جلَّ وعلا .

فإذا تبَيَّنَ بُطْلانُ هذا القول تَعَيَّنَ أن يكون الحق هو القول الثاني وهو أن الله تعالى مع خلقه معية تقتضي أن يكون محيطاً بهم علماً وقُدْرَةً وسمعاً وبصراً وتديراً وسلطاناً وغير ذلك مِمَّا تَقْتَضِيهِ رُبُوبِيَّتُهُ مع عُلُوِّهِ على عرشه فوق جميع خلقه .

وهذا هو ظاهر الآيتين بلا ريب لأنَّهما حقٌّ ولا يكون ظاهر الحق إلا حقاً ولا يمكن أن يكون الباطل ظاهر القرآن أبداً .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية ص (١٠٣) ج (٥) من مجموع

الفتاوى لابن قاسم : « ثم هذه المعية تَحْتَلِفُ أَحكامها بحسب المَوَارد فلما قال : ﴿ يَعْلَمُ مَا يَلْجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا ﴾ [الحديد : ٤] إلى قوله : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾ [الحديد : ٤] دل ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها أنه مطلع عليكم شهيد عليكم ومهيمن عالم بكم وهذا معنى قول السلف إنه معهم بعلمه^(٥) وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته . وكذلك في قوله : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ إلى قوله : ﴿ هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا ﴾ [المجادلة : ٧] الآية .

ولما قال النبي ﷺ لصاحبه في الغار : « لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا » كان هذا أيضا حقا على ظاهره ودلت الحال على أن حكم هذه المعية هنا معية الاطلاع والنصر والتأييد . ثم قال : « فلفظ المعية قد استعمل في الكتاب والسنة في مواضع يَفْتَضِي في كل موضع أمورا لا يَفْتَضِيها في الموضع الآخر فإمّا أن تختلف دلالتها بحسب الموضع أو تدل على قدر مشترك بين جميع مواردها وإن امتاز كل موضع بخاصية فعلى التقديرين ليس مُقتَضَاهَا أن تكون ذات الرب عز وجل مُختلطة بالخلق حتى يُقال قد صُرِفَتْ عن ظاهرها » أ هـ .

ويدل على أنه ليس مُقتَضَاهَا أن تكون ذات الرب عز وجل مُختلطة بالخلق أن الله تعالى ذكرها في آية المجادلة بين ذكر غُموْمِ عَلَيْهِ في أول الآية وآخرها فقال : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَذْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [المجادلة : ٧] .

فيكون ظاهر الآية أن مُقتَضَى هذه المعية عِلْمُهُ بعباده وأنه لا يَخْفَى عليه شيء من أعمالهم لا أنه سبحانه مُختلِطٌ بهم ولا أنه مَعَهُمْ في الأرض .

أمّا في آية الحديد فقد ذكرها الله تعالى مسبوقة بذكر استوائه على عرشه وعموم

(٥) كان هذا معنى قول السلف إنه معهم بعلمه لأنه إذا كان معلوما أن الله تعالى معنا مع علوه لم يبق إلا أن يكون مقتضى هذه المعية أنه تعالى عالم بنا مطلع شهيد مهيمن لا أنه معنا بذاته في الأرض .

علمه متلوة ببيان أنه بصير بما يَعْمَلُ العباد فقال : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلْجُ فِي الْأَرْضَ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [الحديد : ٤]

فيكون ظاهر الآية أن مقتضى هذه المعية علمه بعباده وبصره بأعمالهم مع علوه عليهم واستوائه على عرشه لا أنه سبحانه مُحْتَاطٌ بهم ولا أنه معهم في الأرض وإلا لكان آخر الآية مُناقِضاً لأولها الدال على علوه واستوائه على عرشه .

فإذا تبيّن ذلك علمنا أن مقتضى كونه تعالى مع عباده أنه يعلم أحوالهم ويسمع أقوالهم ويرى أفعالهم ويدبر شؤونهم فيُحْيِي وَيُمِيت وَيُعْنِي وَيُفْقِرُ وَيُؤْتِي الملك من يشاء وينزِعُ الملك ممن يشاء ويعزُّو من يشاء ويذلُّ من يشاء إلى غير ذلك مما تقتضيه ربوبيته وكال سُلْطَانِه لا يحجبه عن خلقه شيء ومن كان هذا شأنه فهو مع خلقه حقيقة ولو كان فوقهم على عرشه حقيقة^(٥) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية ص (١٤٢) جـ (٣) من مجموع الفتاوى لابن قاسم في فصل الكلام على المعية قال : « وكل هذا الكلام الذي ذكره الله سبحانه من أنه فوق العرش وأنه معنا حق على حقيقته لا يحتاج إلى تحريف ولكن يُصان عن الظنون الكاذبة » أهـ .

وقال في الفتوى الحموية ص (١٠٢ - ١٠٣) جـ (٥) من المجموع المذكور : « وجماع الأمر في ذلك أن الكتاب والسنة يُحْصَلُ منهما كمال الهدى والنور لمن تدبّر كتاب الله وسنة نبيه وقصد اتباع الحق وأعرض عن تحريف الكلم عن مواضعه والإلحاد في أسماء الله وآياته ولا يحسب الحاسب أن شيئاً من ذلك يُناقِضُ بعضه بعضاً ألبتة مثل أن يقول القائل : ما في الكتاب والسنة من أن الله فوق العرش يُخالفه الظاهر من قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ ﴾ وقوله ﷺ : « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ

(٥) وقد سبق أن المعية في اللغة العربية لا تستلزم الاختلاط أو المصاحبة في المكان .

وَجْهَهُ» (١) ونحو ذلك فإن هذا غلط وذلك أن الله معنا حقيقة وهو فوق العرش حقيقة كما جمع الله بينهما في قوله سبحانه وتعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [الحديد : ٤] .

فأخبر أنه فوق العرش يَعْلَمُ كل شيء وهو معنا أينما كنا كما قال النبي ﷺ في حديث الأوعال : « والله فوق العرش وهو يَعْلَمُ ما أنتم عليه » (٢) أهـ .

واعلم أن تفسير المعية بظاهاها على الحقيقة اللائقة بالله تعالى لا يُناقض ما ثبت من علو الله تعالى بذاته على عرشه وذلك من وجوه ثلاثة :

(١) البخاري : كتاب الصلاة : باب حك البراق باليد من المسند (٤٠٦) .

ومسلم : كتاب المساجد : باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها (٥٤٧) (٥٠) .

من حديث ابن عمر رضی الله عنهما .

(٢) حديث ضعيف : حديث الأوعال الذي يقصده المؤلف هو حديث العباس بن عبد المطلب قال : كنا

بالبطحاء في عصاة فيهم رسول الله ﷺ فمرت سحابة فقال : تدرون ما هذه ؟ قالوا : سحاب ، قال : والمزن . قالوا : والمزن . قال : والعنان . قالوا : والعنان .

ثم قال : تَدْرُونَ كم بُعد ما بين السماء والأرضين ؟ قالوا : لا ، قال : إما واحدة أو اثنتين أو ثلاث وسبعين سنة ثم السماء فوق ذلك حتى عد سبع سماوات ثم فوق السماء السابعة بحر أعلاه وأسفله ما بين سماء إلى سماء ، ثم فوق ذلك كله ثمانية أملاك أو عال ما بين أظلافهم إلى ركبهم مثل ما بين سماء إلى سماء ، ثم فوق ظهورهم العرش أعلاه وأسفله مثل ما بين سماء إلى سماء والله تعالى فوق ذلك » .

أخرجه أحمد (١/ ٢٠٦ ، ٢٠٧) وأبو داود (٤٧٢٣) والترمذي (٣٣٢٠) وحسنه ، وابن ماجه (١٩٣) والحاكم

في المستدرک (٢/ ٥٠٠ ، ٥٠١) وعثمان الدارمي في الرد على الجهمية ص (٢٤) وفي النقض على المريسي ص (٩٠) ،

٩١) وابن أبي عاصم في السنة (٥٧٧) وابن خزيمة في التوحيد (١٤٤) والآجری في الشريعة ص (٢٩٢ ، ٢٩٣)

ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة في العرش (٩ ، ١٠) والبيهقي في الأسماء والصفات ص (٥٠٤) واللالكائي في أصول

اعتقاد أهل السنة (٦٥١) والعقيلي في الضعفاء (٢/ ٢٨٤) وابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٢٥) وفي الواهيات

(١/ ٩ ، ١٠) وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/ ٢) وأبو الشيخ في العظمة (٢٠٤) وابن قدامة في العلو (٩) والذهبي

في العلو ص (٤٩ ، ٥٠) وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٤٠) وابن حزم في الملل والنحل (٢/ ١٠٠ ، ١٠١)

والزري في تهذيب الكمال (٢/ ٧١٩) وغيرهم من طرق عن سيمالك بن حرب عن عبد الله بن عميرة عن الأحنف

ابن قيس عن العباس بن عبد المطلب فذكره .

وسنده ضعيف منقطع فيه أكثر من علة :

الأول : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَمَعَ بَيْنَهُمَا لِنَفْسِهِ فِي كِتَابِهِ الْمُبِينِ الْمُتَزَّهِ عَنْ التَّنَاقُضِ وَمَا جَمَعَ اللَّهُ بَيْنَهُمَا فِي كِتَابِهِ فَلَا تَنَاقُضَ بَيْنَهُمَا .

وكل شيء في القرآن تَظُنُّ فِيهِ التَّنَاقُضَ فِيمَا يَبْدُو لَكَ فَتَدَبَّرْهُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء : ٨٢] فَإِنَّ لَمْ يَتَبَيَّنْ لَكَ فَعَلَيْكَ بِطَرِيقِ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ الَّذِينَ يَقُولُونَ : ﴿ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾ [آل عمران : ٧] وَكُلُّ الْأَمْرِ إِلَى مُنْزِلِهِ الَّذِي يَعْلَمُهُ وَاعْلَمْ أَنَّ الْقُصُورَ فِي عِلْمِكَ أَوْ فِي فَهْمِكَ وَأَنَّ الْقُرْآنَ لَا تَنَاقُضَ فِيهِ .

وإلى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام في قوله فيما سبق : « كما جمع الله بينهما » .

١ - فمن ذلك : تُفَرَّدُ سَمَّاكَ بِرَوَايَتِهِ وَإِذَا نَظَرْنَا إِلَى حَدِيثِ سَمَّاكَ حَالِ الْإِنْفِرَادِ وَجَدْنَاهُ لَا يَحْتَجُّ بِهِ إِذَا انْفَرَدَ فَقِي التَّهْذِيبُ (٤ / ٢٣٤) : قَالَ النَّسَائِيُّ : كَانَ رُبَّمَا لَقْنٌ ، فَإِذَا انْفَرَدَ بِأَصْلٍ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً ، لِأَنَّهُ كَانَ يَلْقَنُ فَيَلْقَنُ « أَه . وَهَذَا جَرَحَ إِمَامٌ نَاقِدٌ وَهُوَ بَيْنَ وَاضِحٍ وَقَدْ انْفَرَدَ فِي حَدِيثِهِ بِذِكْرِ صِفَةِ حَمَلَةِ الْعَرْشِ .

٢ - وَأَيْضًا : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمِيرَةَ مَجْهُولٌ وَأَعْلَى الذَّهَبِيِّ حَدِيثُهُ هَذَا فِي الْعُلُوِّ بِجِهَالَتِهِ وَفِي الْمِيزَانِ قَالَ عَنْهُ : « فِيهِ جِهَالَةٌ » وَقَالَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ : « لَا يَعْرِفُ لَهُ سَمَاعٌ مِنَ الْأَحْفَافِ بْنِ قَيْسٍ » كَذَا فِي التَّارِيخِ الْكَبِيرِ .

٣ - أَضْفَ إِلَى ذَلِكَ : أَنَّ سِيَاقَ الْحَدِيثِ فِيهِ نِكَارَةٌ فِي الْمَتْنِ - كَمَا أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ الْأَخُ الْمَكْرَمُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ فِي فِتْيَا وَجَوَابِهَا لِابْنِ الْعَطَّارِ فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى الْحَدِيثِ ص (٧٢) - مِنْ وَجْهَيْنِ :

الأول : تَشْبِيهُ الْمَلَائِكَةِ بِالتِّيُوسِ ، فَإِنَّ الْأَوْعَالَ جَمَعَ وَعَلٍ وَهُوَ تَيْسُ الْجِبَالِ ، وَإِنْ كَانَ هَذَا اللَّفْظُ يُسْتَعَارُ لِلْأَشْرَافِ مِنَ النَّاسِ فَإِنَّهُ هَهُنَا عَلَى الْأَصْلِ بَقْرِيَّةٌ ذَكَرَ الْأَطْلَافُ فَإِنَّهَا مِنْ خَوَاصِّ مَا يَجْتَرُّ مِنَ الْحَيَوَانِ .

الثاني : أَكْثَرُ الْأَصُولِ تَذَكُّرُ الْأَطْلَافِ وَالرَّكْبِ مُؤَنَّةٌ وَهُوَ مَعْنَى مُنْكَرٌ فِي حَقِّ الْمَلَائِكَةِ وَقَدْ أَنْكَرَهُ اللَّهُ عَلَى الْمُشْرِكِينَ .

وَقَدْ ضَعَفَ الْحَدِيثَ وَأَشَارَ إِلَى ضَعْفِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ : ابْنُ عَدَى فِي الْكَامِلِ فِي تَرْجُمَةِ يَحْيَى بْنِ الْعَلَاءِ فَقَالَ : « إِنَّهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ » وَرَدَّهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي شَرْحِهِ لِلتِّرْمِذِيِّ بِقَوْلِهِ : « أُمُورٌ تَلَقَّفَتْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَيْسَ لَهَا أَصْلُ الصَّحَّةِ » . وَكَذَا ضَعَفَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي تَحْرِيجِهِ لِلسُّنَنِ لِابْنِ أَبِي عَاصِمٍ وَالْأُرْنَؤُوطِ فِي تَعْلِيقِهِ عَلَى الطَّحَاوِيِّ (٢ / ٣٦٥) .

وَمَا جَاءَ مِنْ تَقْوِيَةِ الْحَافِظِ ابْنِ الْقَيْمِ لَهُ فِي تَهْذِيبِ السُّنَنِ (٧ / ٩٢ ، ٩٣) فَلَا عِتْقَادَهُ أَنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي فِيهِ هِيَ تَفَرُّدُ الْوَلِيدِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ عَنْ سَمَّاكَ وَأَنَّهَا مَدْفُوعَةٌ بِرَوَايَةِ غَيْرِهِ مِنَ الثَّقَاتِ عَنْ سَمَّاكَ مِثْلَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ وَغَيْرِهِ . وَالْحَقُّ كَمَا رَأَيْتُ أَنَّ الْإِشْكَالَ لَيْسَ فِي الطَّرِيقِ الْمَوْصَلَةِ لِسَمَّاكَ وَإِنَّمَا الْإِشْكَالُ فِي سَمَّاكَ نَفْسِهِ وَمِنْ فَوْقِهِ .

وَأَشَارَ ابْنُ الْقَيْمِ إِلَى عِلَّةٍ أُخْرَى وَهِيَ الْخِلَافَةُ لِحَدِيثِ آخَرَ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَرَدَّهَا بِقَوْلِهِ : « أَنَّ التِّرْمِذِيَّ ضَعَفَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ » رَاجِعَ تَهْذِيبِ السُّنَنِ (٧ / ٩٢ ، ٩٣) .

وَلَعَلْنَا نَفَرَّدُ لِهَذَا الْحَدِيثِ بَحْثًا خَاصًّا بِإِذْنِ اللَّهِ .

وكذلك ابن القيم كما في مختصر الصواعق لابن الموصلى ص (٤١٠) ط الإمام في سياق كلامه على المثال التاسع مما قيل إنه مجاز قال : « وقد أخبر الله أنه مع خلقه مع كونه مستويا على عرشه وقرن بين الأمرين كما قال تعالى - وذكر آية سورة الحديد - ثم قال : « فأخبر أنه خلق السموات والأرض وأنه استوى على عرشه وأنه مع خلقه يُصير أعمالهم من فوق عرشه كما في حديث الأوعال : « والله فوق العرش يرى ما أنتم عليه » (١) فعلوه لا يُناقض معيته ومعيته لا تبطل علوه بل كلاهما حق » أهـ .

الوجه الثاني : أن حقيقة معنى المعية لا يُناقض العلو فالاجتماع بينهما ممكن في حق المخلوق فإنه يقال : مازلنا نسير والقمر معنا ولا يعد ذلك تناقضاً ولا يفهم منه أحد أن القمر نزل في الأرض فإذا كان هذا ممكناً في حق المخلوق ففي حق الخالق المحيط بكل شيء مع علوه سبحانه من باب أولى وذلك لأن حقيقة المعية لا تستلزم الاجتماع في المكان .

وإلى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية ص (١٠٣) المجلد الخامس من مجموع الفتاوى لابن قاسم حيث قال : « وذلك أن كلمة (مع) في اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة من غير وجوب مماسّة أو مُحَاذَاة عن يمين أو شمال فإذا قيّدت بمعنى من المعاني دلّت على المقارنة في ذلك المعنى فإنه يقال : مازلنا نسير والقمر معنا أو والنجم معنا ويقال : هذا المتاع معي لمجامعته لك وإن كان فوق رأسك فالله مع خلقه حقيقة وهو فوق عرشه حقيقة » أهـ .

وصدق رحمه الله تعالى فإن من كان عالماً بك مُطَّلِعاً عليك مُهَيِّئاً عليك يَسْمَع ما تقول ويرى ما تفعل ويُدبّر جميع أمورك فهو معك حقيقة وإن كان فوق عرشه حقيقة لأن المعية لا تستلزم الاجتماع في المكان .

الوجه الثالث : أنه لو فرض امتناع اجتماع المعية والعلو في حق المخلوق لم يلزم أن يكون ذلك مُمْتَنِعاً في حق الخالق الذي جمع لنفسه بينهما لأن الله تعالى لا يُمَاتِلُهُ شيء

(١) حديث ضَعِيف : تقدم تحريجه .

من مخلوقاته كما قال تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾
[الشورى : ١١]

وإلى هذا الوجه أشار شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية ص (١٤٣) ج (٣) من مجموع الفتاوى حيث قال : « وما ذُكِرَ في الكتاب والسُّنة من قُربه ومَعِيته لا يُنَافِي ما ذُكِرَ من عُلُوّه وفوقيته فَإِنَّه سبحانه ليس كمثله شيء في جميع نعوته وهو عَلَى في دُئُوّه قَرِيبٌ في عُلُوّه » أ هـ .

(تَمَمَة) انقسم الناس في مَعِيَّة الله تعالى لخلقه ثلاثة أقسام :

القسم الأول يقولون : « إِنَّ مَعِيَّة الله تعالى لخلقه مُقْتَضَاهَا العلم والإحاطة في المَعِيَّة العامة ومع النَّصْر والتَّأييد في المَعِيَّة الخاصة مع ثبوت عُلُوّه بذاته واستوائه على عرشه » .
وهؤلاء هم السَّلَف ومذهبهم هو الحق كما سبق تقريره .

القسم الثاني يقولون : « إِنَّ مَعِيَّة الله لخلقه مُقْتَضَاهَا أَنْ يكون معهم في الأرض مع نفى علوه واستوائه على عَرْشِه » .

وهؤلاء هم الحُلُولية من قدماء الجهمية وغيرهم ومَذْهَبُهُمْ باطل مُتَكَرِّرٌ أَجْمَع السَّلَف على بطلانه وإنكاره كما سبق .

القسم الثالث يقولون : « إِنَّ مَعِيَّة الله لخلقه مُقْتَضَاهَا أَنْ يكون معهم في الأرض مع ثبوت علوه فوق عرشه » ذكر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية ص (٢٢٩) ج (٥) من مجموع الفتاوى .

وقد زعم هؤلاء أَنَّهُم أخذوا بظاهر النُّصوص في المَعِيَّة والعلو وكذبوا في ذلك فَضَلُّوا فَإِنْ نُصُوص المَعِيَّة لا تَقْتَضِي ما ادَّعَوْه من الحُلُول لَأَنَّهُ باطل ولا يمكن أَنْ يكون ظاهر كلام الله ورسوله باطلاً .

(تنبيه) اعلم أن تفسير السَّلَف لمَعِيَّة الله تعالى لخلقه بَأَنَّهُ معهم بِعِلْمِه لا يقتضى الاقتصار على العلم بل المَعِيَّة تقتضى أيضاً إحاطته بهم سَمْعاً وَبَصْراً وَقُدْرَةً وَتَدْبِيراً وَنَحْو ذلك من معاني ربوبيته .

(تنبيه آخر) أشرت فيما سبق إلى أن علو الله تعالى ثابت بالكتاب والسنة والعقل والفطرة والإجماع .

● أمّا الكتاب : فقد تنوّعت دلالاته على ذلك .

- فتارةً بلفظ العلو والفوقية والإستواء على العرش وكونه في السّماء كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ [الأنعام : ١٨] ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [طه : ٥] ﴿ أُمِيتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ ﴾ [الملك : ١٦] .

- وتارةً بلفظ صعود الأشياء وغروبها ورفعها إليه كقوله : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ ﴾ [فاطر : ١٠] ﴿ تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ [المعارج : ٤] ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ تَوَفَّيْكَ وَارْفَعْكَ إِلَيَّ ﴾ [آل عمران : ٥٥] .

- وتارةً بلفظ نزول الأشياء منه ونحو ذلك كقوله تعالى : ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [النحل : ١٠٢] ﴿ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ﴾ [السجدة : ٥]

● وأمّا السّنة : فقد دلّت عليه بأنواعها القولية والفعلية والإقرارية في أحاديث كثيرة تبّين حد التّواتر وعلى وجوه متنوعة كقوله ﷺ في سجوده : « سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى » ^(١) وقوله : « إِنَّ اللَّهَ لَمَّا قَضَى الْخَلْقَ كَتَبَ عِنْدَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي » ^(٢) .

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ : رواه مسلم (٧٧٢) (٢٠٣) ضمن حديث طويل لحذيفة في كتاب صلاة المسافرين وقصرها : باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل وهو جزء من حديث حذيفة رضى الله عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول إذا ركع : سبحان ربّي العظيم ، وإذا سجد : سبحان ربّي الأعلى ثلاث مرات . أخرجه أبو داود (٨٧١) والترمذى (٢٦٢) وقال : هذا حديث حسن صحيح والنسائي (٣ / ٢٢٦) وابن ماجه (٨٨٨) . وقد صحّحه الألباني في تخرّج الكلم الطيب ص (٥٩) لشواهده .

(٢) الحديث بهذا اللفظ : أخرجه البخارى : كتاب التوحيد : باب ﴿ وكان عرشه على الماء وهو رب العرش العظيم ﴾ (٧٤٢٢) . وهو عند مسلم بألفاظ كثيرة : كتاب التوبة : باب سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه . (٢٧٥١) .

وقوله : « أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينٌ مَنْ فِي السَّمَاءِ » (١).

وثبت عنه أنه رفع يديه وهو على المنبر يوم الجمعة يقول : « اللَّهُمَّ اغْنِنَا » (٢) .

وأنه رفع يده إلى السماء وهو يخاطب الناس يوم عرفة حين قالوا نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت فقال : « اللَّهُمَّ اشْهَدْ » (٣) .

وأنه قال للجارية : « أَيْنَ اللَّهِ » قالت في السماء. فَأَقْرَأَهَا وقال لسيدها : « اغْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤَمِّنَةٌ » (٤) .

● وأما العقل : فقد دلَّ على وجوب صفة الكمال لله تعالى وتنزيهه عن النقص . والعلو صفة كمال والسفل نقص فوجب لله تعالى صفة العلو وتنزيهه عن ضده .

● وأما الفطرة : فقد دلَّت على غلو الله تعالى دلالة ضرورية فطرية فما من داعٍ أو خائف فرع إلى ربه تعالى إلا وجد في قلبه ضرورة الاتجاه نحو العلو لا يلتفت عن ذلك يمنة ولا يسرة .

واسأل المصلين يقول الواحد منهم في سجوده : « سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى » أين تتجه قلوبهم حينذاك .

● وأما الإجماع : فقد أجمع الصحابة والتابعون والأئمة على أن الله تعالى فوق سمواته مُسْتَوٍ على عَرْشِهِ وكلامهم مشهور في ذلك نَصًّا وظاهراً قال الأوزاعي : « كُنَّا وَالتَّابِعُونَ مُتَوَافِرُونَ نَقُولُ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذِكْرُهُ فَوْقَ عَرْشِهِ وَنُؤْمِنُ بِمَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّةُ

= من حديث أبي هريرة رضى الله عنه .

(١) جزء من حديث أبي سعيد الخدري الطويل الذي أخرجه :

البخارى : كتاب المغازى : باب بعث على بن أبى طالب عليه السلام وخالد بن الوليد إلى اليمن قبل حجة الوداع .

(٤٣٥١) . ومسلم : كتاب الزكاة : باب ذكر الخوارج وصفاتهم (١٠٦٤) (١٤٤) .

(٢) البخارى : كتاب الاستسقاء : باب الاستسقاء في خطبة الجمعة غير مستقبل القبلة (١٠١٤) .

ومسلم : كتاب صلاة الاستسقاء : باب الدعاء في الاستسقاء (٨٩٧) (٨) . من حديث أنس بن مالك رضى

الله عنه .

(٣) مسلم : كتاب الحج : باب حجة النبي ﷺ (١٢١٨) (١٤٧) .

من حديث جابر رضى الله عنه .

(٤) مسلم : كتاب الجنائز ومواضع الصلاة : باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته (٥٣٧)

(٣٣) . من حديث معاوية بن الحكم السلمي .

من الصفات»^(١) وقد نقل الإجماع على ذلك غير واحد من أهل العلم ومُحال أن يقع في مثل ذلك خلاف وقد تطابقت عليه هذه الأدلة العظيمة التي لا يُخالفها إلا مُكابِر طمس على قلبه واجتالته الشياطين عن فطرته نسأل الله تعالى السَّلامة والعافية .
فعلو الله تعالى بذاته وصفاته من أبين الأشياء وأظهرها دليلاً وأحق الأشياء وأثبتها واقعاً .

(تنبيه ثالث) اعلم أيها القارئ الكريم أنَّه صدر مني كتابة لبعض الطلبة تتضمن ما قلته في بعض المجالس في معية الله تعالى لخلقه. ذكرت فيها : أنَّ عقيدتنا أن الله تعالى معية حقيقية ذاتية تليقُ به وتقتضي إحاطته بكل شيء علماً وقدرةً وسَمْعاً وبَصَراً وسلطاناً وتُدبيراً وأنَّه سبحانه منزّه أن يكون مختلطاً بالخلق أو حالاً في أمكنتهم بل هو العلي بذاته وصفاته وعلوه من صفاته الذاتية التي لا ينفك عنها وأنَّه مُستو على عرشه كما يليق بجلاله وأن ذلك لا يُنافي معيته لأنَّه تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١] .

وأردت بقولي (ذاتية) توكيد حقيقة معيته تبارك وتعالى .

وما أردت أنَّه مع خلقه سبحانه في الأرض كيف وقد قلت في نفس هذه الكتابة كما ترى إنَّه سبحانه مُنَزَّه أن يكون مُختلطاً بالخلق أو حالاً في أمكنتهم وأنَّه العلي بذاته وصفاته وأنَّ علوه من صفاته الذاتية التي لا ينفك عنها وقلت فيها أيضاً ما نصُّه بالحرف الواحد :

« وَتَرَى أَنَّ مَنْ زَعَمَ أَنَّ اللَّهَ بذاته في كل مكان فهو كافر أو ضال إن اعتقده وكاذب إن نسبته إلى غيره من سلف الأمة أو أئمتها » أ هـ .

ولا يمكن لعاقل عرف الله وقدره حق قدره أن يقول إنَّ الله مع خلقه في الأرض

(١) أثر صحيح : أخرجه البيهقي في كتاب الأسماء والصفات ص (٤٠٨) والذهبي في العلو (ص ١٣٨ - مختصر) من طريق أبي عبد الله الحاكم عن الأوزاعي قال .. « فذكره. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية ص (٤٣) : « إسناده صحيح » . وتبعه عليه ابن القيم في اجتماع الجيوش ص (٤٣) . وقال الألباني في مختصر العلو ص (١٣٨) : « ورواه أئمة ثقات » أ هـ .

وما زلت ولا أزال أُنكِر هذا القول في كل مجلس من مجالسي جرى فيه ذكره . وأسأل الله تعالى أن يثبني وإخواني المسلمين بالقول الثَّابت في الحياة الدُّنيا وفي الآخرة .

هذا وقد كتبت بعد ذلك مقالا نُشِرَ في مجلة (الدعوة) التي تصدر في الرياض نشر يوم الإثنين الرابع من شهر محرم سنة ١٤٠٤ هـ أربع وأربعمئة وألف برقم (٩١١) قرَّرت فيه بإقراره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى من أنَّ : معيَّة الله تعالى لخلقه حقٌّ على حقيقتها وأنَّ ذلك لا يفتَضِي الحلول والاختلاط بالخلق فَضْلاً عن أن يَسْتَلْزِمَهُ ورأيت من الواجب استبعاد كلمة (ذاتية)^(٥) وبينت أوجه الجمع بين علو الله تعالى وحقيقة المعية .

واعلم أن كل كلمة تَسْتَلْزِمُ كون الله تعالى في الأرض أو اختلاطه بمخلوقاته أو نفي علوه أو نفي استوائه على عرشه أو غير ذلك مما لا يليق به تعالى فإنَّها كلمة باطلة يجب إنكارها على قائلها كائناً من كان وبأى لفظ كانت .

وكل كلام يُوهم - ولو عند بعض النَّاس - ما لا يليق بالله تعالى فإن الواجب تَجَنُّبُهُ لئلا يُظَنُّ بالله تعالى ظن السُّوء لكن ما أثبتته الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ فالواجب إثباته وبيان بطلان وهم من تَوَهَّم فيه ما لا يليق بالله عزَّ وجلَّ .



□ المثال السابع والثامن :

قوله تعالى : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ [ق : ١٦] .
وقوله : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ ﴾ [الواقعة : ٨٥] حيث فُسر القُربُ فيهما بقرب الملائكة .

والجواب : أن تفسير القُرب فيهما بقرب الملائكة ليس صَرِّفاً للكلام عن ظاهره لمن تدبَّره .

(٥) انظر سبب ذلك في المقال المنشور ص (٩٢) من هذا الكتاب .

أَمَّا الْآيَةُ الْأُولَى : فَإِنَّ الْقُرْبَ مُقَيَّدٌ فِيهَا بِمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ حَيْثُ قَالَ : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ قَعِيدٌ مَّا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [ق : ١٦ - ١٨] ففى قوله : ﴿ إِذْ يَتَلَقَّى ﴾ [ق : ١٧] دليل على أن المراد به قرب الملكين المتلقين .

وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ : فَإِنَّ الْقُرْبَ فِيهَا مُقَيَّدٌ بِحَالِ الْإِحْتِضَارِ وَالَّذِى يَحْضُرُ الْمَيِّتَ عِنْدَ مَوْتِهِ هُمُ الْمَلَائِكَةُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفِرُّونَ ﴾ [الأنعام : ٦١] ثم إن فى قوله : ﴿ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ ﴾ [الواقعة : ٨٥] دليلاً بيناً على أنهم الملائكة إذ يدل على أن هذا القريب فى نفس المكان ولكن لا نبصره وهذا يعين أن يكون المراد قرب الملائكة لاستحالة ذلك فى حق الله تعالى .

بَقِيَ أَنْ يُقَالَ فَلِمَاذَا أَضَافَ اللَّهُ الْقُرْبَ إِلَيْهِ وَهَلْ جَاءَ نَحْوُ هَذَا التَّعْبِيرِ مُرَادًا بِهِ الْمَلَائِكَةُ ؟ .

فَالْجَوَابُ : أَضَافَ اللَّهُ تَعَالَى قُرْبَ مَلَائِكَتِهِ إِلَيْهِ لِأَنَّ قُرْبَهُمْ بِأَمْرِهِ وَهُمْ جُنُودُهُ وَرُسُلُهُ . وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ هَذَا التَّعْبِيرِ مُرَادًا بِهِ الْمَلَائِكَةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾ [القيامة : ١٨] فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ قِرَاءَةَ جَبْرِيلَ الْقُرْآنَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَضَافَ الْقِرَاءَةَ إِلَيْهِ لَكِنْ لَمَّا كَانَ جَبْرِيلُ يَقْرُؤُهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى ضَحَّتْ إِضَافَةُ الْقِرَاءَةِ إِلَيْهِ تَعَالَى . وَكَذَلِكَ جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبُشْرَى يُجَادِلُنَا فِى قَوْمِ لُوطٍ ﴾ [هود : ٧٤] وَإِبْرَاهِيمُ إِنَّمَا كَانَ يُجَادِلُ الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ رُسُلُ اللَّهِ تَعَالَى .



□ المثال التاسع والعاشر :

قوله تعالى عن سفينة نوح : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ [القمر : ١٤] وقوله

لموسى : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي ﴾ [طه : ٣٩] .

والجواب : أنَّ المعنى في هاتين الآيتين على ظاهر الكلام وحقيقته لكن ما ظاهر الكلام وحقيقته هنا ؟

هل يُقال : إن ظاهره وحقيقته أنَّ السَّفينة تجرى في عين الله أو أن موسى عليه الصَّلَاة والسلام يُرَبَّى فوق عين الله تعالى .

أو يُقال : إنَّ ظاهره أن السَّفينة تجرى وعين الله تُرعاها وتكَلِّوها وكذلك تربية موسى تكون على عين الله تعالى يرعاه ويكلِّؤه بها .

ولا ريب أنَّ القول الأول باطل من وجهين :

الأول : أنه لا يَقْتَضِيهِ الكلام بِمُقْتَضَى الخطاب العربى والقرآن إنما نزل بلغة العرب قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف : ٢] وقال تعالى : ﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ [الشعراء : ١٩٣ - ١٩٥] ولا أحد يفهم من قول القائل : فلان يسير بعينى أنَّ المعنى أنَّه يسير داخل عينه ولا من قول القائل : فلان تخرج على عينى أن تخرجه كان وهو راكب على عينه ولو ادَّعى مُدَّعٍ أن هذا ظاهر اللَّفْظ في هذا الخطاب لضحك منه السُّفهاء فضلا عن العقلاء .

الثانى : أن هذا مُمتنع غاية الامتناع ولا يمكن لمن عرف الله وَقَدَّرَهُ حق قَدْرَهُ أن يَفْهَمَهُ في حق الله تعالى لأنَّ الله تعالى مُسْتَوٍ على عَرْشِهِ بَاطِنٌ من خَلْقِهِ لا يحل فيه شيء من مخلوقاته ولا هو حال في شيء من مخلوقاته سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً .

فإذا تبيَّن بطلان هذا من النَّاحِيَةِ اللَّفْظِيَّةِ وَالْمَعْنَوِيَّةِ تَعَيَّنَ أن يكون ظاهر الكلام هو القول الثَّانِي أن السَّفينة تجرى وعين الله تُرعاها وتكَلِّوها وكذلك تربية موسى تكون على عين الله يُرْعَاهُ وَيَكَلِّوْهُ بها . وهذا معنى قول بعض السَّلَف : « بمرأى منى » فإنَّ الله تعالى إذا كان يَكَلِّوْهُ بعينه لزم من ذلك أن يراه ولازم المعنى الصَّحِيح جزء منه كما هو معلوم من دلالة اللَّفْظ حيث تكون بِالْمُطَابَقَةِ وَالتَّضَمُّنِ والالتزام .

□ المثال الحادى عشر :

قوله تعالى فى الحديث القدسى : « وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِى يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرَهُ الَّذِى يُبْصِرُ بِهِ وَيَدَهُ الَّتِى يَبْطِشُ بِهَا وَرِجْلَهُ الَّتِى يَمْشِى بِهَا وَلَئِنْ سَأَلْنِي لِأَعْطِيَنَّهُ وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لِأُعِيذَنَّهُ » .

والجواب : أن هذا الحديث صحيح رواه البخارى فى باب التواضع الثامن والثلاثين من كتاب الرقاق^(١) .

وقد أخذ السلف أهل السُنَّة والجماعة بظاهر الحديث وأجروه على حقيقته .

ولكن ما ظاهر هذا الحديث ؟

هل يُقال : إن ظاهره أن الله تعالى يكون سمع الولي وبصره ويده ورجله ؟

أو يقال : إن ظاهره أن الله تعالى يُسَدِّد الولي فى سَمْعِهِ وَبَصَرِهِ وَيَدِهِ وَرِجْلِهِ بحيث يكون إدراكه وعمله لله وبالله وفى الله ؟

ولا ريب أن القول الأول ليس بظاهر الكلام بل ولا يَقْتَضِيهِ الكلام لمن تدبَّر الحديث فإن فى الحديث ما يمنعه من وجهين :

الأول : أن الله تعالى قال : « وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ » وقال : « وَلَئِنْ سَأَلْنِي لِأَعْطِيَنَّهُ وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لِأُعِيذَنَّهُ » . فأثبت عبداً ومعبوداً ومُتَقَرِّباً ومُتَقَرِّباً إليه ومحبباً ومحبوباً وسائلاً ومسئولاً ومُعْطِياً ومُعْطَى ومُسْتَعِيْذاً ومُسْتَعَاذاً به ومُعِيْذاً ومُعَاذاً . فسياق الحديث يدل على اثنين مُتَبَايِنَيْنِ كل واحد منهما غير الآخر وهذا يمنع أن يكون أحدهما وصفاً فى الآخر أو جزءاً من أجزائه .

الوجه الثانى : أن سَمْعَ الْوَلِيِّ وَبَصَرَهُ وَيَدَهُ وَرِجْلَهُ كُلُّهَا أَوْصَافٌ أَوْ أَجْزَاءٌ فِى مَخْلُوقٍ حَادِثٍ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ وَلَا يُمْكِنُ لِأَىِّ عَاقِلٍ أَنْ يَفْهَمَ أَنَّ الْخَالِقَ الْأَوَّلَ الَّذِى لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ يَكُونُ سَمْعاً وَبَصِراً وَيَدًا وَرِجْلًا لِمَخْلُوقٍ بَلْ إِنَّ هَذَا الْمَعْنَى تَشْمِئُزُّ مِنْهُ النَّفْسُ أَنْ

(١) برقم (٦٥٠٢) من حديث أبى هريرة رضى الله عنه .

تتصوره ويحسر اللسان أن ينطق به ولو على سبيل الفرض والتقدير فكيف يسوغ أن يقال إنه ظاهر الحديث القدسي وأنه قد صرف عن هذا الظاهر؟ سبحانه اللهم وبحمدك لا نحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك .

وإذا تبين بطلان القول الأول وامتناعه تعين القول الثاني وهو أن الله تعالى يسدّد هذا الولي في سمعه وبصره وعمله بحيث يكون إدراكه بسمعه وبصره وعمله بيده ورجله كله لله تعالى إخلاصاً وبالله تعالى استعانةً وفي الله تعالى شرعاً واتباعاً فيتم له بذلك كمال الإخلاص والاستعانة والمتابعة وهذا غاية التوفيق وهذا ما فسره به السلف وهو تفسير مطابق لظاهر اللفظ موافق لحقيقته متعين بسياقه وليس فيه تأويل ولا صرف للكلام عن ظاهره والله الحمد والمنة .



□ المثال الثاني عشر :

قوله ﷺ فيما يرويه عن الله تعالى أنه قال : « مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شَبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا وَمَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً » .

وهذا الحديث صحيح رواه مسلم في كتاب الذكر والدعاء من حديث أبي ذر رضى الله عنه وروى نحوه من حديث أبي هريرة أيضاً وكذلك روى البخارى نحوه من حديث أبي هريرة رضى الله عنه في كتاب التوحيد الباب الخامس عشر (١) .

وهذا الحديث كغيره من النصوص الدالة على قيام الأفعال الاختيارية بالله تعالى وأنه سبحانه فعال لما يريد كما ثبت ذلك في الكتاب والسنة مثل قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ﴾ [البقرة : ١٨٦] وقوله : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر : ٢٢] وقوله : ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ

(١) أما حديث أبي ذر : فهو عند مسلم برقم (٢٦٨٧) (٢٢) : باب فضل الذكر والدعاء .

وأما حديث أبي هريرة : فهو عند البخارى كتاب التوحيد : باب قول الله تعالى : ﴿ وَجِذْرَكَ ﴾ الله نفسه ﴿ (٧٤٠٥) ومسلم : كتاب الذكر والدعاء : باب الحث على ذكر الله تعالى (٢٦٧٥) (٢) .

إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ ﴿ [الأنعام : ١٥٨]
 وقوله : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [طه : ٥] وقوله ﷺ : « يَنْزِلُ رَبُّنَا إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَنْقُي ثُلُثُ اللَّيْلِ الْآخِرِ » ^(١) وقوله ﷺ : « مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِنْ طَيِّبٍ وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ إِلَّا أَخَذَهَا الرَّحْمَنُ بِيَمِينِهِ » ^(٢) إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على قيام الأفعال الاختيارية به تعالى .

فقوله في هذا الحديث : « تَقَرَّبَ مِنْهُ وَأُتِيَتْهُ هِرْوَلَةٌ » من هذا الباب .

والسَّلَفُ أهل السُّنَّةِ والجماعة يجرون هذه التَّصَوُّصَ على ظاهرها وحقيقة معناها اللائق بالله عز وجل من غير تَكْيِيفٍ ولا تَمْثِيلٍ قال شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح حديث النزول ص (٤٦٦) جـ (٥) من مجموع الفتاوى : « وَأَمَّا دُتُوهُ نَفْسِهِ وَتَقَرُّبُهُ مِنْ بَعْضِ عِبَادِهِ فَهَذَا يَثْبُتُ مِنْ ثَبُوتِ قِيَامِ الْأَفْعَالِ الْإِخْتِيَارِيَةِ بِنَفْسِهِ وَمَجِيئِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَنُزُولِهِ وَاسْتَوَائِهِ عَلَى الْعَرْشِ وَهَذَا مَذْهَبُ أُمَّةِ السَّلَفِ وَأُمَّةِ الْإِسْلَامِ الْمَشْهُورِينَ وَأَهْلِ الْحَدِيثِ وَالنَّقْلِ عَنْهُمْ بِذَلِكَ مُتَوَاتِرٌ » أهـ .

فَأَيُّ مَانِعٍ يَمْنَعُ مِنَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ يَقْرُبُ مِنْ عَبْدِهِ كَيْفَ يَشَاءُ مَعَ عُلُوِّهِ ؟ وَأَيُّ مَانِعٍ يَمْنَعُ مِنْ إِتْيَانِهِ كَيْفَ يَشَاءُ بَدُونِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمْثِيلٍ ؟

وهل هذا إِلَّا مِنْ كَمَالِهِ أَنْ يَكُونَ فَعَالًا لِمَا يُرِيدُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي بِهِ يَلِيقُ ؟
 وَهَذَا بَعْضُ النَّاسِ إِلَى أَنْ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْقَدْسِيِّ : « أُتِيَتْهُ هِرْوَلَةٌ » يُرَادُ بِهِ سُرْعَةُ قَبُولِ اللَّهِ تَعَالَى وَإِقْبَالِهِ عَلَى عَبْدِهِ الْمُتَقَرِّبِ إِلَيْهِ الْمُتَوَجِّهِ بِقَلْبِهِ وَجَوَارِحِهِ وَأَنْ مَجَازَاةَ اللَّهِ لِلْعَامِلِ لَهُ أَكْمَلَ مِنْ عَمَلِ الْعَامِلِ . وَعَلَّلَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بِأَنْ اللَّهُ تَعَالَى قَالَ : « وَمَنْ أَتَانِي يَمْشِي » وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمُتَقَرِّبَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الطَّالِبَ لِلْوُصُولِ إِلَيْهِ لَا يَتَقَرَّبُ وَيَطْلُبُ الْوُصُولَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْمَشْيِ فَقَطْ بَلْ تَارَةً يَكُونُ بِالْمَشْيِ كَالسَّيْرِ

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ : تَقْدِمُ تَخْرِيجُهُ .

(٢) الْبُخَارِيُّ : كِتَابُ الزَّكَاةِ : بَابُ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ (١٤١٠) .

وَمُسْلِمٌ : كِتَابُ الزَّكَاةِ : بَابُ قَبُولِ الصَّدَقَةِ مِنَ الْكَسْبِ الطَّيِّبِ وَتَرْبِيعِهَا (١٠١٤) (٦٣) .

مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

إلى المساجد ومَشَاعِر الْحَجِّ وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَنَحْوَهَا وَتَارَةً بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَنَحْوَهَا
وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « أَنْ أَقْرَبَ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ » بَلْ قَدْ
يَكُونُ التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَطَلَبُ الْوُصُولِ إِلَيْهِ وَالْعَبْدُ مُضْطَجِعٌ عَلَى جَنْبِهِ كَمَا قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى : ﴿ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ ﴾ [آل عمران : ١٩١]
وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ : « صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ
فَعَلَى جَنْبٍ » (١) .

قَالَ : فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ صَارَ الْمُرَادُ بِالْحَدِيثِ بَيَانُ مُجَازَاةِ اللَّهِ تَعَالَى الْعَبْدَ عَلَى عَمَلِهِ
وَأَنَّ مِنْ صَدَقَ فِي الْإِقْبَالِ عَلَى رَبِّهِ وَإِنْ كَانَ بَطِيئًا جَازَاهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَكْمَلِ مِنْ عَمَلِهِ
وَأَفْضَلِ . وَصَارَ هَذَا هُوَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ بِالْقَرِينَةِ الشَّرْعِيَّةِ الْمَفْهُومَةِ مِنْ سِيَاقِهِ .

وَإِذَا كَانَ هَذَا ظَاهِرُ اللَّفْظِ بِالْقَرِينَةِ الشَّرْعِيَّةِ لَمْ يَكُنْ تَفْسِيرُهُ بِهِ خُرُوجًا بِهِ عَنْ ظَاهِرِهِ
وَلَا تَأْوِيلًا كَتَأْوِيلِ أَهْلِ التَّعْطِيلِ فَلَا يَكُونُ حُجَّةَ لَهُمْ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ وَاللَّهُ الْحَمْدُ .

وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هَذَا الْقَائِلُ لَهُ حِظٌّ مِنَ النَّظَرِ لَكِنِ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَظْهَرَ وَأَسْلَمَ وَأَلِيقُ
بِمَذْهَبِ السَّلَفِ .

وَيَجِبُ أَنْ جَعَلَهُ قَرِينَةً مِنْ كَوْنِ التَّقَرُّبِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَطَلَبِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ لَا يَخْتَصُّ
بِالْمَشْيِ بَأَنَّ الْحَدِيثَ خَرَجَ مَخْرَجَ الْمَثَالِ لَا الْحَصْرَ فَيَكُونُ الْمَعْنَى مِنْ أَتَانِي يَمْشِي فِي
عِبَادَةٍ تَفْتَقِرُ إِلَى الْمَشْيِ لِتَوْقُفِهَا عَلَيْهِ بِكَوْنِهِ وَسِيلَةً لَهَا كَالْمَشْيِ إِلَى الْمَسَاجِدِ لِلصَّلَاةِ أَوْ
مِنْ مَا هِيَهَا كَالطَّوَّافِ وَالسَّعْيِ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .



□ المَثَالُ الثَّلَاثُ عَشَرَ :

قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا ﴾
[يس : ٧١] .

(١) البخاري : كتاب تقصير الصلاة : باب إذا يصل قاعداً صلى على جنب (١١١٧) .

والجواب : أن يُقال ما هو ظاهر هذه الآية وحقيقتها حتى يُقال إنها صرفت عنه ؟

هل يُقال : إن ظاهرها أن الله تعالى خلق الأنعام بيده كما خلق آدم بيده ؟

أو يُقال : إن ظاهرها أن الله تعالى خلق الأنعام كما خلق غيرها لم يخلقها بيده لكن إضافة العمل إلى اليد والمراد صاحبها معروف في اللغة العربية التي نزل بها القرآن .

أمّا القول الأول فليس هو ظاهر اللفظ لوجهين :

أحدهما : أن اللفظ لا يَقْتَضِيه بمقتضى اللسان العربى الذى نزل القرآن به ألا ترى قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [الشورى : ٣٣] وقوله : ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِى عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [الروم : ٤١] وقوله : ﴿ ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٨٢] فإن المراد ما كسبه الإنسان نفسه وما قدّمه وإن عمله بغير يده بخلاف ما إذا قال : عمله بيدي كما في قوله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾ [البقرة : ٧٩] فإنه يدل على مباشرة الشئ باليد .

الثانى : أنه لو كان المراد أن الله تعالى خلق هذه الأنعام بيده لكان لفظ الآية خلقنا لهم بأيدينا أنعاما كما قال الله تعالى فى آدم : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَى ﴾ [ص : ٧٥] لأن القرآن نزل بالبيان لا بالتعمية لقوله تعالى : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النحل : ٨٩] .

وإذا ظهر بطلان القول الأول تعيّن أن يكون الصواب هو القول الثانى وهو أن ظاهر اللفظ أن الله تعالى خلق الأنعام كما خلق غيرها ولم يخلقها بيده لكن إضافة العمل إلى اليد كإضافته إلى النفس بمقتضى اللغة العربية بخلاف ما إذا أُضيف إلى النفس وعُدّى بالباء إلى اليد فتنبه للفرق فإنّ التنبه للفرق بين المُتَشَابِهَاتِ من أجود أنواع العلم وبه يزول كثير من الإشكالات .



□ المثل الرابع عشر :

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الفتح : ١٠] .

والجواب : أن يقال : هذه الآية تضمنت جملتين :

الجملة الأولى : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ ﴾ [الفتح : ١٠] وقد أخذ السلف أهل السنة بظاهرها وحقيقتها وهي صريحة في أن الصحابة رضی الله عنهم كانوا يبایعون النبی ﷺ نفسه كما في قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح : ١٨] .

ولا يمكن لأحد أن يفهم من قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ ﴾ [الفتح : ١٠] أنهم يبایعون الله نفسه ولا أن يدعي أن ذلك ظاهر اللفظ لمنافاته لأول الآية والواقع واستحالته في حق الله تعالى .

وإنما جعل الله تعالى مبايعة الرسول ﷺ مبايعة له لأنه رسوله وقد بايع الصحابة على الجهاد في سبيل الله تعالى ومبايعة الرسول على الجهاد في سبيل من أرسله مبايعة لمن أرسله لأنه رسوله المبلغ عنه كما أن طاعة الرسول طاعة لمن أرسله لقوله تعالى : ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ [النساء : ٨٠] .

وفي إضافة مبايعتهم الرسول ﷺ إلى الله تعالى من تشريف النبی ﷺ وتأيدته وتوكيد هذه المبايعة وعظمتها ورفع شأن المبايعين ما هو ظاهر لا يخفى على أحد .

الجملة الثانية : قوله تعالى : ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الفتح : ١٠] وهذه أيضا على ظاهرها وحقيقتها فإن يد الله تعالى فوق أيدي المبايعين لأن يده من صفاته وهو سبحانه فوقهم على عرشه فكانت يده فوق أيديهم . وهذا ظاهر اللفظ وحقيقته وهو لتوكيد كون مبايعة النبی ﷺ مبايعة لله عز وجل ولا يلزم منها أن تكون يد الله جلّ وعلا مباشرة لأيديهم ألا ترى أنه يقال : السماء فوقنا مع أنها مباينة لنا بعيدة عنا . فيد الله عز وجل فوق أيدي المبايعين لرسوله ﷺ مع مبايئته تعالى لخلقهم وعلوه عليهم .

ولا يمكن لأحد أن يفهم أن المراد بقوله : ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الفتح : ١٠] يد النبي ﷺ ولا أن يدعى أن ذلك ظاهر اللفظ لأن الله تعالى أضاف اليد إلى نفسه ووصفها بأنها فوق أيديهم . ويد النبي ﷺ عند مُبايعة الصَّحابة لم تكن فوق أيديهم بل كان يسطها إليهم فيمسك بأيديهم كالمُصافح لهم فيده مع أيديهم لا فوق أيديهم .



□ المثال الخامس عشر :

قوله تعالى في الحديث القدسي : « يَا بَنَ آدَمَ مَرَضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي » . الحديث .

وهذا الحديث رواه مسلم في باب فضل عيادة المريض من كتاب البر والصلة والآداب رقم (٤٣) ص (١٩٩٠) ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي رواه مسلم^(١) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : يَا بَنَ آدَمَ مَرَضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي قَالَ : يَا رَبِّ كَيْفَ أَغُودُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ قَالَ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فَلَانًا مَرَضَ فَلَمْ تُعْذِهِ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ عُذَّتْهُ لَوَجَدْتَنِي عِنْدَهُ يَا بَنَ آدَمَ اسْتَطَعَمْتُكَ فَلَمْ تُطْعِمْنِي قَالَ : يَا رَبِّ وَكَيْفَ أَطْعِمُكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ قَالَ : أَمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ اسْتَطَعَمَكَ عَبْدِي فَلَانٌ فَلَمْ تُطْعِمْهُ أَمَا عَلِمْتَ أَنَّكَ لَوْ أَطْعَمْتَهُ لَوَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي يَا بَنَ آدَمَ اسْتَسْقَيْتُكَ فَلَمْ تَسْقِنِي قَالَ : يَا رَبِّ كَيْفَ أُسْقِيكَ وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ قَالَ : اسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فَلَانٌ فَلَمْ تَسْقِهِ أَمَا إِنَّكَ لَوْ سَقَيْتَهُ وَجَدْتَ ذَلِكَ عِنْدِي » .

والجواب : أَنَّ السَّلَفَ أَخَذُوا بهذا الحديث ولم يصرفوه عن ظاهره بتحريف يَتَحَبَّطُونَ فيه بأهوائهم وإِنَّمَا فَسَّرُوهُ بما فَسَّرَهُ به المتكلم به فقوله تعالى : « مَرَضْتُ واسْتَطَعَمْتُكَ وَاسْتَسْقَيْتُكَ » بَيَّنَّه الله تعالى بِنَفْسِهِ حيث قال : « أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ عَبْدِي فَلَانًا مَرَضَ وَأَنَّهُ اسْتَطَعَمَكَ عَبْدِي فَلَانٌ . واسْتَسْقَاكَ عَبْدِي فَلَانٌ » وهو صَرِيحٌ في أَنَّ المراد به مَرَضُ عَبْدٍ من عباد الله واستطَعَامُ عَبْدٍ من عباد الله واستِسْقَاءُ عَبْدٍ من عباد الله والذي فَسَّرَهُ بذلك هو الله الْمُتَكَلِّمُ به وهو أَعْلَمُ بمراحه فإذا فَسَّرْنَا المرض

(١) باب فضل عيادة المريض برقم (٢٥٦٩) (٤٣) .

المُضَاف إلى الله والاستِطعام المضاف إليه والاستِسْقَاء المُضَاف إليه بمرض العبد واستِطعامه واستِسْقائه لم يكن في ذلك صَرَف للكلام عن ظاهره لأنَّ ذلك تَفْسِير المتكَلِّم به فهو كما لو تكَلَّمَ بهذا المعنى ابتداء . وإنَّما أَضَاف الله ذلك إلى نفسه أولاً للتَّغْيِيب والْحَث كقوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ ﴾ [البقرة : ٢٤٥] .

وهذا الحديث من أكبر الحجج الدَّامِغَة لِأَهْلِ التَّأْوِيل الذين يحرفون نُصُوص الصِّفَات عن ظاهرها بلا دليل من كتاب الله تعالى ولا من سُنَّة رسوله ﷺ وإنَّما يحرفونها بشُبُه باطلة هم فيها مُتَنَاقِضُونَ مُضْطَرَّبُونَ . إذ لو كان المراد خلاف ظاهرها كما يقولون لَبَيَّنَّه الله تعالى ورسوله ولو كان ظاهرها مُمْتَنِعاً على الله - كما زعموا - لَبَيَّنَّه الله ورسوله كما في هذا الحديث . ولو كان ظاهرها اللَّائِقُ بِاللَّهِ مُمْتَنِعاً على الله لكان في الكتاب والسُّنَّة من وَصَفِ الله تعالى بما يَمْتَنِعُ عليه ما لا يحصى إِلَّا بكلفة وهذا من أكبر المُحَال . ولنكتف بهذا القَدْر من الأمثلة لتكون نَبْرَاساً لغيرها وإلَّا فالقاعدة عند أهل السُّنَّة والجماعة معروفة وهي إجراء آيات الصِّفَات وأُحَادِيثُهَا على ظاهرها من غير تَحْرِيف ولا تَعْطِيل ولا تَكْيِيف ولا تُمْنِيل .

وقد تقدَّم الكلام على هذا مستوفى في قواعد نُصُوص الصِّفَات والحمد لله ربِّ الْعَالَمِينَ .

الفصل الخامس المخاتمة

إذا قال قائل : قد عرفنا بطلان مذهب أهل التَّأْوِيل في باب الصِّفَات ومن المعلوم أنَّ الأشاعرة من أهل التَّأْوِيل لأكثر الصِّفَات فكيف يكون مذهبهم باطلاً وقد قيل إنَّهم يُمَثِّلُونَ اليوم خمسة وتسعين بالغة من المسلمين ؟

- وكيف يكون باطلاً وقوتهم في ذلك أبو الحسن الأشعري ؟

- وكيف يكون باطلاً وفيهم فلان وفلان من العلماء المعروفين بالنَّصِيحة لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المُسْلِمِينَ وعامَّتِهِمْ ؟

□ قلنا : الجواب عن السُّؤال الأول : أنَّنا لا نُسَلِّمُ أن تكون نسبة الأشاعرة بهذا القدر بالنسبة لسائر فرق المسلمين فإن هذه دعوى تحتاج إلى إثبات عن طريق الإحصاء الدَّقِيق .

ثمَّ لو سلمنا أنَّهم بهذا القَدْر أو أكثر فإنَّه لا يَقْتَضِي عِصْمَتَهُمْ من الخطأ لأنَّ العِصْمَةَ في إجماع المسلمين لا في الأكثر .

ثمَّ نقول : إن إجماع المسلمين قديماً ثابت على خلاف ما كان عليه أهل التَّأْوِيل فإن السَّلَف الصَّالِح من صدر هذه الأمة وهم الصَّحابة الذين هم خير القرون والتَّابِعُونَ لهم بإحسان وأئمة الهدى من بعدهم كانوا مُجْمِعِينَ على إثبات ما أثَبَّهُ اللهُ لنفسه أو أثَبَّهُ له رسوله ﷺ من الأسماء والصِّفَات وإجراء النَّصُوص على ظاهرها اللائق بالله تعالى من غير تحريف ولا تَعْطِيل ولا تَكْيِيف ولا تَمْثِيل .

وهم خير القرون بنصِّ الرَّسُولِ ﷺ واجماعهم حُجَّة مُلْزِمة لأنَّه مُقْتَضَى الكتاب والسُّنة وقد سبق نقل الإجماع عنهم في القاعدة الرَّابِعة من قواعد نصوص الصِّفَات .



□ والجواب عن السؤال الثاني : أنَّ أبا الحسن الأشعري وغيره من أئمة المسلمين لا يدعون لأنفسهم العصمة من الخطأ بل لم ينالوا الإمامة في الدين إلا حين عرفوا قدر أنفسهم ونزلوها منزلتها وكان في قلوبهم من تعظيم الكتاب والسنة ما استحقوا به أن يكونوا أئمة قال الله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾ [السجدة : ٢٤] وقال عن إبراهيم : ﴿ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ شَاكِرًا لِأَنْعَمِهِ اجْتَبَاهُ وَهَدَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [النحل : ١٢٠ ، ١٢١]

ثم إن هؤلاء المتأخرين الذين يتنسبون إليه لم يقتدوا به الاقتداء الذي ينبغي أن يكونوا عليه وذلك أن أبا الحسن كان له مراحل ثلاث في العقيدة :

المرحلة الأولى - مرحلة الاعتزال : اعتنق مذهب المعتزلة أربعين عاماً يُقرره ويُناظر عليه ثم رجع عنه وصرح بتضليل المعتزلة وبالغ في الرد عليهم^(٥).

المرحلة الثانية : مرحلة بين الاعتزال المحض والسنة المحضة سلك فيها طريق أبي محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب^(٥٥) قال شيخ الإسلام ابن تيمية ص (٤٧١) من المجلد السادس عشر من مجموع الفتاوى لابن قاسم :

« والأشعري وأمثاله برزخ بين السلف والجهمية أخذوا من هؤلاء كلاماً صحيحاً ومن هؤلاء أصولاً عقلية ظنوها صحيحة وهي فاسدة » أ هـ .

المرحلة الثالثة : مرحلة اعتناق مذهب أهل السنة والحديث مُقتدياً بالإمام أحمد بن حنبل رحمه الله كما قرره في كتابه : (الإبانة عن أصول الديانة) وهو من آخر كتبه أو آخرها .

قال في مقدمته :

« جاءنا - يعني النبي ﷺ - بكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من

(٥) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ٧٢ ج ٤ .

(٥٥) مجموع الفتاوى ص ٥٥٦ ج ٥ .

خلفه تنزيل من حكيم حميد جمع فيه علم الأولين وأكمل به الفرائض والذين فهو صراط الله المستقيم وحبله المتين من تمسك به نجا ومن خالفه ضلَّ وغوى وفي الجهل تَرَدَّى وحث الله في كتابه على التمسك بسُنَّة رَسُوْلِهِ ﷺ فقال عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ [الحشر : ٧] إلى أن قال : « فأمرهم بطاعة رَسُوْلِهِ كما أمرهم بطاعته ودعاهم إلى التمسك بسُنَّة نبيه ﷺ كما أمرهم بالعمل بكتابه فنبذ كثير ممن غلبت شقوته واستحوذ عليهم الشَّيْطَانُ سُنَنَ نبي الله ﷺ وراء ظُهُورهم وَعَدَلُوا إلى أسلاف لهم قلدوهم بدينهم ودانوا بديانتهم وأبطلوا سُنَنَ رَسُوْلِ الله ﷺ ورفضوها وأنكروها وجحدوها افتراءً منهم على الله قد ضلُّوا وما كانوا مُهْتَدِينَ » .

ثُمَّ ذكر رحمه الله أصولاً من أصول المُبْتَدِعة وأشار إلى بطلانها ثم قال :

« فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : قَدْ أَكْثَرْتُمْ قَوْلَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ وَالْحُرُورِيَّةِ وَالرَّافِضَةِ وَالْمَرْجُئَةِ فَعَرَفُونَا قَوْلَكُمْ الَّذِي بِهِ تَقُولُونَ وَدِيَانَتَكُمْ الَّتِي بِهَا تَدِينُونَ . قِيلَ لَهُ : قَوْلُنَا الَّذِي نَقُولُ بِهِ وَدِيَانَتُنَا الَّتِي نَدِينُ بِهَا التَّمَسُّكَ بِكِتَابِ رَبِّنَا عَزَّ وَجَلَّ وَبِسُنَّةِ نَبِيِّنَا ﷺ وَمَا رَوَى عَنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَأُئِمَّةِ الْحَدِيثِ وَنَحْنُ بِذَلِكَ مُعْتَصِمُونَ وَبِمَا كَانَ يَقُولُ بِهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَنْبَلٍ نَضَّرَ اللَّهُ وَجْهَهُ وَرَفَعَ دَرَجَتَهُ وَأَجْزَلَ مَثُوبَتَهُ قَائِلُونَ وَلَمَنْ خَالَفَ قَوْلَهُ مُجَانِبُونَ لِأَنَّهُ الْإِمَامُ الْفَاضِلُ وَالرَّئِيسُ الْكَامِلُ ثُمَّ أَثْنَى عَلَيْهِ بِمَا أَظْهَرَ اللَّهُ عَلَى يَدِهِ مِنَ الْحَقِّ وَذَكَرَ ثُبُوتَ الصِّفَاتِ وَمَسَائِلَ فِي الْقَدْرِ وَالشَّفَاعَةِ وَبَعْضَ السَّمْعِيَّاتِ وَقَرَّرَ ذَلِكَ بِالْأَدْلَةِ النَّفْقِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ .

وَالْمُتَأَخِّرُونَ الَّذِينَ يَنْتَسِبُونَ إِلَيْهِ أَخَذُوا بِالْمَرْحَلَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ مَرَاكِحِ عَقِيدَتِهِ وَالتَّزَمُوا طَرِيقَ التَّأْوِيلِ فِي عَامَّةِ الصِّفَاتِ وَلَمْ يَثْبُتُوا إِلَّا الصِّفَاتِ السَّبْعَ الْمَذْكُورَةَ فِي هَذَا الْبَيْتِ : حَتَّى عَلِيمٌ قَدِيرٌ وَالْكَلَامُ لَهُ إِرَادَةٌ وَكَذَلِكَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ عَلَى خِلَافِ بَيْنِهِمْ وَبَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي كَيْفِيَّةِ إِثْبَاتِهَا .

ولما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ما قيل في شأن الأشعرية ص (٣٥٩) من المجلد السادس من مجموع الفتاوى لابن قاسم قال :

« ومرادهم الأشعرية الذين ينفون الصفات الخبرية وأما من قال منهم بكتاب (الإبانة) الذي صنّفه الأشعري في آخر عمره ولم يظهر مقالة تناقض ذلك فهذا يُعدُّ من أهل السنة » وقال قبل ذلك ص (٣١٠) : « وأما الأشعرية فمعكس هؤلاء وقولهم يَسْتَلْزِمُ التَّعْطِيلُ وَأَنَّهُ لَا دَاخِلَ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ وَكَلَامُهُ مَعْنَى وَاحِدٍ وَمَعْنَى آيَةِ الْكُرْسِيِّ وَآيَةِ الدِّينِ وَالتَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَاحِدٌ وَهَذَا مَعْلُومُ الْفَسَادِ بِالضَّرُورَةِ » أ . هـ .

وقال تلميذه ابن القيم في التّونية ص (٣١٢) من شرح الهراس ط الإمام :
وَاعْلَمْ بِأَنَّ طَرِيقَهُمْ عَكْسُ الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ لِمَنْ لَهُ عَيْنَانِ
إِلَى أَنْ قَالَ :

فَاعْجَبْ لِعُمَيَّانِ الْبَصَائِرِ أَبْصَرُوا كَوْنَ الْمُقْلَدِ صَاحِبِ الْبُرْهَانِ
وَرَأَوْهُ بِالتَّقْلِيدِ أَوْلَى مِنْ سِوَا هُوَ بَغِيرَ مَا بَصَرَ وَلَا بُرْهَانَ
وَعَمُوا عَنِ الْوَحْيَيْنِ إِذْ لَمْ يَفْهَمُوا مَعْنَاهُمَا عَجَباً لِذِي الْحِرْمَانِ

وقال الشيخ محمد أمين الشنقيطي في تفسيره أضواء البيان ص (٣١٩) ج ٢ على تفسير آية استواء الله تعالى على عرشه التي في سورة الأعراف : « اعلم أنّه غلط في هذا تخلّق لا يُخصى كثرة من المتأخرين فزعموا أنّ الظاهر المتبادر السّابق إلى الفهم من معنى الاستواء واليد مثلاً في الآيات القرآنية هو مُشَابَهَةٌ صفات الحوادث وقالوا يجب علينا أن نصرفه عن ظاهره إجماعاً قال : ولا يخفي على أدنى عاقل أنّ حقيقة معنى هذا القول أن الله وصف نفسه في كتابه بما ظاهره المتبادر منه السابق إلى الفهم الكفر بالله تعالى والقول فيه بما لا يليق به جلّ وعلا . والنبي ﷺ الذي قيل له : ﴿ وَإِنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل : ٤٤] لم يبيّن حرفاً واحداً من ذلك مع إجماع من يعتدُّ به من العلماء على أنّه ﷺ لا يجوز في حقّه تأخير البيان عن وقت الحاجة إليه وأخرى في العقائد لا سيما ما ظاهره المتبادر منه الكفر والضلال المبين حتى جاء هؤلاء الجهلة من المتأخرين فزعموا أنّ الله أطلق على نفسه الوصف بما ظاهره المتبادر منه لا يليق والنبي ﷺ كتم أنّ ذلك الظاهر المتبادر كفر وضلال يجب صرف اللفظ عنه وكل هذا من تلقاء أنفسهم من غير اعتماد على كتاب أو سنة

سُبْحَانَكَ هذا بهتان عظيم ! ولا يخفى أن هذا القول من أكبر الضلال ومن أعظم الافتراء على الله جلّ وعلا ورسوله ﷺ .

والحق الذي لا يشك فيه أدنى عاقل أن كل وصف وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله ﷺ فالظاهر المتبادر منه السابق إلى فهم من في قلبه شيء من الإيمان هو التنزيه التام عن مُشابهة شيء من صفات الحوادث . قال : « وهل يُنكر عاقل أن السابق إلى الفهم المتبادر لكل عاقل هو منافية الخالق للمخلوق في ذاته وجميع صفاته لا والله لا يُنكر ذلك إلا مُكابِر والجاهل المفتري الذي يزعم أن ظاهر آيات الصفات لا يليق بالله لأنه كفر وتشبيه إنما جر إليه ذلك تنجيس قلبه بقدر التشبيه بين الخالق والمخلوق فأذاه شؤم التشبيه إلى نفي صفات الله جلّ وعلا وعدم الإيمان بها مع أنه جلّ وعلا هو الذي وصف بها نفسه فكان هذا الجاهل مشبهاً أولاً ومعطلاً ثانياً فارتكب ما لا يليق بالله ابتداء وانتهاء ولو كان قلبه عارفاً بالله كما ينبغي مُعظماً لله كما ينبغي طاهراً من أقدار التشبيه لكان المتبادر عنده السابق إلى فهمه أن وصف الله تعالى بالغ من الكمال والجلال ما يقطع أوهام علائق المُشابهة بينه وبين صفات المخلوقين فيكون قلبه مُستعداً للإيمان بصفات الكمال والجلال الثابتة لله في القرآن والسنة الصحيحة مع التنزيه التام عن مشابهة صفات الخلق على نحو قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١] ، أهـ كلامه رحمه الله .

والأشعري أبو الحسن رحمه الله كان في آخر عمره على مذهب أهل السنة والحديث وهو إثبات ما أثبتهُ الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل . ومذهب الإنسان ما قاله أخيراً إذا صرح بحصر قوله فيه كما هي الحال في أبي الحسن كما يعلم من كلامه في الإبانة . وعلى هذا فتمام تقليده اتباع ما كان عليه أخيراً وهو التزام مذهب أهل الحديث والسنة لأنه المذهب الصحيح الواجب الاتباع الذي التزم به أبو الحسن نفسه .



□ والجواب عن السؤال الثالث من وجهين :

الأوّل : أن الحق لا يُوزن بالرجال وإنما يُوزن الرجال بالحق هذا هو الميزان الصحيح وإن كان لمقام الرجال ومراتبهم أثرٌ في قبول أقوالهم كما نقبل خبر العدل ونتوقف في خبر الفاسق لكن ليس هذا هو الميزان في كل حال فإن الإنسان بشرٌ يفوته من كمال العلم وقوة الفهم ما يفوته فقد يكون الرجل ذنباً وذا خلقٍ ولكن يكون ناقص العلم أو ضعيف الفهم فيفوته من الصواب بقدر ما حصل له من النقص والضعف أو يكون قد نشأ على طريق معين أو مذهب معين لا يكاد يعرف غيره فيظن أن الصواب منحصر فيه ونحو ذلك

الثاني : أننا إذا قابلنا الرجال الذين على طريق الأشاعرة بالرجال الذين هم على طريق السلف وجدنا في هذه الطريق من هم أجَلٌ وأعظم وأهدى وأقوم من الذين على طريق الأشاعرة فالأئمة الأربعة أصحاب المذاهب المتبوعة ليسوا على طريق الأشاعرة .

وإذا ارتقيت إلى من فوقهم من التابعين لم تجدهم على طريق الأشاعرة .

وإذا علوت إلى عصر الصحابة والخلفاء الأربعة الراشدين لم تجد فيهم من هذا حذو الأشاعرة في أسماء الله تعالى وصفاته وغيرهما ممّا خرج به الأشاعرة عن طريق السلف .

ونحن لا ننكر أن لبعض العلماء المنتسبين إلى الأشعري قدم صدق في الإسلام والذب عنه والعناية بكتاب الله تعالى وبسنة رسوله ﷺ برواية وإدراية والحرص على نفع المسلمين وهدايتهم ولكن هذا لا يستلزم عصمتهم من الخطأ فيما أخطئوا فيه ولا قبول قولهم في كل ما قالوه ولا يمتنع من بيان خطئهم ورده لما في ذلك من بيان الحق وهداية الخلق .

ولا ننكر أيضاً أن لبعضهم قصداً حسناً ذهب إليه وخفى عليه الحق فيه ولكن لا يكفي لقبول القول حسن قصد قائله بل لا بد أن يكون موافقاً لشريعة الله عز وجل فإن كان مخالفاً لها وجب رده على قائله كائناً من كان لقول النبي ﷺ : « مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ » (١) .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه بهذا اللفظ : كتاب الأقضية : باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور =

ثُمَّ إِنْ كَانَ قَائِلُهُ مَعْرُوفًا بِالتَّصْحِيحَةِ وَالصَّدْقِ فِي طَلَبِ الْحَقِّ اعْتَذَرَ عَنْهُ فِي هَذِهِ الْمَخَالَفَةِ
وَالْأَعْوَمِلِ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ بِسُوءِ قَصْدِهِ وَمُخَالَفَتِهِ .



حكم أهل التأويل

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : هَلْ تُكْفَرُونَ أَهْلَ التَّأْوِيلِ أَوْ تُفْسَقُونَهُمْ ؟ .

قلنا : الحكم بالتكفير والتفسيق ليس إلينا بل هو إلى الله تعالى ورسوله ﷺ فهو
من الأحكام الشرعية التي مردها إلى الكتاب والسنة فيجب التثبت فيه غاية التثبت فلا
يُكْفَرُ وَلَا يُفْسَقُ إِلَّا مِنْ دَلِيلِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى كُفْرِهِ أَوْ فِسْقِهِ .

وَالْأَصْلُ فِي الْمُسْلِمِ الظَّاهِرُ الْعَدَالَةُ بَقَاءُ إِسْلَامِهِ وَبَقَاءُ عَدَالَتِهِ حَتَّى يَتَحَقَّقَ زَوَالُ ذَلِكَ
عَنْهُ بِمُقْتَضَى الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ . وَلَا يَجُوزُ التَّسَاهُلُ فِي تَكْفِيرِهِ أَوْ تَفْسِيْقِهِ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ
مَحْذُورِينَ عَظِيمِينَ :

أحدهما : افتراء الكذب على الله تعالى في الحكم وعلى المحكوم عليه في الوصف الذي
نُبِّهَ بِهِ .

الثاني : الوقوع فيما نيز به أخاه إِنْ كَانَ سَالِمًا مِنْهُ ففِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا كَفَرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا
أَحَدُهُمَا » . وَفِي رِوَايَةٍ : « إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ » ^(١) وَفِيهِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ

= (١٧١٨) (١٨) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (٤ / ٣٥٥) .

أَمَّا اللَّفْظُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ فَهُوَ : « مَنْ أَخَذَتْ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رُدٌّ » .

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢٩٧) وَمُسْلِمٌ (١٧١٨) (١٧) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ : كِتَابُ الْإِيمَانِ : بَابُ بَيَانِ حَالِ إِيْمَانٍ مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ يَا كَافِرَ (٦٠) (١١١) وَالرِّوَايَةُ

الْأُخْرَى الَّتِي أَشَارَ إِلَيْهَا الشَّيْخُ حَفْظُهُ اللَّهُ فَهِيَ عِنْدَ مُسْلِمٍ أَيْضًا بِرَقْمِ (٦٠) (١١١) مُكَرَّرٌ بِلَفْظٍ : « أَمَّا أَمْرِيءُ

قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرَ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ » . وَعِنْدَ الْبُخَارِيِّ : كِتَابُ الْأَدَبِ : بَابُ =

رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « وَمَنْ دَعَا رَجُلًا بِالْكَفْرِ أَوْ قَالَ عَدُوَّ اللَّهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِلَّا حَارَ عَلَيْهِ » (١) .

وعلى هذا فيجب قبل الحكم على المسلم بكفر أو فسق أن ينظر في أمرين :
أحدهما : دلالة الكتاب أو السنة على أن هذا القول أو الفعل موجب للكفر أو
الفسق .

الثاني : انطباق هذا الحكم على القائل المعين أو الفاعل المعين بحيث تَمَّ شروط التكفير
أو التفسير في حقه وتنتفي الموانع .

ومن أهم الشروط : أن يكون عالماً بمخالفته التي أوجبت أن يكون كافراً أو فاسقاً
لقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ
تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ [النساء : ١١٥] وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ
اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ إِنَّ
اللَّهِ لَهُ مَلَكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا
نَصِيرٍ ﴾ [التوبة : ١١٥ ، ١١٦] .

ولهذا قال أهل العلم : « لَا يَكْفُرُ جَاوِدُ الْفَرَائِضِ إِذَا كَانَ حَدِيثَ عَهْدٍ بِإِسْلَامٍ حَتَّى
يُبَيِّنَ لَهُ » .

ومن الموانع : أن يقع ما يوجب الكفر أو الفسق بغير إرادة منه ولذلك صور :
منها : أن يكره على ذلك فيفعله لداعي الإكراه لا اطمئناناً به فلا يكفر حينئذ
لقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ
مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾
[النحل : ١٠٦] .

= من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال (٦١٠٤) بدون قوله : « إن كان كما قال وإلا رجعت عليه » .

وفي الباب عن أبي هريرة وغيره .

(١) أخرجه مسلم : كتاب الإيمان : باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم (٦١) (١١٢) .

ومنها : أن يغلق عليه فكره فلا يدري ما يقول لشدة فرح أو حزن أو خوف أو نحو ذلك .

ودليله ما ثبت في صحيح مسلم^(١) عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « الله أشدُّ فرحاً بتوبة عبده حين يتوب إليه من أحدكم كان على راحلته بأرض فلاة فأنفلتت منه وعليها طعامه وشرابه فأيس منها فأتى شجرة فاضطجع في ظلها قد أيس من راحلته فبينما هو كذلك إذا هو بها قائمة عنده فأخذ بخطامها ثم قال من شدة الفرح : اللهم أنت عبدي وأنا ربك أخطأ من شدة الفرح » .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ص (١٨٠) ج (١٢) مجموع الفتاوى لابن قاسم : « وأما التكفير فالصواب أن من اجتهد من أمة محمد ﷺ وقصد الحق فأخطأ لم يكفر بل يُعَفَّر له خطؤه ومن تبيَّن له ما جاء به الرسول فشاك الرسول من بعد ما تبين له الهدى واتبع غير سبيل المؤمنين فهو كافر ومن اتبع هواه وقصر في طلب الحق وتكلم بلا علم فهو عاصر مذنب ثم قد يكون فاسقاً وقد يكون له حسنات ترجح على سيئاته » أهـ .

وقال في ص (٢٢٩) ج (٣) من المجموع المذكور في كلام له : « هذا مع أنني دائماً ومن جالسنى يعلم ذلك مني أنني من أعظم الناس نبهاً عن أن ينسب معين إلى تكفير وتفسيق ومَعْصية إلا إذا عَلِمَ أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي من خالفها كان كافراً تارة وفاسقاً أخرى وعاصياً أخرى وأني أُقَرِّر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطاياها وذلك يعم الخطأ في المسائل الخيرية القولية والمسائل العملية . وما زال السلف يتنازعون في كثير من هذه المسائل ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا بمَعْصية » وذكر أمثلة ثم قال : « وكنت أُبين أن ما نقل عن السلف والأئمة من إطلاق القول بتكفير من يقول كذا وكذا فهو أيضاً حق لكن يجب التفريق بين الإطلاق والتعيين » إلى أن قال : « والتكفير هو من الوعيد فإنه وإن كان القول تكديماً لما قاله الرسول ﷺ لكن قد يكون الرجل حديث عهد بإسلام أو نشأ ببادية بعيدة ومثل

(١) كتاب التوبة : باب في الخس على التوبة والفرح بها (٢٧٤٧) (٧) .

هذا لا يكفر بمجرد ما يجحد حتى تقوم عليه الحجة وقد يكون الرجل لم يسمع تلك التَّصَوُّصَ أَوْ سَمِعَهَا وَلَمْ تَثْبِتْ عِنْدَهُ أَوْ عَارِضَهَا عِنْدَهُ مَعَارِضٌ آخَرٌ أَوْ جَبَّ تَأْوِيلُهَا وَإِنْ كَانَ مُخْطِئاً وَكَنتِ دَائِماً أَذْكَرَ الْحَدِيثِ الَّذِي فِي الصَّحِيحِينَ (١) فِي الرَّجُلِ الَّذِي قَالَ : « إِذَا أَنَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي ثُمَّ اسْحَقُونِي ثُمَّ ذَرُونِي فِي الْيَمِّ فَوَاللَّهِ لَئِنْ قَدَّرَ اللَّهُ عَلَيَّ لِيُعَذِّبَنِي عَذَاباً مَا عَذَّبَهُ أَحَدٌ مِّنَ الْعَالَمِينَ فَفَعَلُوا بِهِ ذَلِكَ فَقَالَ اللَّهُ : مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا فَعَلْتَ قَالَ : خَشِيتُكَ فَغَفَرَ لَهُ » فَهَذَا رَجُلٌ شَكَّ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ وَفِي إِعَادَتِهِ إِذَا ذَرَى بَلْ اعْتَقَدَ أَنَّهُ لَا يَعَادُ وَهَذَا كُفْرٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ لَكِنْ كَانَ جَاهِلاً لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ وَكَانَ مُؤْمِناً يَخَافُ اللَّهَ أَنَّ يُعَاقِبَهُ فَغَفَرَ لَهُ بِذَلِكَ وَالتَّأْوِيلُ مِنْ أَهْلِ الاجْتِهَادِ الْحَرِيفِ عَلَى مَتَابَعَةِ الرَّسُولِ ﷺ أَوَّلَى بِالْمَغْفِرَةِ مِنْ مِثْلِ هَذَا « أَهـ .

وبهذا عُلِمَ الفرق بين القول والقائل وبين الفعل والفاعل فليس كل قول أو فعل يكون فسقاً أو كفراً يُحْكَمُ عَلَى قَائِلِهِ أَوْ فَاعِلِهِ بِذَلِكَ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ص (١٦٥) ج (٣٥) من مجموع الفتاوى : « وَأَصْلُ ذَلِكَ أَنَّ الْمَقَالَةَ الَّتِي هِيَ كُفْرٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ يُقَالُ هِيَ كُفْرٌ قَوْلًا يَطْلُقُ كَمَا دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ الدَّلَائِلُ الشَّرْعِيَّةُ فَإِنَّ الْإِيمَانَ مِنَ الْأَحْكَامِ الْمُتَلَقَّاةِ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ لَيْسَ ذَلِكَ مِمَّا يَحْكَمُ فِيهِ النَّاسُ بِظُنُونِهِمْ وَأَهْوَائِهِمْ وَلَا يَجِبُ أَنْ يَحْكَمَ فِي كُلِّ شَخْصٍ قَالَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ كَافِرٌ حَتَّى يَثْبُتَ فِي حَقِّهِ شُرُوطُ التَّكْفِيرِ وَتَنْتَفِي مَوَانِعُهُ مِثْلُ مَنْ قَالَ : إِنَّ الْخَمْرَ أَوْ الرُّبَا حَلَالٌ بِقَرْبِ عَهْدِهِ بِالْإِسْلَامِ أَوْ لِنَشْوئِهِ فِي بَادِيَةِ بَعِيدَةٍ أَوْ سَمِعَ كَلَاماً أَنْكَرَهُ وَلَمْ يَعتقد أَنَّهُ مِنَ الْقُرْآنِ وَلَا أَنَّهُ مِنْ أَحَادِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَمَا كَانَ بَعْضُ السَّلَفِ يُنْكِرُ أَشْيَاءَ حَتَّى يَثْبُتَ عِنْدَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَهَا » إِلَى أَنْ قَالَ : « فَإِنْ هَؤُلَاءِ لَا يَكْفُرُونَ حَتَّى يَقُومَ عَلَيْهِمُ الْحُجَّةُ بِالرِّسَالَةِ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَئِنَّا لَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةً بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾ [النساء : ١٦٥] وَقَدْ عَفَا اللَّهُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ » أَهـ كَلَامُهُ .

(١) البخارى : كتاب التوحيد : باب قول الله تعالى : ﴿ يَرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ ﴾ (٧٥٠٦) .

ومسلم : كتاب التوبة : باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه (٢٧٥٦) (٢٤) .

من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه .

وبهذا عُلِمَ أَنَّ المقالة أو الفِعلَة قد تكون كفرًا أو فسقًا ولا يلزم من ذلك أن يكون القائم بها كفرًا أو فاسقًا إما لانتفاء شرط التَّكفير أو التَّفسيق أو وجود مانع شرعي يَمْنَع منه . ومن تَبَيَّن له الحق فَأَصْرَّ على مخالفته تبعًا لاعتقاد كان يعتقده أو متبوع كان يعظمه أو دنيا كان يؤثرها فإنه يستحق ما تَقْتَضِيهِ تلك المُخَالَفَة من كُفْرٍ أو فسوق . فعلى المؤمن أن يبنِي معتقده وعمله على كتاب الله تعالى وسُنَّة رَسُولِهِ ﷺ فيجعلهما إمامًا له يَسْتَضِيءُ بنورهما ويسير على منهماجهما فإن ذلك هو الصُّراط المستقيم الذي أَمَرَ الله تعالى به في قوله : ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ [الأنعام : ١٥٣] .

وليحذر ما يَسْلُكُه بعض النَّاس من كونه يبنِي مُعْتَقَدَه أو عمله على مذهب مُعَيَّن فإذا رأى نُصُوص الكتاب والسُّنة على خلافه حاول صرف هذه التُّصوص إلى ما يوافق ذلك المذهب على وجوه مُتَعَسِّفَة فيجعل الكتاب والسُّنة تابعين لا مُتَبَوِّعين وما سواهما إمامًا لا تابعًا وهذه طريق من طرق أصحاب الهوى لا أتباع الهدى وقد ذَمَّ الله هذه الطَّرِيق في قوله : ﴿ وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَنْ ذِكْرِهِمْ مُّعْرِضُونَ ﴾ [المؤمنون : ٧١]

والنَّاظر في مسالك النَّاس في هذا الباب يرى العجب العُجَاب ويعرف شدة افتقاره إلى اللُّجوء إلى ربه في سؤال الهداية والثبات على الحق والاستعاذة من الضلال والانحراف .

ومن سأل الله تعالى بصدق وافتقار إليه عالمًا بِغَنَى ربه عنه وافتقاره هو إلى ربه فهو حَرَى أن يَسْتَجِيبَ الله تعالى له سؤله يقول الله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾ [البقرة : ١٨٦] .

فنسأل الله تعالى أن يجعلنا ممن رأى الحق حقًا واتبعه ورأى الباطل باطلاً واجتنبه وأن يجعلنا هداة مُهْتَدِينَ وصلحاء مُصلِحِينَ وأن لا يُزِغ قلوبنا بعد إذ هَدَانَا ويهب لنا منه رحمة إِنَّه هو الوهاب . والحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تم الصَّلَاحات والصَّلَاة

وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّ الرَّحْمَةِ وَهَادِي الْأُمَّةِ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ وَعَلَى آلِهِ
وَأَصْحَابِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ .

تَمَّ فِي الْيَوْمِ الْخَامِسِ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ شَوَّالٍ سَنَةِ ١٤٠٤ هـ

بِقَلَمِ مُؤَلِّفِهِ الْفَقِيرِ إِلَى اللَّهِ

مُحَمَّدُ الصَّالِحُ الْعُثَيْمِينَ

تَعْقِيبُ مَعِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى لِمَخْلَقِهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنُثَوِّبُ إِلَيْهِ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلِّ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَسَلَامٍ تَسْلِيمًا .

أما بعد :

فقد كُنَّا نَكَلِّمُنَا فِي بَعْضِ مَجَالِسِنَا عَلَى مَعْنَى مَعِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى لِمَخْلَقِهِ فَفَهَمَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ ذَلِكَ مَا لَيْسَ بِمَقْصُودٍ لَنَا وَلَا مُعْتَقَدٍ لَنَا فَكَثُرَ سُؤَالُ النَّاسِ وَتَسَاوَلَهُمْ مَاذَا يَقَالُ فِي مَعِيَّةِ اللَّهِ لِمَخْلَقِهِ ؟

وإِنَّا :

- أ - لِأَنَّا يَعْتَقِدُ مُخْطِئٌ أَوْ خَاطِئٌ فِي مَعِيَّةِ اللَّهِ مَا لَا يَلِيقُ بِهِ .
- ب - وَلِأَنَّا يَتَقَوَّلُ عَلَيْنَا مُتَقَوِّلٌ مَا لَمْ نَقُلْهُ أَوْ يَتَوَهَّمُ وَاهِمٌ فِيمَا نَقُولُهُ مَا لَمْ نَقْصِدْهُ .
- ج - وَلِإِيَّانَ مَعْنَى هَذِهِ الصِّفَةِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي وَصَفَ اللَّهُ بِهَا نَفْسَهُ فِي عِدَّةِ آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَوَصَفَهُ بِهَا نَبِيِّهِ مُحَمَّدٌ ﷺ .

نُقرِّرُ مَا يَأْتِي :

أولاً : مَعِيَّةُ اللَّهِ تَعَالَى لِمَخْلَقِهِ ثَابِتَةٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ السَّلَفِ :

قال الله تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾ [الحديد : ٤] وقال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ ﴾ [النحل : ١٢٨] وقال تعالى لموسى

(*) نصُّ الكلمة التي نشرناها في مجلة الدَّعوة السعودية في عدد ٩١١ الصادر يوم الاثنين الموافق ١٤٠٤/ ١ هـ

وهارون حين أرسلهما إلى فرعون : ﴿ لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾ [طه : ٤٦] وقال عن رسوله محمد ﷺ : ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة : ٤٠] وقال النبي ﷺ : « أَفْضَلُ الْإِيمَانِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ مَعَكَ حَيْثُمَا كُنْتَ »^(١) حسنه شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية وضعفه بعض أهل العلم وسبق قريباً ما قاله الله تعالى عن نبيه من إثبات المعية له .

وقد أجمع السلف على إثبات معية الله تعالى لخلقه .

ثانيا : هذه المعية حق على حقيقتها لكنها معية تليق بالله تعالى ولا تُشبه معية أي مخلوق مخلوق :

لقوله تعالى عن نفسه : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١] وقوله : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾ [مريم : ٦٥] وقوله : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ٤] وكسائر صفاته الثابتة له حقيقة على وجه يليق به ولا تُشبه صفات المخلوقين .

قال ابن عبد البر : « أهل السنة مجمعون على الصفات الواردة كلها في القرآن والسنة والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز إلا أنهم لا يكييفون شيئا من ذلك ولا يحدون فيه صفة محدودة » أ هـ . نقله عنه شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية ص (٨٧) من المجلد الخامس من مجموع الفتاوى لابن قاسم .

(١) بحديث ضعيف : أخرجه أبو نعيم في الحلية (٦ / ١٢٤) والبيهقي في الأثرين الصغير برقم (٢٤) من طريق نعيم بن حماد ثنا عثمان بن كثير بن دينار عن محمد بن مهاجر عن عروة عن عبد الرحمن بن غنم عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ فذكره .

وقال أبو نعيم : « غريب من حديث عروة لم نكتبه إلا من حديث محمد بن مهاجر » أ هـ . وفي إسناده نعيم بن حماد صدوق يخطئ كثيراً . والحديث عزاه الهيثمي في المجمع (١ / ٦٠) للطبراني في الأوسط والكبير ثم قال : تفرد به عثمان بن كثير ولم أر من ذكره بثقة ولا جرح . . وعزاه السيوطي في الجامع الصغير (١ / ٤٩) للطبراني وأبو نعيم أيضاً وضعفه وكذا ضعفه الألباني في ضعيف الجامع (١١٠٠) وأورده ابن رجب في نور الاقتباس ص (٥٤) وعزاه للطبراني .

وقال شيخ الإسلام في هذه الفتوى ص (١٠٢) من المجلد المذكور : « ولا يَحْسَبُ الحاسب أَنَّ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ - يعني مما جاء في الكتاب والسنة - يُناقض بعضه بعضاً ألبتة مثل أن يقول القائل ما في الكتاب والسنة من أن الله فوق العرش يُخالفه الظاهر من قوله: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾ [الحديد : ٤] وقوله ﷺ : « إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ »^(١) ونحو ذلك فَإِنْ هَذَا غلط وذلك أن الله معنا حقيقة وهو فوق العرش حقيقة كما جمع الله بينهما في قوله : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلْجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [الحديد : ٤] فأخبر أنه فوق العرش يعلم كل شيء وهو معنا أينما كنا كما قال النبي ﷺ في حديث الأوعال^(٢) : « وَاللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ وَهُوَ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ » وذلك أَنَّ كلمة « مَعَ » في اللغة إذا أُطْلِقَتْ فليس ظاهرها في اللغة إِلَّا الْمُقَارَنَةُ الْمُطْلَقَةُ مِنْ غَيْرِ وَجوب مُمَاسَّةٍ أَوْ مُحَاذَاةٍ عَنْ يَمِينٍ أَوْ شِمَالٍ فَإِذَا قُدِّدَتْ بِمَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي دَلَّتْ عَلَى الْمُقَارَنَةِ فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى فَإِنَّهُ يُقَالُ : مَا زِلْنَا نَسِيرُ وَالْقَمَرُ مَعَنَا أَوْ وَالتَّجَمَّ مَعَنَا وَيُقَالُ : هَذَا الْمَتَاعُ مَعِيَ لِمَجَامَعَتِهِ لَكَ وَإِنْ كَانَ فَوْقَ رَأْسِكَ فَاللَّهُ مَعَ خَلْقِهِ حَقِيقَةً وَهُوَ فَوْقَ عَرْشِهِ حَقِيقَةً أ هـ كلامه .

ثالثاً : هذه المعية تقتضي الإحاطة بالخلق علماً وقُدرةً وسمعاً وبصراً وسلطاناً وتديباً :

وغير ذلك من معاني رُبوبيته إِنْ كَانَتْ الْمَعِيَّةُ عَامَّةً لَمْ تُحْصَ بِشَخْصٍ أَوْ وَصَفٍ كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾ [الحديد : ٤] وقوله : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا ﴾ [المجادلة : ٧] .

فإِنْ حُصِّتْ بِشَخْصٍ أَوْ وَصِفٍ اقْتَضَتْ مَعَ ذَلِكَ النَّظَرَ وَالتَّأْيِيدَ وَالتَّوْفِيقَ وَالتَّسْدِيدَ .

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ : تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ .

(٢) حَدِيثٌ ضَعِيفٌ : تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ .

* مثال المخصوصة بشخص : قوله تعالى لموسى وهارون : ﴿ إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾ [طه : ٤٦] وقوله عن النبي ﷺ : ﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة : ٤٠] .

* ومثال المخصوصة بوصف : قوله تعالى : ﴿ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ [الأنفال : ٤٦] وأمثالها في القرآن كثيرة .

● قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية ص (١٠٣) من المجلد الخامس من مجموع الفتاوى لابن قاسم قال : « ثم هذه المعية تختلف أحكامها بحسب الموارد فلمّا قال : ﴿ يَعْزِمُ مَا يَلْجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا ﴾ [الحديد : ٤] إلى قوله : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾ [الحديد : ٤] دَلَّ ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها أَنَّهُ مُطْلَعٌ عليكم شهيد عليكم ومُهَيِّمٌ عالم بكم وهذا معنى قول السلف : إِنَّهُ مَعَهُمْ يَعْلَمُهُ ، وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته . قال : ولما قال النبي ﷺ لصاحبه في الغار : ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة : ٤٠] كان هذا أيضا حقا على ظاهره ودَلَّتْ الحال على أَنَّ حكم هذه المعية هنا معية الاطلاع و النَّصْر والتأييد وكذلك قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ ﴾ [النحل : ١٢٨] وكذلك قوله لموسى وهارون : ﴿ إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾ [طه : ٤٦] هنا المعية على ظاهرها وحكمها في هذه المواطن النصر والتأييد .

إلى أن قال : « ففرق بين معنى المعية ومقتضاها وربما صار مقتضاها من معناها فيختلف باختلاف المواضع » أ هـ .

● وقال محمد بن الموصلي في كتاب (استعجال الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة) لابن القيم في المثال التاسع ص (٤٠٩) ط الإمام : « وغاية ما تدلُّ عليه - مع - المصاحبة والموافقة والمقارنة في أمر من الأمور وذا الاقتران في كل موضع بحسبه ويلزمه لوازم بحسب متعلقه فإذا قيل : الله مع خلقه بطريق العموم كان من لوازم ذلك عِلْمُهُ بهم وتُدْبِيرُهُ لهم وقدرته عليهم وإذا كان ذلك خاصاً كقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ ﴾ [النحل : ١٢٨] كان من لوازم ذلك مَعِيَّتُهُ لهم بالنصرة

والتأييد والمَعُونَةُ فمعية الله تعالى مع عبده نُوْعَانِ عَامَّةٌ وخاصة وقد اشتمل القرآن على النوعين وليس ذلك بطريق الاشتراك اللَّفْظِي بل حقيقتها ما تقدم من الصُّحْبَةِ اللّائِقَةِ »
أ هـ .

● وذكر ابن رجب في شرح الحديث التاسع والعشرين من الأربعين النَّوَوِيَّةُ : « أَنَّ المعية الخاصة تَقْتَضِي النَّصْرَ والتأييد والحِفْظَ والإِغَاةَ وَأَنَّ الْعَامَّةَ تَقْتَضِي عِلْمَهُ وإِطْلَاعَهُ ومُرَاقَبَتَهُ لأَعْمَالِهِمْ » .

● وقال ابن كثير في تفسير آية المعية في سورة المجادلة : « ولهذا حكى غير واحد الإجماع على أن المراد بهذه المعية معية عِلْمُهُ قال : ولا شك في إرادة ذلك ولكن سَمِعُهُ أيضاً مع عِلْمِهِ بِهِمْ وَبَصَرَهُ نَافِذٌ فِيهِمْ فَهُوَ سُبْحَانَهُ مُطَّلِعٌ عَلَى خَلْقِهِ لَا يَغِيبُ عَنْهُ مِنْ أُمُورِهِمْ شَيْءٌ » أ هـ .

رابعاً : هذه المعية لا تقتضي أن يكون الله تعالى مُخْتَلِطاً بِالْخَلْقِ أَوْ خَالِئاً فِي أَمْكِنَتِهِمْ :

ولا تدل على ذلك بوجه من الوجوه لأن هذا معنى باطل مُسْتَحِيلٌ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ شَيْئاً مُسْتَحِيلًا بِإِطْلَاقٍ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية ص (١١٥) ط الثالثة من شرح محمد خليل الهراس : « وليس معنى قوله : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ ﴾ [الحديد : ٤] أنه مختلط بالخلق فَإِنَّ هَذَا لَا تُوجِبُهُ أَلْفَةُ بَلِ الْقَمَرِ آيَةٌ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ أَصْغَرِ مَخْلُوقَاتِهِ وَهُوَ مَوْضُوعٌ فِي السَّمَاءِ وَهُوَ مَعَ الْمُسَافِرِ وَغَيْرِ الْمُسَافِرِ أَيْنَمَا كَانَ » . أ هـ .

ولم يذهب إلى هذا المعنى الباطل إِلَّا الْخُلُوبِيَّةُ مِنْ قُدَمَاءِ الْجَهْمِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ الَّذِينَ قَالُوا : إِنَّ اللَّهَ بِذَاتِهِ فِي كُلِّ مَكَانٍ : تعالى الله عن قولهم غُلُوءاً كَبِيراً وَكَبُرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً .

وقد أنكر قولهم هذا من أدركه من السلف والأئمة لما يلزم عليه من اللوازم الباطلة الْمُتَضَمِّنَةُ لوصفه بالْقَائِصِ وَإِنْكَارِ غُلُوهِ عَلَى خَلْقِهِ .

وكيف يمكن أن يقول قائل إنَّ الله تعالى بذاته في كل مكان أو أنَّه مختلط بالخلق وهو سبحانه قد ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ ﴾ [الزمر : ٦٧] .

خامساً : هذه المعية لا تُناقض ما ثبت لله تعالى من علوه على خلقه واستوائه على عرشه :

فإن الله تعالى قد ثبت له العلو المطلق علو الذات وعلو الصفة قال الله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] وقال تعالى : ﴿ سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾ [الأعلى : ١] وقال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [النحل : ٦٠] .

وقد تضافرت الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع والعقل والفطرة على علو الله تعالى .

● أما أدلة الكتاب والسنة : فلا تكاد تُحصر مثل قوله تعالى : ﴿ فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ ﴾ [غافر : ١٢] وقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ [الأنعام : ١٨] وقوله : ﴿ أَمْ أَمِنْتُمْ مَّنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِباً ﴾ [الملك : ١٧] وقوله : ﴿ تَفْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ [المعارج : ٤] وقوله : ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ ﴾ [النحل : ١٠٢] إلى غير ذلك من الآيات الكثيرة .

ومثل قوله ﷺ : « أَلَا تَأْمِنُونِي وَأَنَا أَمِينٌ مَّنْ فِي السَّمَاءِ »^(١) .
وقوله : « وَالْعَرْشُ فَوْقَ الْمَاءِ وَاللَّهُ فَوْقَ الْعَرْشِ »^(٢) . وقوله : « وَلَا يَصْنَعُدُ إِلَى اللَّهِ إِلَّا

(١) حديث صحيح : تقدم تخريجه .

(٢) صحيح موقوفاً : الحديث بهذا اللفظ صحَّ موقوفاً على حديث ابن مسعود رضى الله عنه وهو في حكم المرفوع لأنه مما لا يقال بالرأى ومن الأمور الغيبية فأخرجه الطبراني في الكبير (٩ / ٢٢٨) وعثمان الدارمي في الرد على الجهمية رقم (٨١) والنقض على المريسي ص (٧٣ ، ١٠٥) وابن خزيمة في التوحيد رقم (١٤٩ ، ١٥٠) وأبو الشيخ في العظمة (٢٧٩) والبيهقي في الأسماء والصفات ص (٤٠١) وابن عبد البر في التمهيد (٧ / ١٣٩) وابن الطبري في السنة (٦٥٩) وابن قدامة في إثبات صفة العلو برقم (٧٥) والذهبي في العلو ص (٦٤) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٦٥٩) من طرق عن عبد الله به .

الطَّيِّبُ» (١). ومثل إشارته إلى السَّمَاء يوم عرفة يقول : «اللَّهُمَّ اشْهَدْ» (٢).
يعني على الصَّحابة حين أقرأوا أنه بَلَّغ .

ومثل إقراره الجارية حين سأها : أين الله ؟ قالت : في السَّمَاء قال : «اعتقها فإنَّها مُؤمنة» (٣) . إلى غير ذلك من الأحاديث الكثيرة .

● وأَمَّا الإجماع : فقد نقل إجماع السَّلَف على علو الله تعالى غير واحد من أهل العلم .

● وأَمَّا دلالة العقل : على علو الله تعالى فلأنَّ العلو صفة كمال والسُّفول صفة نقص والله تعالى موصوف بالكمال مُنَزَّه عن النَّقص .

● وأَمَّا دلالة الفطرة : على علو الله تعالى فإنه ما من داع يدعو ربه إلَّا وجد من قلبه ضُرورة بالإتجاه إلى العلو من غير دراسة كِتَاب ولا تَعْلِيم مُعَلِّم .

وهذا العُلُو الثَّابت لله تعالى بهذه الأدلة القطعية لا يُناقض حقيقة المعية وذلك من وجوه :

الأول : أن الله تعالى جمع بينهما لنفسه في كتابه المبين المُنَزَّه عن التَّنَاقُض ولو كانا

= وعزاه ابن القيم في اجتماع الجيوش ص (١٠٠) لسنيد بن داود بإسناد صحيح وقال الذهبي في العلو ص (١٠٣) : « رواه عبد الله بن أحمد في السنة له وأبو بكر بن المنذر وأبو حمد العسَّال وأبو القاسم الطبراني وأبو الشيخ وأبو القاسم اللالكائي وأبو عمرو الطلمنكي وأبو بكر البيهقي وأبو عمر بن عبد البر في تواليهم وإسناده صحيح » أمه .

وجود إسناده الألباني في مختصره للعلو ص (١٠٤) .

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ : وهو جزء من حديث أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من تصدق بِعَذْلِ تَمْرَةٍ من كَسْبِ طَيبٍ ، ولا يَصْعَدُ إِلَى اللَّهِ إِلَّا طَيِّبًا ... » الحديث . أخرجه بهذا اللفظ البخارى في كتاب التوحيد : باب قول الله تعالى : ﴿ تَعْرَجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ : (٧٤٣) .

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ : تقدم تخريجه .

(٣) حَدِيثٌ صَحِيحٌ : تقدم تخريجه .

وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

مصر . مدينة الإسماعيلية

غرة محرم ١٤١٠ هـ .

أشرف عبد المقصود عبد الرحيم عيسى محمد

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

مُتَنَاقِضِينَ لَمْ يَجْمَعْ الْقُرْآنُ بَيْنَهُمَا .

وكل شيء في كتاب الله تعالى تَظُنُّ فِيهِ التَّعَارُضُ فيما يبدو لك فأعد النَّظْرَ فيه مرة بعد أخرى حتى يتبين لك .. قال الله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء : ٨٢] .

الوجه الثاني : أَنَّ اجْتِمَاعَ الْمَعِيَّةِ وَالْعُلُوِّ مُمْكِنٌ فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ فَإِنَّهُ يُقَالُ : مَا زِلْنَا نَسِيرُ وَالْقَمَرَ مَعَنَا وَلَا يُعَدُّ ذَلِكَ تَنَاقُضًا وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ السَّائِرِينَ فِي الْأَرْضِ وَالْقَمَرَ فِي السَّمَاءِ فَإِذَا كَانَ هَذَا مُمْكِنًا فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ فَمَا بِالْكَ بِالْخَالِقِ الْمُحِيطِ بِكُلِّ شَيْءٍ . قال الشيخ محمد خليل الهراس ص (١١٥) في شرحه العقيدة الواسطية عند قول المؤلف : « بل القمر آية من آيات الله تعالى من أصغر مخلوقاته وهو مع المسافر وغير المسافر أيما كان » قال : « وَضُرِبَ لَذَلِكَ مَثَلًا بِالْقَمَرِ الَّذِي هُوَ مَوْضُوعٌ فِي السَّمَاءِ وَهُوَ مَعَ الْمَسَافِرِ وَغَيْرِهِ أَيُّمَا كَانَ قَالَ : فَإِذَا جَازَ هَذَا فِي الْقَمَرِ وَهُوَ مِنْ أَصْغَرِ مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ تَعَالَى أَفَلَا يَجُوزُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اللَّطِيفِ الْخَبِيرِ الَّذِي أَحَاطَ بِعِبَادِهِ عِلْمًا وَقُدْرَةً وَالَّذِي هُوَ شَهِيدٌ مُطَّلِعٌ عَلَيْهِمْ يَسْمَعُهُمْ وَيَرَاهُمْ وَيَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلِ الْعَالَمُ كُلُّهُ سَمَوَاتِهِ وَأَرْضُهُ مِنَ الْعَرْشِ إِلَى الْفَرْشِ بَيْنَ يَدَيْهِ كَأَنَّهُ بُنْدُوقَةٌ فِي يَدِ أَحَدِنَا أَفَلَا يَجُوزُ لِمَنْ هَذَا شَأْنُهُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ مَعَ خَلْقِهِ مَعَ كَوْنِهِ عَالِيًا عَلَيْهِمْ بَانِيًا مِنْهُمْ فَوْقَ عَرْشِهِ » أ هـ .

الوجه الثالث : أَنَّ اجْتِمَاعَ الْعُلُوِّ وَالْمَعِيَّةِ لَوْ فُرِضَ أَنَّهُ مُمْتَنِعٌ فِي حَقِّ الْمَخْلُوقِ لَمْ يَلْزَمْ أَنْ يَكُونَ مُمْتَنِعًا فِي حَقِّ الْخَالِقِ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُمَازِلُهُ شَيْءٌ مِنْ خَلْقِهِ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴾ [الشورى : ١١] قال شيخ الإسلام ابن تيمية في العقيدة الواسطية ص (١١٦) ط ثالثة من شرح الهراس : « وما ذُكِرَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ قُرْبِهِ وَمَعِيَّتِهِ لَا يُتَانِي مَا ذُكِرَ مِنْ عُلُوِّهِ وَفَوْقِيَّتِهِ فَإِنَّهُ سُبْحَانَهُ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فِي جَمِيعِ نَعْوَتِهِ وَهُوَ عَلِيٌّ فِي دُنُوِّهِ قَرِيبٌ فِي عُلُوِّهِ » أ هـ .

○ وَخُلَاصَةُ الْقَوْلِ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ كَمَا يَلِي :

١ - أَنَّ مَعِيَّةَ اللَّهِ تَعَالَى لَخَلْقِهِ ثَابِتَةٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ السَّلَفِ .

٢ - أَنَّهَا حَقٌّ عَلَى حَقِيقَتِهَا عَلَى مَا يَلِيقُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ أَنْ تُشَبَّهَ مَعِيَّةَ الْمَخْلُوقِ
لِلْمَخْلُوقِ .

٣ - أَنَّهَا تَقْتَضِي إِحَاطَةَ اللَّهِ تَعَالَى بِالْخَلْقِ عِلْماً وَقُدْرَةً وَسَمْعاً وَبَصْراً وَسُلْطَاناً وَتَدْبِيراً
وغير ذلك من مَعَانِي رَبوبيته إِنْ كَانَتْ الْمَعِيَّةُ عَامَةً وَتَقْتَضِي مَعَ ذَلِكَ نَصْراً وَتَأْيِيداً وَتَوْفِيقاً
وَتَسْدِيداً إِنْ كَانَتْ خَاصَّةً .

٤ - أَنَّهَا لَا تَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ اللَّهُ تَعَالَى مُخْتَلِطاً بِالْخَلْقِ أَوْ حَالاً فِي أَمَكْنَتِهِمْ وَلَا تَدُلُّ
عَلَى ذَلِكَ بَوَاحٍ مِنَ الْوُجُوهِ .

٥ - إِذَا تَدَبَّرْنَا مَا سَبَقَ عَلِمْنَا أَنََّّهُ لَا مُنَافَاةَ بَيْنَ كَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى مَعَ خَلْقِهِ حَقِيقَةً وَكَوْنِهِ
فِي السَّمَاءِ عَلَى عَرْشِهِ حَقِيقَةً . سُبْحَانَهُ وَبِحَمْدِهِ لَا نُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْهِ هُوَ كَمَا أَثْنَى عَلَى
نَفْسِهِ . وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .

حَرَّرَهُ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى :

مُحَمَّدُ الصَّالِحُ الْعُثَيْمِينَ فِي ٢٧ / ١١ / ١٤٠٣ هـ .



الفهارس العامة

١ - فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الراوي	الحديث أو الأثر
٨٩	أبو هريرة	إِذَا أَنَا مِتَّ فَاحْرِقُونِي ثُمَّ اسْحَقُونِي
٩٤ ، ٦١	ابن عمر	إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ
٨٦	ابن عمر	إِذَا كَفَرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا
١٧	ابن مسعود	أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُولَكَ
٣٦	ربيعة	الاستواء غير مجهول
٩٣	عبادة بن الصامت	أَفْضَلُ الْإِيمَانِ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ مَعَكَ
٩٨ ، ٦٧	معاوية بن الحكم	اعْتَقَهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ
٥٧	أبو هريرة	أَلَا إِنَّ الْإِيمَانَ بِمَا وَالْحِكْمَةَ بِمَا
٩٧ ، ٦٧	أبو سعيد الخدري	أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينٌ مِنْ فِي السَّمَاءِ
٩٧ ، ٦٧	جابر	اللَّهُمَّ اشْهَدْ
٦٧	أنس بن مالك	اللَّهُمَّ أَغْنِنَا
٧٥	.	إِنَّ أَقْرَبَ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ
٧٨	أبو هريرة	إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
٦٦	أبو هريرة	إِنَّ اللَّهَ لَمَّا قَضَى الْخَلْقَ كَتَبَ عِنْدَهُ
٥٦	عبد الله بن عمرو	إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ
١٧	أبو هريرة	إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا
٢٨	أنس	إِنَّهُ أَعْوَرُ وَإِنْ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرُ
٢٨	أبو موسى	أَيُّهَا النَّاسُ ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ
٥٥ ، ٥٤	ابن عباس	الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ
٣٦	مالك	سُئِلَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
٦٦	حذيفة	سُبْحَانَ رَبِّي الْأَعْلَى

٧٥	عمران بن حصين	صَلَّ قائماً فَإِنْ لم تستطع فقاعداً
١٢	أبو هريرة	قال الله عزَّ وجلَّ : « يؤذيني ابن آدم يسب الدهر
٦٧	الأوزاعي	كثراً والتابعون متوافرون
١٠	عمر بن الخطاب	لله أرحم بعباده من هذه بولدها
٨٨	أنس	لله أشد فرحة بتوبة عبده حين يتوب
٧٤	أبو هريرة	ما تَصَدَّقَ أحدٌ بصدقة من طيب
٧٣	أبو ذر ، أبو هريرة	مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شبراً تقربت منه ذراعاً
٨٧	أبو ذر	مَنْ دعا رجلاً بالكفر أو قال عدو الله
٥٠	نعيم بن حماد	مَنْ شَبَّه الله بخلقه فقد كفر
٨٥	عائشة	مَنْ عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد
٩٥ ، ٦٢	العباس بن عبد المطلب	والله فَوْق العرش وهو يعلم ما أنتم عليه
٩٧	ابن مسعود	والعَرْشُ فوق الماء والله فوق العرش
٩٧	ابن مسعود	ولا يَصْعَدُ إلى الله إلا الطيب
٧٢	أبو هريرة	وما يَزَالُ عَبْدِي يتقرب إلى بالنوافل
٧٤ ، ٣٨ ، ٣٠	أبو هريرة	يَنْزِلُ ربنا إلى السماء الدنيا



٢ - فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة .
- تقرّظ بقلم سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز .	٣
- مقدمة التحقيق .	٤
- مقدمة المؤلف .	٧
منزلة العلم بأسماء الله وصفاته من الدين	٧
سبب تأليف الكتاب	٨
الفصل الأول : قواعد في أسماء الله تعالى	٩
القاعدة الأولى : أسماء الله كلها حسنى وأمثلة توضح ذلك .	٩
- الحُسْنُ في أسماء الله باعتبار كل اسم على انفراده وباعتبار جمعه إلى غيره .	١٠
القاعدة الثانية : أسماء الله تعالى أعلام باعتبار دلالتها على الذات وأوصاف باعتبار	١١
دلالتها على المعاني وهي مترادفة باعتبار الدلالة الأولى مُتباينة باعتبار الدلالة الثانية .	١١
- ضلال من سلبوا أسماء الله معانيها وبُطلان تعليلهم بالسمع والعقل .	١١
- الدَّهر ليس من أسماء الله تعالى .	١٢
القاعدة الثالثة : أسماء الله إن دلت على وَصْف متعد تضمّن الاسم والصفة	١٣
والحكم وإن دلت على وصف غير مُتَعَدّ تضمّنّت الاسم والصفة وأمثلة توضح ذلك .	١٣
القاعدة الرابعة : دلالة الأسماء على الذات والصفات تكون بالمطابقة والتضمن	
والالتزام ومثال يوضح ذلك .	١٤
- دلالة الالتزام مفيدة لطالب العلم .	١٤
- اللازم من قول الله ورسوله حق إذا صح كونه لازماً ووجه ذلك .	١٤

١٤ - اللازم من قول غير الله ورسوله له ثلاث حالات وبيانها .

١٦ القاعدة الخامسة : أسماء الله تعالى توقيفية يجب الوقوف فيها على ما جاء به الكتاب والسنة ووجه ذلك .

١٧ القاعدة السادسة : أسماء الله تعالى غير مَحْصُورَة بعدد معين ودليل ذلك .
- الجواب عن قوله ﷺ « إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ » .

١٨ - لم يصح عن النبي ﷺ تعيين هذه الأسماء .

١٩ - سرد تسعة وتسعين اسماً بالتتابع من الكتاب والسنة .

٢٦ القاعدة السابعة : الإلحاد في أسماء الله وأنواعه وحكمه .

٢٧ الفصل الثاني : قواعد في صفات الله تعالى

القاعدة الأولى : صفات الله تعالى كلها صفات كمال ودليل ذلك السمع والعقل والفطرة وإذا كانت الصفة نقصاً لا كمال فيها فهي ممتنعة في حق الله تعالى وإذا كانت كمالاً في حال ونقصاً في حال فإنها تجوز في الحال التي تكون فيها كمالاً وتمتنع في الحال التي تكون فيها نقصاً . وأمثلة توضح ذلك .

٢٧ إنكار قول بعض العوام : خان الله من يخون .

٣٠ القاعدة الثانية باب الصفات أوسع من باب الأسماء ووجه ذلك وأمثلة توضحه

٣١ القاعدة الثالثة : صفات الله تعالى قسمان ثبوتية وسلبية ومعنى كل منها .

٣١ - دلالة السَّمْع والعقل على وجوب الإثبات والنَّفْي كما ورد .

٣١ - كيفية الإيمان بالصفات السلبية .

٣٢ - النفي ليس بكمال حتى يتضمن ما يدل على الكمال وأمثلة على ذلك .

القاعدة الرابعة : الصفات الثبوتية صفات مدح وكمال ولهذا كان إخبار الله بها عن نفسه أكثر من الصفات السلبية .

٣٣ - الأحوال التي تذكر فيها الصفات السلبية غالباً وأمثلة ذلك .

القاعدة الخامسة : الصفات الثبوتية تنقسم إلى ذاتية وفعلية وتعريف كل منهما وأمثلة توضح ذلك .

٣٤ - قد تكون الصفة ذاتية فعلية باعتبارين ومثال ذلك .

٣٤ - كل صفة تعلق بمشيئته فإنها تابعة لحكمته .

القاعدة السادسة : يلزم في إثبات الصفات التخلي عن التمثيل والتكيف .

٣٥ - بطلان التمثيل والتكيف بدلالة السمع والعقل .

٣٦ - قول مالك في الاستواء وكونه ميزانا لجميع الصفات .

٣٧ - التحذير من التكيف وطريق الخلاص منه .

القاعدة السابعة : صفات الله تعالى توقيفية لا مجال للعقل فيها .

٣٨ - لدلالة الكتاب والسنة على ثبوت الصفة ثلاثة أوجه وبيانها .

٣٩ الفصل الثالث : قواعد في أدلة الأسماء والصفات

القاعدة الأولى : أسماء الله وصفاته لا تثبت بغير الكتاب والسنة .

٣٩ - وجوب اتباع الكتاب والسنة في إثبات ذلك ونفيه والتوقف في لفظ ما لم

٤٠، ٣٩ - يرد مع التفصيل في معناه وأمثلة على ذلك .

٤١، ٤٠ - أدلة هذه القاعدة من السمع والعقل .

القاعدة الثانية : الواجب في نصوص القرآن والسنة إجراؤها على ظاهرها .

٤٢ - دليل ذلك السمع والعقل .

القاعدة الثالثة : ظواهر النصوص معلومة لنا باعتبار ومجهولة لنا باعتبار .

٤٣ - دليل ذلك السمع والعقل .

- بطلان مذهب المفوضة الذين يفوضون علم معاني الصفات وبراءة السلف

٤٤، ٤٣ - من هذا المذهب .

- تواتر النقل عن السلف إجمالاً وتفصيلاً بإثبات معاني نصوص الصفات

٤٤ وتفويض الكيفية إلى علم الله تعالى .

٤٤ - قول شيخ الإسلام ابن تيمية في إبطال التفويض وأنه قدح في القرآن والأنبياء وسد لباب الهدى والبيان من جهتهم وفتح لباب من يعارضهم ويقول إن الهدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء وأن قول أهل التفويض من شر أقوال أهل البدع والإلحاد .

٤٥ القاعدة الرابعة : ظاهر النصوص ما يتبادر منها إلى الذهن من المعاني .

٤٥ - يختلف الظاهر بحسب السياق وما يُضاف إليه الكلام وأمثلة توضح ذلك .

٤٥ - انقسم الناس في ظاهر النصوص ثلاثة أقسام وبيان كل قسم .

٤٦ - المذهب الصحيح والطريق القويم طريق السلف وبيان وجه ذلك .

٤٦ - بطلان قول من جعل ظاهر النصوص التشبيه وشبهته من ثلاثة أوجه .

٤٨ - بطلان قول أهل التعطيل من ستة أوجه .

٥١، ٥٠. لوازم خمسة باطلة تلزم على طريقة أهل التعطيل .

٥١ - بعض أهل التعطيل يتناقض فيثبت بعض الصفات دون بعض .

- يُمكن إثبات ما نفوه بطريق عقلی أظهر وأبين من الطريق التي أثبتوا بها ما

٥٢ أثبتوه . وبيان ذلك بالتشيل .

- طريق الأشاعرة والماتريدية في أسماء الله وصفاته لا تندفع به شبه المعتزلة

٥٣، ٥٢ والجهمية وبيان ذلك من وجهين .

٥٣ - لا مدفع لشبه المعتزلة والجهمية إلا بالرجوع لمذهب السلف .

٥٣ (تنبيه) : كل معطل مُمَثَّل وكل مُمَثَّل معطل وبيان ذلك .

الفصل الرابع : شبهات والجواب عنها

ادعى بعض أهل التأويل أن أهل السنة صرفوا بعض نصوص الصفات عن ظاهرها

٥٤ فجعلوها شبهة في إلزام أهل السنة بموافقتهم على التأويل أو مذاهبتهم .

٥٤ - الجواب عن هذه الشبهة من وجهين مجمل ومفصل وبيان ذلك .

٥٤ - بيان المفصل بذكر الأمثلة .

- ٥٥ - كذب الحكاية المُنسوبة إلى الإمام أحمد في أنَّه تأوَّل في ثلاثة أشياء .
- ٥٦ المثال الأوَّل : « الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ يَمِينُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ » والجواب عنه .
- ٥٦ المثال الثَّاني : « قُلُوبُ الْعِبَادَ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنَ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ » والجواب عنه .
- ٥٦ المثال الثَّالث : « إِنِّي أَجِدُ نَفْسَ الرَّحْمَنِ مِنْ قَبْلِ الْيَمَنِ » والجواب عنه .
- ٥٦ المثال الرَّابِع : قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ ﴾ . والجواب عنه .
- ٥٧ - الفعل يضمن معنى يُناسب الحرف المُتعلِّق به ليلتئم الكلام .
- المثال الخامس والسادس : قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنْتُمْ ﴾ وقوله : ﴿ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا ﴾ والجواب عنهما .
- ٥٨ - تفسير معية الله تعالى بما يَقْتَضِي الحلول والاختلاط باطل من وجوه .
- ٥٩ - الحق أن الله تعالى مع خلقه معية تَقْتَضِي أن يكون مُحِيطاً بهم علماً وقُدرة
- ٥٩ - الخ مع علوه على عرشه فوق جميع خلقه .
- ٦٠ - المعية تختلف أحكامها بحسب الموارد وأمثلة توضح ذلك .
- ٦٠ - المعية على كل تقدير لا تَقْتَضِي أن تكون ذات الرُّب مختلطة بالخلق .
- ٦٠ - دليل ذلك في آيتي المجادلة والحديد .
- ٦١ - وجه كون الله تعالى مع خلقه حقيقة وعلى عرشه حقيقة .
- ٦١ - نقل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في الواسطية والحموية .
- ٦١ - تفسير المعية بظاهرها على الحقيقة لا يُناقض علو الله بِذاته على عَرْشه وبيان
- ٦٣، ٦٢ ذلك من وجوه ثلاثة .
- ٦٤ - وجه قول شيخ الإسلام ابن تيمية إنَّ الله مع خلقه حقيقة وهو فوق عَرْشه حقيقة .
- ٦٥ - تنمة : انقسم النَّاس في معية الله تعالى لخلق ثلاثة أقسام وبيانها .
- ٦٥ - تنبيه : تفسير السَّلَف لمعية الله تعالى بأنه معهم بعلمه لا يَقْتَضِي الاقتصار على العلم .

تنبيه آخر :

- ٦٦ - علو الله تعالى ثابت بالكتاب والسنة والعقل والفطرة والإجماع .
- ٦٦ - أدلة الكتاب وتنوعها على إثبات علو الله تعالى .
- أدلة السنة على ذلك بأنواعها القولية والفعلية والإقرارية في أحاديث تُبْلَغ حد التواتر .
- ٦٦ - دلالة العقل على ذلك .
- ٦٧ - دلالة الفطرة على ذلك .
- ٦٧ - نقل الإجماع على ذلك .
- ٦٨ علو الله تعالى بذاته وصفاته من أبين الأشياء وأحقها .
- ٦٨ تنبيه ثالث : تعقيب المؤلف على ما كتبه لأحد الطلبة في معية الله تعالى .
- المؤلف يرى أن من زعم أن الله تعالى بذاته في كل مكان فهو كافر أو ضال إن اعتقده وكاذب إن نقله عن سلف الأمة وأئمتها .
- ٦٨ - تبرؤ المؤلف من هذا القول وإنكاره إياه .
- ٦٩ - كل كلمة تستلزم ما لا يليق بالله فهي باطلة يجب إنكارها على قائلها كائنا من كان وبأى لفظ كانت .
- ٦٩ - كل كلام يُوهم ولو عند بعض الناس ما لا يليق بالله فالواجب تجنبه .
- ما أثبتته الله لنفسه فالواجب إثباته وبيان بطلان وهم من توهم فيه ما لا يليق بالله تعالى .
- ٦٩ المثل السابع والثامن : قوله تعالى : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ وقوله : ﴿ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ ﴾ والجواب عنهما .
- ٦٩ - لماذا أضاف الله تعالى قُرْبَ الملائكة إليه وهل لذلك نظير ؟
- ٧٠ المثل التاسع والعاشر : قوله تعالى : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ وقوله : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾ . والجواب عنهما .
- ٧٠ المثل الحادى عشر : قوله تعالى في الحديث القدسي : « وما يزال عبدي يتقرب

- ٧٢ إلى بالتَّوَّافِلِ حَتَّى أَحْبَبَهُ » والجواب عنه .
- المثال الثاني عشر : قوله ﷺ فيما يرويه عن الله تعالى أنه قال : « مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شَيْئاً تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعاً » .. إلخ والجواب عنه .
- ٧٣ - ذهب بعض النَّاسِ إلى أن المراد بقوله : أتيتُهُ هرولة سرعة قبول الله وإقباله على عبده واحتج بما يمكن الجواب عنه .
- ٧٤ - بيان أن إبقاء الحديث على ظاهر حقيقته أسلم وأليق بمذهب السلف .
- ٧٥ المثال الثالث عشر : قوله تعالى : ﴿ أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِنْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَاماً ﴾ والجواب عنه .
- ٧٥ المثال الرابع عشر : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ والجواب عنه .
- ٧٧ المثال الخامس عشر : قوله تعالى في الحديث القدسي : « يَا بَنَ آدَمَ مَرِضْتُ فَلَمْ تَعُدْنِي » .. الحديث والجواب عنه .
- ٧٨ هذا الحديث من أكبر الحجج الدامغة لأهل التأويل الذين يحرفون نصوص الصفات عن ظاهرها بلا دليل وبيان وجه ذلك .
- ٧٩

الخاتمة

- ٨٠ الفصل الخامس : الأشاعرة والرد على من اغتر بهم وحكم أهل التأويل
- كيف يكون طريق الأشاعرة باطلا وهم يمثلون اليوم ٩٥ ٪ من المسلمين والجواب عنه ، وكيف يكون باطلاً وقُدوتهم أبو الحسن الأشعري والجواب عنه .
- ٨٠ - المتأخرون الذين يَتَّبِعُونَ إليه لم يقتدوا به على ما ينبغي .
- ٨١ - لأبي الحسن ثلاث مراحل وبيانها .
- ٨١ - الصفات السبع التي يثبتها الأشعرية .
- ٨٢ - قول شيخ الإسلام ابن تيمية في الأشعرية .
- ٨٢ ، ٨٣

- ٨٣ - قول تلميذه ابن القيم فيهم .
- ٨٣ - قول محمد أمين الشنقيطي فيمن غلط من المتأخرين في الظاهر من آيات الصفات وبيان ما يلزم على قولهم من الباطل وأنه من أكبر الضلال وأعظم الافتراء على الله عز وجل .
- ٨٤ - أبو الحسن الأشعري كان في آخر عمره على مذهب أهل السنة .
- ٨٤ - مذهب الإنسان ما قاله أخيراً إذا صرح بحصر قوله فيه .
- ٨٥ - وكيف يكون طريق الأشاعرة باطلا وفيهم فلان وفلان من العلماء المعروفين بالصيحة والجواب عنه .
- ٨٥ - الحق لا يوزن بالرجال وإنما يوزن الرجال بالحق .
- ٨٥ - لا ننكر أن لبعض العلماء المتسبين إلى الأشاعرة قدم صدق في الإسلام .
- ٨٥ - ولا ننكر أن يكون لبعضهم نية حسنة فيما ذهب إليه ولكن هذا لا يكفي في قبول قولهم حتى يوافق الشرع .
- ٨٦ - هل يُكفر أهل التأويل أو يُفسقون والجواب عليه .
- ٨٦ - التكفير أو التفسير ليس إلينا بل هو إلى الله ورسوله .
- ٨٧ - يجب قبل الحكم أن ينظر في أمرين : أحدهما : دلالة الكتاب أو السنة عليه . والثاني : انطباق الحكم على القائل أو الفاعل .
- ٨٧ - من أهم شروط التكفير أو التفسير أن يكون عالماً بمخالفته التي أوجبت ذلك ودليل ذلك .
- ٨٧ - من موانع الحكم بالتكفير أو التفسير أن يقع ما يوجبهما بغير إرادة منه ودليل ذلك .
- ٨٨ - كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في هذه المسألة .
- ٩٠ - لا يلزم في كل من قال أو فعل ما يوجب الكفر أو الفسق أن يكون كافراً أو فاسقاً .
- ٩٠ - من تبين له الحق فأصر على مخالفته استحق ما تقتضيه تلك المخالفة .
- ٩٠ - على المؤمن أن يني معتقده وعمله على الكتاب والسنة فيجعلهما إماماً .

- ٩٠ - وجوب الحذر من أن يَبْنَى مُعْتَقَدُهُ أو عمله على مذهب معين ثمَّ يحاول صرف النصوص إليه .
- ٩٠ - النَّاظِر في مسالك النَّاس في هذا الباب يرى العجب العُجَاب .
- ٩٠ - سؤال الله تعالى الحري بالإجابة .

تعقيب : معية الله تعالى لخلقه

٩٢ نصُّ الكلمة التي نشرت في مجلة الدعوة السعودية



١٠١

فهرس الأحاديث والآثار

١٠٣

فهرس الموضوعات

رقم الايداع : ٤٨٧٤ / ١٩٩٤
طبع بدار نوبار للطباعة

مكتبة السنة
بالقاهرة

شرح
معاني عباد
الهادي إلى سبيل الرشاد

لمؤلفه الشيخ

الإمام عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي

«صاحب المغني»

المتوفى سنة ٧٤٢ هـ

حققه ، وخرّج أحاديثه

أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرحيم